كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص : نقود و مالية

اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

إعداد الطالبـــة:
بوثلجة عائشة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.الدكتور محمد راتـــــول

أعضاء اللجنة :

د.نـــوري منيرـــ رئيسا

أ.د. راتول محمد – مقررا

د.بابا عبد القادر– عضوا

د.أوسرير منور –عضوا

أ.بلغنو سميـــة – عضوا

السنة الدراسية : 2006-2007

كلمة شكر

نحمد الله العزيز الحكيم الذي هدانا إلى طريق العلم ، ووفقنا في إنجاز هذا البحث و نسأله أن يبارك هذا العمل.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان و التقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل " الدكتور محمد راتول" على ما أسداه لي من توجيهات ونصائح قيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة هذا البحث .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى ما لدي في هذه الدنيا

الوالـــــــدين الغاليـــين

و إلى إخوتي و أخواتي

و إلى العم العزيز عبد القادر

و إلى كل طالب علم

الفـــــــهرس

مقدمة عامـــــــــــة.....	أ-ت
الفصل الأول: اتفاقيات الزراعة في ظل المنظمة العالمية للتجارة.....	07
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول منظمة التجارة العالمية.....	08
المطلب الأول : الجذور التاريخية لمنظمة التجارة العالمية	08
المطلب الثاني : نظرة عامة حول المنظمة العالمية للتجارة	14
المطلب الثالث : مسار المنظمة و دورها في تحرير التجارة.....	17
المطلب الرابع: آثار المنظمة على الاقتصاد العالمي.....	22
المبحث الثاني : اتفاقيات الزراعة في إطار الجات	25
المطلب الأول :نظرة عامة حول اتفاقات الزراعة	25
المطلب الثاني : النفاذ إلى الأسواق.....	33
المطلب الثالث : الدعم المحلي.....	36
المطلب الرابع : خفض دعم الصادرات	40
المطلب الخامس : اتفاقيات أخرى متعلقة بالزراعة.....	42
المبحث الثالث : اتفاقية الزراعة في إطار برنامج الدوحة	43
المطلب الأول: نتائج التزامات جولة أورجواي	43
المطلب الثاني : اتفاقيات الزراعة في إطار برنامج الدوحة2001.....	48
المطلب الثالث : نتائج مؤتمر كانكون2003 حول الزراع.....	48
المطلب الرابع: تطور اتفاقية الزراعة في إطار صفقة تموز /جويلية2004	51
المبحث الرابع : نتائج مؤتمر هونغ كونغ2005حول موضوع الزراعة	57
المطلب الأول:أهم خلافات مؤتمر هونغ كونغ2005.....	57

المطلب الثاني : اتفاق الزراعة	59
المطلب الثالث : الاتفاق حول القطن.....	62
المطلب الرابع : أثر اتفاقيات الزراعة على الدول	63
نتائج الفصل.....	65
الفصل الثاني : موقف البلدا ن العربية من اتفاقيات الزراعة وواقع تجارتها الزراعية.....	67
المبحث الأول : موقف الدول العربية من اتفاقيات الزراعة	68
المطلب الأول: عضوية الدول العربية في المنظمة.....	68
المطلب الثاني :دور الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة.....	70
المطلب الثالث :دور الدول العربية في اتفاقيات الزراعة	72
المبحث الثاني : أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية	76
المطلب الأول : أهمية الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي للدول العربية	76
المطلب الثاني : تطور الانتاج الزراعي في الدول العربية	82
المطلب الثالث : الاستثمار في قطاع الزراعة	88
المطلب الرابع : أداء القطاع الزراعي في الدول العربية	90
المبحث الثالث : مقومات الزراعة في الدول العربية.....	93
المطلب الأول : الموارد الزراعية.....	93
المطلب الثاني : الموارد البشرية	95
المطلب الثالث : المكننة والتقنية الزراعية	98
المطلب الرابع : التعاون العربي في مجال الزراعة	101
المبحث الرابع : تجارة السلع الزراعية في الدول العربية.....	108
المطلب الأول : أهمية التجارة الزراعية.....	108
المطلب الثاني : الصادرات الزراعية العربية	110

المطلب الثالث: الواردات الزراعية العربية	115
المطلب الرابع : التجارة الزراعية العربية البينية	119
نتائج الفصل	122
الفصل الثالث : الآثار المحتملة على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية.....	124
المبحث الأول : المشاكل التجارية للدول العربية.....	125
المطلب الأول : ملامح اقتصاديات الدول العربية	125
المطلب الثاني :مشكل الاغراق.....	127
المطلب الثالث : الضغوط لزيادة أجور العمال " الاغراق الاجتماعي ".....	129
المطلب الرابع : الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك	131
المبحث الثاني : الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية العربية.....	134
المطلب الأول : أثر رفع الدعم المحلي.....	134
المطلب الثاني : أثر رفع دعم الصادرات	136
المطلب الثالث : أثر التعريفات الجمركية و تحديد الحصص الكمية والموسمية	138
المطلب الرابع : أثر المعايير البيئية	140
المطلب الخامس : المعوقات الخاصة بالمعايير الفنية و تدابير الصحة و الصحة النباتية	142
المبحث الثالث : الآثار المحتملة على الواردات الزراعية العربية.....	147
المطلب الأول : ارتفاع أسعار الواردات	147
المطلب الثاني : ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة.....	150
المطلب الثالث :الأثر على التجارة الزراعية العربية البينية.....	152
المطلب الرابع : التحفيز على الاستثمار الزراعي	154
المبحث الرابع:الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة بشأن الزراعة.....	159

المطلب الأول : تعزيز التكامل و التنسيق الزراعي العربي	159
المطلب الثاني :تشجيع التمويل و الاستثمار في القطاع الزراعي.....	166
المطلب الثالث : تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا.....	169
المطلب الرابع : الاعداد و التنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة اتفاقيات الزراعية	171
نتائج الفصل	175
خاتمة عامـــــــــــة	177
قائمة الملاحق	191-181
فهرس البحث.....	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	طريقة تحديد التعريفات الجمركية خلال فترة الأساس لغرض الخفض	28
(2-1)	نسب خفض دعم الصادرات حسب كل حالة كل دولة	41
(**3–1**)	مثال توضيحي حول إمكانية التحايل على اتفاقيات أورجواي باستخدام المتوسط البسيط غير المرجح	47
(4-1)	متوسط الانفاق السنوي لدعم الصادرات (1995- 1999) في الدول المتقدمة	47
(5-1)	نسب تخفيض الدعم بحسب الفئات التي حددها مؤتمر هونغ كونغ	59
(6-1)	جدول الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركيةوفقا لما تم تقريره من خلال مؤتمر هونغ كونغ	61
(1-2)	الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	77
(2-2)	أهمية الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي في الدول العربية و تطوره خلال الفترة (1995 -2004)	82
(3-2)	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية -2004-2005	87
(4-2)	إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى-متوسط الفترة 1998-2003 –	89
(5-2)	تطور إنتاجية العمالة الزراعية في الدول العربية (الدولار)- الفترة 1995-2003	95
(6-2)	الميزة التنافسية للدول العربية في تصدير السلع الزراعية	110
(7-2)	الصادرات الزراعية العربية إلى مجموع الصادرات العربية الكلية لسنة 2003	111
(8-2)	قيمة الواردات والصادرات و التجارة الزراعية العربية البينية خلال الفترة 2001 -2003	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1.)	الاطار العام لجولة أورجواي واتفاقياتها	13
(1-2)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2003 و 2004	115
(2-2)	هيكل الواردات الزراعية العربية لسنتي 2003-2004	116
(3-2)	الفجوة بين الصادرات الزراعية والواردات الزراعية منذ	124

توطئة

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغييرات جذرية في بنيته الاقتصادية حيث بدأت الدول العظمى في وضع أسس للعلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب. وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) عام 1947 بمثابة تدشين لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وكان الهدف الأساسي من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو تحرير التجارة الدولية، ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء.

و شهدت اتفاقية الجات منذ عام 1947 عددًا من التطورات التي آلت في النهاية لإنشاء ما يُسمى بمنظمة التجارة العالمية بدءًا من مفاوضات جنيف عام 1947 وانتهاءً بجولة أورجواي الأخيرة 15 أبريل1994 ، والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية من خلال الوثيقة الختامية لهذه الجولة ، كما أن هذه الجولة مثلت منعطفا هاما لاتفاقيات الجات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي لم تحظ بأي اهتمام في الجولات السابقة و التي اتسمت بوجود الحواجز و الأساليب التمييزية ودعم الصادرات ، و رغم اتفاق الدول الأعضاء في المنظمة على أن تهدف الاتفاقيات إلى وضع أنظمة أكثر فاعلية و مساندة لتحرير التجارة الخارجية دون أي تشويه ، غير أن هناك غموضا كبيرا يميز اتفاقيات التجارة بشأن الزراعة منذ انتهاء جولة أورجواي بسبب الخلافات التي عرفتها مفاوضات المنظمة بشأن هذا الموضوع ، لاسيما منذ مؤتمر الدوحة سنة 2001 ، إذ لا تزال بعض الدول المتقدمة متمسكة بمبدأ الدعم و أسلوب الحمائية الذي يتمثل في تعريفة جمركية مرتفعة على واردات الدول النامية من السلع الزراعية حفاظا منها على مصالحها ، وهذا ما يضر بالدول النامية بما فيها العربية ، مما جعل المفاوضات حول موضوع الزراعة جد شائكة ، و لم يتم التوصل إلى أي اتفاق واضح و نهائي حول تحرير قطاع التجارة الزراعية، و أحيانا يتم التحايل و تجاوز ما تم الاتفاق بشأنه.

و الدول العربية تشكِّل جزءاً من النظام التجاري الدولي بعد أن بلغ عدد أعضائها في منظمة التجارة العالمية إحدى عشردولة، وهناك ست دول أخرى في مرحلة استكمال إجراءات الانضمام، وستواجه شأنها شأن بقية الدول العديد من المشكلات في إطار المنظمة أهمها التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا، والديون والتمويل، وقضايا العمل والبيئة، وتحرير التجارة في الخدمات وقضايا حقوق الملكية الفكرية والاستثمار، وخاصة فيما يخص السلع الزراعية إنتاجاً وتجارة، و التي يثار جدلا كبيرا حول رفع الدعم عنها من قبل الدول المتقدمة الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ، حيث أصبحت اتفاقيات الزراعة من أهم المواضيع الساخنة في مؤتمرات المنظمة من الدوحة إلى هونغ كونغ 2005 .

و سنحاول من خلال بحثنا هذا دراسة الآثار المتوقعة على التجارة العربية في السلع الزراعية من جراء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة.

إشكالية البحث:

و من أجل البحث في هذا الموضوع قمنا بصياغة السؤال الموالي:

– ما هي الآثار المتوقعة عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بقطاع الزراعة على تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية ؟ و ما هي الإجراءات الممكنة للاستفادة قدر الامكان من الجانب الايجابي لهذه الاتفاقيات؟

و انطلاقا من هذا ا لتساؤل يمكن طرح بعض التساؤلات :

– ماذا تعني مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة ؟و ما هو مضمونها وما هي الأطراف الفاعلة فيها ؟ ما هو موقع الدول العربية منها؟و ما هو واقع قطاع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية ؟

– كيف ستؤثر اتفاقيات الزراعة على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية ؟ و كيف يمكن مواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية؟

الفرضيات:

– مفاوضات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية هي تلك المفاوضات التي تهتم بتسيير تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء و تحريرها.

– و تتضمن الدعم المحلي للقطاع الزراعي، دعم الصادرات الزراعية، النفاذ إلى الأسواق و إزالة الحواجز المفروضة على الواردات الزراعية للدول النامية.أما عن أهم الأطراف الفاعلة فيها هي الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) والدول النامية مع بروز الهند و الصين كقوى مؤثرة و ضاغطة، لكن الدول العربية لا تلعب أي دور بارز في ا لمفاوضات.

–يلعب قطاع الزراعة دورا مهما في الاقتصاديات العربية إلا أنه يعاني من مشاكل عديدة، وعليه سيتأثر قطاع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية سلبا وإيجابا .

هناك مجموعة من الإجراءات و التدابير و الوسائل المتاحة للدول العربية من أجل التخفيف من الآثار السلبية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع تجارة السلع العربية، أهم هذه الإجراءات هو تعزيز التكامل العربي وتنسيق السياسات الزراعية والتجارية فيما بينها.

أهمية البحث :

يتعرض البحث إلى موضوع هام لا يمكن الاستهانة به،و هو اتفاقيات الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة و أثر ذلك على التجارة الزراعية في البلدان العربية ،بحيث :

تمثل اتفاقيات الزراعة من الموضوعات الهامة في برامج عمل منظمة التجارة العالمية لاسيما في ظل نشوب العديد من الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص أساليب الدعم والحماية التي تفرضها الدول الكبرى دون أي مبادرة منها للتخلي عنها، وهو ما يضر باقتصاديات الدول النامية ومنها العربية ويؤثر سلبا على انسياب سلعها نحو أسواق الدول المتقدمة وعلى منتجاتها على المستوى المحلي.

تعتبر الزراعة و التجارة الزراعية ذات أهمية كبيرة في التأثير على وضعية الأمن الغذائي لأي دولة، وبالتالي موقف هذه الدولة في المفاوضات و المحافل الدولية.

لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة آثار هامة على تجارة السلع الزراعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و على قطاع الزراعة مما يؤثر على النمو و الرفاهية الاجتماعية.

الهدف من البحث:

التطرق إلى مضمون اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة، وتطورها منذ جولة أورجواي مع إبراز أهم الأطراف الفاعلة فيها.

محاولة فهم ما ورد في اتفاقيات المنظمة العالمية حول موضوع الزراعة و تفسيرها، وتحليل النتائج المترتبة عنها.

التطرق إلى واقع الزراعة و الموازين الزراعية في البلدان العربية.

إبراز الآثار المتوقعة من جراء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة على قطاع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية باعتبارها من الدول النامية التي تنادي بضرورة رفع الدعم المطبق من طرف الدول المتقدمة.

تحديد الإجراءات و السياسات الواجب تبنيها من قبل الدول العربية للتخفيف من الآثار السلبية على صادراتها ووارداتها الزراعية كونها هذه المجموعة مستوردا صافيا للسلع الغذائية الزراعية التي تعرف ارتفاعا في الأسعار بسبب رفع الدعم.

دوافع اختيار الموضوع

-هناك تزايد مستمر لتحرير التجارة العالمية خاصة التجارة الزراعية كما أن هناك آمال عديدة للدول النامية من جراء تحرير التجارة الزراعية، لما لها من مزايا نسبية في الإنتاج الزراعي، وعليه من الضروري دراسة الآثار المحتملة على الدول العربية كونها جزء من الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية، لاسيما و أنها تتميز بعجز موازينها الزراعية، وذلك من أجل الاستفادة من الفرص الممنوحة و مواجهة التحديات المفروضة.

-حتمية انضمام كافة الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و تطبيقها لكافة مبادئ وقواعد المنظمة في مختلف المجالات و القطاعات وفقا لمتطلبات العولمة والظروف الاقتصادية العالمية، وسيكون قطاع الزراعة واحدا من أهم القطاعات التي ستتأثر باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لذا ارتأينا القيام بهذا البحث لإبراز مختلف التزامات الدول العربية المنضمة أو التي في طريق الانضمام في هذا القطاع في ظل سعيها إلى تحقيق تكامل اقتصادي و الظهور ككتلة اقتصادية ، نظرا لحساسية هذا القطاع .

-الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع، لاسيما و أن المكتبة الجامعية تفتقر لمجموعة المراجع والدراسات التي تتناول مواضيع الزراعة رغم الأهمية التي يلعبها هذا الأخير في تحقيق الأمن الغذائي الذي يمثل هاجس العديد من الشعوب و منها العربية.

حدود الدراسة :

ستكون دراستنا خلال الفترة 1947تاريخ نشأة الجات إلى غاية 2005 بالتطرق إلى المراحل التاريخية للمنظمة و نتائج مؤتمراتها الوزارية، مع التركيز بالخصوص على الفترة 1995-2005 انطلاقا من نتائج جولة أورجواي بشأن اتفاقيات الزراعة، مرورا بمختلف المؤتمرات الوزارية للمنظمة وما تضمنته عن تحرير قطاع الزراعة.

أما من الناحية المكانية ستنصب دراستنا على الدول العربية لمعرفة مدى تطور اتفاقيات الزراعة و تأثيرها عليها،و التي سنتناولها في شكل كتلة واحدة لاستحالة توفر المعلومات و المعطيات الكافي ة لدراسة كل دولة على حدا .

المنهج

بناءا على التساؤلات و الفرضيات التي قمنا بصياغتها في بحثنا هذا فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي من خلال أداته التوصيفي في عرض المفاهيم النظرية لمنظمة التجارة العالمية من حيث المبادئ والأهداف وسرد أهم التطورات التي عرفتها المفاوضات المتعلقة بالزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة و استنتاج الآثار المحتملة على الدول العربية من جراء تطبيق هذه الاتفاقيات، كما لا يمكن الاستغناء عن المنهج الاستقرائي في الفصل الثاني من خلال أداته المتمثلة في الإحصاء لتحليل الأرقام والجداول والبيانات المتعلقة بواقع الزراعة ووضعية التجارة الزراعية في البلدان العربية لاستنتاج الآثار المحتملة على قطاع تجارة المنتجات الزراعية .

الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات تناولت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بمختلف جوانبها ، إلا أن الدراسات التي دارت حول موضوع اتفاقيات الزراعة فهي قليلة و غير متوفرة ، كون اتفاقيات الزراعة من المواضيع الجديدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

ومن بين هذه الدراسات دراسة بعنوان " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2005، حيث ركزت هذه الدراسة على جانب الصادرات دون أن تتناول الآثار المحتملة على جانب الواردات العربية .

و من بين الرسائل الجامعية التي تطرقت إلى اتفاقيات الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة رسالة دكتوراه للأستاذ مقدم عبيرات من جامعة الجزائر تحت عنوان " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة " سنة 2001-2002 ، لكن الدراسة ركزت على دراسة إمكانية تحقيق التكامل الزراعي بشكل كبير في حين لم تتناول موضوع اتفاقيات الزراعة إلا بشكل وجيز دون تحليل لهذه الآثار .

أقسام البحث :

ستتم معالجة هذا البحث من خلال ثلاثة فصول حيث نتطرق من خلال الفصل الأول إلى بعض المفاهيم الأساسية عن منظمة التجارة العالمية في مبحثه الأول، ثم التطرق إلى مفاوضات الزراعة وما تناولته في إطار جولة أورجواي من خلال المبحث الثاني، وسنتناول في المبحث الثالث نتائج وتطور اتفاقيات الزراعة منذ مؤتمر الدوحة إلى غاية مؤتمر كانكون، و سنتعرض في المبحث الرابع إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هونغ كونغ حول الزراعة.

أما الفصل الثاني سنتناول من خلاله موقف الدول العربية من اتفاقيات المنظمة العالمية ، لاسيما حول موضوع الزراعة، ثم نتطرق إلى أهمية و واقع قطاع الزراعة في البلدان العربية في كل من المبحثين الثاني و الثالث على التوالي، أما المبحث الرابع سنتناول من خلاله واقع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية.

و سنتناول من خلال الفصل الثالث أهم الآثار المحتملة على قطاع تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية ، بحيث نتطرق في المبحث الأول إلى أهم المشاكل التجارية التي تعاني منها الدول العربية ، ثم نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية في المبحث الثاني ، و إلى الآثار المحتملة على الواردات العربية الزراعية من خلال المبحث الثالث ، وسنقترح مجموعة من الإجراءات و الحلول التي من شأنها أن تساعد على التقليل من الآثار السلبية و الاستفادة قدر المكان من اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة من خلال المبحث الرابع .

الفصل الأول:

اتفاقيات الزراعة في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

يعتبر التفاوض حول تحرير الجوانب المختلفة للتجارة في السلع الزراعية من أهم القضايا المطروحة في جولة أورجواي ، ليتواصل النقاش حوله في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الساخنة و التي دار حولها الخلاف كثيرا ، و التي كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض المؤتمرات الوزارية للمنظمة (سياتل1999، كانكون2003) .

مع العلم أن قطاع الزراعة من ضمن أكثر القطاعات السلعية التي خضعت لسياسات حمائية متشددة من قبل كافة الدول، و خاصة الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة في الأسعار و السياسات التجارية للانتاج الزراعي.

و سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى أهم الأطراف الرئيسية في المفاوضات الزراعية، و التعرض إلى المراحل و التطورات التي عرفتها هذه المفاوضات بشأن الزراعة، و كذا النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول المنظمة العالمية للتجارة
- **المبحث الثاني**: اتفاقيات الزراعة في إطار الجات
- **المبحث الثالث**: اتفاقية الزراعة في إطار برنامج الدوحة.
- **المبحث الرابع**: نتائج مؤتمر هونغ كونغ حول موضوع الزراعة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول منظمة التجارة العالمية

لقد أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة و المشاكل التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى التأثير بشكل سلبي على التجارة الدولية، بسبب الحواجز و العراقيل التي كانت تضعها الدول في وجه المعاملات والمبادلات التجارية، مما دفع الدول للعمل لإيجاد هيئة تختص بشؤون التجارة الدولية بدءا بما يعرف بالجات.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمنظمة التجارة العالمية

تعود الجذور الأولى لمنظمة التجارة العالمية إلى اتفاقية الجات من خلال اجتماع 23 مندوبا لدول غنية بجنيف 1947، وإجراءهم لمفاوضات أسفرت عن ميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "الجات " و بدأ عملها في يناير 1948[1]، و لقد أنيطت بهذه الاتفاقية مجموعة من الأهداف وفق المبادئ المحددة لها.

أولا – تعريف الجات: هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات باللغة الإنجليزية **G**énéral **A**greement on **T**arifs and **T**rade"[2]. و هي عبارة عن معاهدة دولية هدفها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتعاقدة فيها، وتعرف على أنها إطار عام للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير المبادلات التجارية الدولية وتعمل على تسوية المنازعات التجارية بين للأعضاء، وهي إطار للإشراف على تجارة السلع والمقدرة بحوالي90%من التجارة الدولية.

ثانيا- أهداف و وظائف الجات : تهدف الجات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفق مجموعة من الوظائف التي حددتها الدول أثناء مفاوضات الإنشاء :

1 – **الأهداف** : و تتمثل فيما يلي[3]:

– تكوين نظام تجارة دولية حرة ، من خلال إزالة الحواجز و القيود التعريفية أي الجمركية و غير الجمركية (الكمية) التي تضعها الدول أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية و فتح الأسواق و تعميق المنافسة الدولية .

– انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أساسي، أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية .

---

[1] سمير محمد عبد العزيز " التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة الدولية " / دار الاشعاع –مصر – الطبعة الأولى –ص13 .

[2] رفعت العوضي – مقال بعنوان " منظمة التجارة العالمية ... الحاضر و المستقبل " على الموقع - www.djazeera.net 20-02-2006

[3] عبد الحميد عبد المطلب " الجات و آليات المنظمة العالمية للتجارة " الدار الجامعية –مصر – الطبعة 2002-2003 ص 28.

– العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء ، من خلال الوصول إلى مستوى التوظف الكامل و استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل و التخصيص الكفء لتلك الموارد مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

– السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل العالمي ، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء بغض النظر عن التوزيع النسبي للزيادة في الدخل القومي .

– تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال و زيادة حجم الاستثمارات العالمية سواءا المباشرة أو غير المباشرة من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن بما يخدم عمليات التنمية على المستوى الدول الأعضاء في المنظمة .

2– وظائف الجات: تحدد وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية على النحو التالي [1]:

– الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات و التي تتعلق بتنظيم التجارة و الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

– تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية و من أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات التجارية تحديدا بين الدول الأكثر شفافية و الأكثر قابلية للتنبؤ ، و من ثمة أقل إثارة للمنازعات.

– العمل على الفصل في النزاعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر في القضايا التي ترفعها الأطراف المتعاقدة في الجات ضد طرف آخر من الأطراف المتعاقدة الأخرى في الجات .

ثالثا– مبادئ الجات : لقد اتفقت الدول على الالتزام بمجموعة من المبادئ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

– **الالتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية** : ويعني أن الدول المتعاقدة يجب أن تلتزم بعدم اللجوء إلى استخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات الآتية من الدول المتعاقد ة في الاتفاقية ، أي عدم استخدام نظام الحصص الكمية ، و هذا المبدأ الهدف منه هو تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية للدول المتعاقدة ، و التي تسمح بتحقيق درجة عالية من الاستقرار في التجارة الخارجية [2].

– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** : و يقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شرط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى، وطبقا لهذا المبدأ يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سبق ذكره –ص 29.

[2] Annie Krieger –krynicki "L'organisation mondial du commerce" édit 1997-France- p27

– **مبدأ المعاملة الوطنية** : و يعني عدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية لحماية المنتج الوطني من المنافسة مثل الضرائب و الرسوم أو القوانين و غيرها من الإجراءات الأخرى، والابتعاد عن كل وسائل التمييز ضد المنتجات الأجنبية و تفادي المعاملة التفضيلية للمنتجات المحلية ، كما يلغي هذا المبدأ أي اشتراط لاستخدام نسبة معينة منه في إنتاج سلع الاستثمار الأجنبي [1].

– **مبدأ عدم التمييز**:و يقضي هذا المبدأ بأن يكون استخدام القيود التي تطبق على التجارة الدولية بطريقة غير تمييزية ، معناه أن تلقى منتجات أي دولة عضو في الجات نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أي دولة أخرى متعاقدة وهذا ما يضمن المعاملة التجارية العادلة و المتساوية بين أطراف الجات.

– **مبدأ الامتناع عن دعم الصادرات** : نصت على هذا المبدأ المادة (16) ، و التي تركز خاصة على إلغاء كل دعم يتعلق بالصادرات من السلع المصنعة المحلية ، بحيث لا يمكن للدولة أن تعتمد أي وسيلة تساعد على ارتفاع نسبة الصادرات على حساب الواردات [2].

– **مبدأ التفاوض في إطار الجات**: و يعني ذلك اعتبار الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ أحكام أو تسوية المنازعات ، حيث تنص المادة (22) من اتفاقية الجات على أن تتم تسوية المشاكل بين الأطراف المتعاقدة بإحدى الوسائل – التشاور ، التوفيق أو التحكيم – و يمكن إقرار هذا المبدأ في عدم امتلاك الجات سلطة إجبار أعضائها على التنفيذ أو الالتزام بهذه الاتفاقية .

– **الالتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق** : و يقصد بالإغراق تصدير المنتجات بأسعار أقل من السعر الطبيعي لها في بلادها ، من أجل إحداث ضرر بمصالح المنتجين في البلد المستورد [3]،لهذا ألزمت المادة (06) من الاتفاقية الأطراف المتعاقدة بعدم اللجوء إلى هذه السياسة .

رابعا – مراحل تطور الجات : لقد مرت الجات بثمانية جولات للمفاوضات من: 1947 إلى غاية 1994، وهي على النحو التالي :

– **جولة جنيف** : عقدت هذه الجولة بسويسرا عام 1947 بحضور 23 دولة بجنيف لبحث موضوعات التعريفة الجمركية ، وتم الاتفاق على تقديم تنازلات جمركية في حوالي 45 بندا جمركيا ، يمثل حوالي نصف التجارة الدولية في

[1] أسامة المجدوب " الجات من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية–مصر/ الطبعة الأولى 1996 .ص41 .

[2] عبد الواحد العفوري "العولمة و الجات – التحديات والفرص" مكتبة مدبولي –مصر /الطبعة 2000 .ص46.

[3] Maurice Durousset "La Mondialisation de l'économie " Edition Marketing, ellipses-France-Décembre1994. p108

ذلك الوقت و تغطي معاملات تجارية تقدر بنحو 10 مليار دولار ، و تم التوصل من خلال هذه الجولة إلى اتفاقية متعدد الأطراف عرفت بـــ " الاتفاقية العامة للتعريفات "[1].

– **جولة نيس** : انعقدت هذه الجولة ما بين أفريل و أوت من العام 1949 ، بمشاركة 23 دولة وأسفرت هذه المفاوضات عن امتيازات خاصة بالتعريفة الجمركية ، و تعتبر هذه الجولة بمثابة المفاوضات التأسيسية لاتفاقية الجات ، وتم الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية على خمسة آلاف بندا جمركيا [2].

– **جولة توركواي (انجلترا)** : دامت من سبتمبر 1950 إلى غاية أفريل 1951 ، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيها 38 دولة و دارت في نفس إطار الجولات السابقة ، وأهم ما حققته هذه الجولة هو التخفيض في التعريفات الجمركية للسلع المتفق عليها بحوالي 25% من تعريفة كل سلعة تناولتها المفاوضات.

– **جولة جنيف** : عقدت هذه الجولة مابين جانفي وماي من عام 1956 شاركت في هذه الجولة 26 دولة وأهم ما جاء فيها هو تخفيض الرسوم الجمركية، حيث بلغت تخفيضات التعريفات حوالي 2.5 مليار دولار.

– **جولة ديلون** :عقدت عام 1960 ، وركزت على تنسيق اتفاقيات التعريفة الجمركية، حيث تم التوصل إلى تخفيضات تعريفية لحوالي 60000 منتج والتوصل إلى تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي و قد أثرت هذه الاتفاقية على مبدأ تعويضات الدول التي تضررت من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

– **جولة كيندي** : شاركت فيها 26 دولة وفيها تم الاتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في هذه الجولة، وإحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية محل التفاوض على كل سلعة على حدا ، و قد أسفرت جولة كنيدي عن تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% أي ما يعادل 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية [3].

– **جولة طوكيو** : عقدت هذه الجولة مابين 1973و1979 بمشاركة 102 دولة، و أسفرت هذه الجولة عن إصدار وثيقة تضمنت قواعد و مجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة الخارجية، واستبدالها بالحواجز الصناعية هدفها الحماية التجارية ووضع القيود في منح تراخيص الاستيراد و التصدير، كما تم الاتفاق على شروط تفضيلية للدول النامية غير أنه لم يتم الاتفاق على خفض الرسوم على صادرات السلع الزراعية التي تهم الدول النامية بالرغم من أن المتفقون توصلوا إلى خفض التعريفات الجمركية إلى الثلث خلال

---

[1] عادل أحمد حشيش " العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعية الحديثة للنشر –مصر / الطبعة 2000ص 283.

[2] محمد محمد علي إبراهيم "الجات – الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات " الدار الجامعية –مصر –/الطبعة 2003–2002 ص 27.

[3] عياش قويدر– إبراهيمي عبد الله – لآثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم – مجلة اقتصاديات شمال إفريقي/ جامعة الشلف ا– العدد 02 ماي 2005 / ص53.

فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات، كما توصلوا إلى تسع اتفاقيات خاصة بالقيود غير التعريفية و إلى متوسط حقوق جمركية مطبق بين البلدان الصناعية يصل إلى 6.3% [1].

- **جولة أورجواي** : امتدت من 1986 إلى 1993 ،وقد أوشكت هذه الجولة على الفشل عدة مرات و كانت الجولة الأكثر شمولا والأوسع نطاقا من كل الجولات السابقة، لأنها أدت إلى اتفاقيات هامة في مجالات جديدة تعدت المجال التقليدي للجات ألا وهو تجارة السلع والبضائع إلى الخدمات والملكية الفكرية [2] .و تعتبر هذه الجولة نقطة تحول جذري، إذ أنشأت من خلالها منظمة التجارة العالمية كإطار مؤسسي، ويمكن تلخيص الإطار العام لجولة لأورجواي من خلال الشكل التالي :

[1] عادل أحمد حشيش – مرجع سبق ذكره- ص285 .

[2] فادي علي مكي– مابين الغات ومنظمة التجارة العالمية- المركز اللبناني للدراسات الطبعة الأولى 2000 www.aljazeera.ne 20-02-2006 .

الشكل (1-1)

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة–مرجع سبق ذكره– ص60

و أهم إيجابيات هذه الجولة هو تناول موضوع تحرير حركة المبادلات في قطاعين هامين هما قطاع الزراعة والنسيج [1]، وعن نتائج هذه الجولة مايلي[2]:

– إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بديلا عن الجات .

– تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية ، و زيادة نسبة السلع المعفاة من 20% إلى45% وتمت الموافقة على إلغاء الرسوم على بعض السلع مثل الأدوية و المعدات الطبية والورق.

– إلغاء نظام الحصص الكمية على الواردات من السلع الزراعية و المنسوجات و يتم إحلالها برسوم جمركية على أن يتم تخفيض تلك الرسوم بصورة تدريجية على مدى عشرة سنوات.

[1] Paul R.Krugman – Maurice obstfeld"èconomie international " Edition de Book Université –France troisième Edition 2003.p 227.

[2] محمود يونس " اقتصاديات دولية "–مصر – الدار الجامعية الاسكندرية الطبعة 2000/1999 ص 404– ص405 .بتصرف

– لكل دولة عضو حق اتخاذ إجراءات تقييدية لوارداتها إذا واجهت نمو حاد و مفاجئ في الواردات من سلعة ما بما يضر الصناعة الوطنية التي تنتج بديل لها .

– بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية فقد تم الاتفاق على منح 20سنةحماية لبراءة الاختراع و العلامات التجارية وحقوق الطبع ، و عشر سنوات فقط للدول النامية لحماية المستحضرات الطبية .وفي مجال الخدمات فشلت الولايات الأمريكية في التوصل إلى اتفاق يتيح لها دخول الأسواق اليابانية و الكورية و العديد من الدول النامية في مجال البنوك و الشركات المالية.

و منذ مؤتمر مراكش لم تعد الجات السابقة الأداة القانونية لتنظيم التجارة الدولية ، بل أوكل هذا الدور إلى المنظمة العالمية للتجارة كإطار مؤسسي ،حيث أسند لهذا الكيان الجديد صلاحيات أوسع.

المطلب الثاني : نظرة عامة حول المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية، وهي اللبنة الرئيسية لإعلان مؤتمر مراكش سنة 1994، ويمكن تعريفها كما يلي "هي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة المتعددة الأطراف، ويؤمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية كما أن المنظمة ملتقى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية" [1] .وتضم اتفاقية إنشاء هذه المنظمة (16) مادة عامة تغطي وتنظم مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم تعامل الدول الأعضاء فيما بينها [2]، وبدأت المنظمة تزاول عملها في 01جانفي 1995كمنظمة دولية لها صلاحيات عديدة ضمانا لحرية وتوسيع التجارة الدولية .و تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها [3]:

– إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

– تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

– أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال.

---

[1] محمد بن سعود العصيمي منظمة التجارة العالمية و العولمة على الشبكة www.albayane –magazine.com 20-02-2006.

[2] عبد الواحد العفوري – مرجع سبق ذكره – ص61 .

[3] .فادي علي مكي – مرجع سبق ذكره–

– حل المنازعات بين الدول الأعضاء **و** إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء.

نظرا لأن المنظمة العالمية للتجارة تعد البديل للجات فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على العلاقة وأوجه الاختلاف بينهما في النقاط التالية[1]:

-لقد حلت المنظمة العالمية محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تقوم به الجات،وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية ، على نطاق السلع الزراعية و الصناعية و الخدمات والملكية الفكرية و الاستثمار، بل هي تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة .

-إن المنظمة العالمية للتجارة تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية بصورة تفوق بكثير ما كانت تملكه وتفعله الجات، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال

– إن المنظمة لها الحق في فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات .

أولا – وظائف المنظمة: لقد أنيط بالمنظمة مجموعة من الوظائف منها ما يلي :

- الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المشرفة لجهاز تسوية النزاعات و التي تحدد طبيعة وعمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار الجهاز المذكور، و من خلال هذا يظهر الدور الذي أسند إلى المنظمة فيما يخص حل النزاعات وتسويتها بين الأطراف المتنازعة و المتعاقدة فيها بما يخدم طرفي النزاع.

- وضع إطار جديد يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في الحاضر و المستقبل [2] ، من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء حيث تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة (كل عامين للدول النامية و أربعة سنوات للدول المتقدمة) ، بغرض التطرق إلى أية تغيرات تتم في هذا الإطار و مدى موافقتها لأحكامها و نشر المعلومات لكل الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية و القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية .

- العمل على التنسيق مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي [1]، من أجل تنسيق سياسات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية و تحقيق التكامل بين الجوانب المالية والنقدي بالإضافة إلى الجوانب التجارية ، حيث تتم المشاورات داخل المنظمة حول الوجه الأمثل لأوجه التكامل و التنسيق بين هذه الهيئات.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر"– مصر– مجموعة النيل المصرية الطبعة الأولى 2003ص105.

[2] Emmanuel Combe - L'organisation mondial du commerce- Armand colin ,Paris 1999p 80.

ثانيا- الهيكل التنظيمي للمنظمة : لقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على تحديد هيكل المنظمة على النحو التالي :

– المجلس الوزاري (المؤتمر الوزاري) [2]: و هو أعلى هيئة في المنظمة ، و يضم في عضويته كافة الدول الأعضاء دون استثناء ، ويعقد المؤتمر الوزاري اجتماعاته مرة كل عامين على الأقل ، إذ يقوم هذا الأخير بتنفيذ و وظائ ف المنظمة العالمية للتجارة ، واتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لذلك بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف بناءا على طلب الدول الأعضاء. وقد عقد أول مؤتمر وزاري للمنظمة في ديسمبر 1996 بسنغافورة .

– المجلس العام : يتألف من ممثلي جميع الدول و هو الجهاز المحوري ،إذ يتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده ووضع القواعد واللوائح الإجرائية الخاصة بعمل اللجان المختلفة المشكلة في إطار المنظمة، ووضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات ذات طبيعة متداخلة أو متصلة بعمل منظمة التجارة العالمية

– الأمانة: يتم إنشاء الأمانة من خلال المؤتمر الوزاري و التي يترأسها الموظف الإداري الأكبر والذي يطلق عليه المدير العام ،إذ يحدد المؤتمر سلطاته وواجباته وشروط خدمته ،وكذلك القيام بمسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية و التاريخية و الإجرائية للأمور المعروضة ، كما تساعد في تسوية المنازعات بناءا على طلب الأعضاء وتقديم المشورة للدول النامية.

– المجالس المتخصصة : تشكل المنظمة ثلاثة مجالس حسب الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لاتفاقية مراكش و التي قسمت مهام هذه المجالس كالآتي [3]:

- مجلس شؤون التجارة في السلع
- مجلس شؤون التجارة في الخدمات.
- مجلس شؤون التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية و يطلق عليه مجلس الملكية الفكرية.

– جهاز تسوية المنازعات: يعتبر هذا الأخير أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية ، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل ،ويعتمد الجهاز في عمله

---

[1] سمير محمد عبد العزيز – مرجع سبق ذكره- ص 67

[2] أسامة المجدوب " الجات من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثالثة 2003/ ص 79 .

[3] مصطفى سلامة " قواعد الجات "الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية " –مصر–المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى1998/ص 64

أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه تفصيلا في أحكام الاتفاقية الخاصة به ، ويصدر الجهاز أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة من المحكمين .

المطلب الثالث : مسار المنظمة و دورها في تحرير التجارة

لقد نص اتفاق إنشاء المنظمة – كما سبق وذكره – على عقد مؤتمرات وزارية كل سنتين ،وكان أولها بسنغافورة سنة 1996 ، وصولا إلى مؤتمر هونغ سنة 2005 ، ويعتبر مؤتمر الدوحة 2001 مهما جدا كونه جاء بما يعرف بما يسمى ببرنامج الدوحة للتنمية بعد الفشل الذي مني به مؤتمر سياتل سنة 1999 .

أولا–المؤتمرات الوزارية قبل الدوحة : لقد انعقد ثلاثة مؤتمرات وزارية قبل مؤتمر الدوحة وهي كالتالي:

1- **مؤتمر سنغافورة 1996** :عقد مابين 09-13 ديسمبر 1996 بمشاركة 120دولة درست من خلاله مواضيع عديدة متعلقة بالاتفاقيات السابق ذكرها ، وقد خرج المؤتمر بمجموعة من النتائج هي :

- موافقة 38 دولة على تحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فيما بينها بحلول العام 2000، لاسيما وأن القوى التجارية الأربعة – الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد ، الأوروبي و كندا – تمثل 55% من التجارة العالمية في تكنولوجيا المعلومات.
- اختلاف آراء المجتمعين حول قضية حقوق و معايير العمل حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية إدراج تلك القضية ضمن مهام المنظمة إلا أن الدول النامية رفضت ذلك و قد أعلن البيان النهائي عن إحالة القضية إلى منظمة العمل الدولية بجنيف باعتبارها المنظمة ذات الاختصاص في هذا المجال مع الالتزام بمعايير العمل المعترف بها دوليا.
- تأكيد المفاوضات على التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير الخدمات خاصة في مجال الاتصال في شهر فيفري 1998 على أن تستأنف المفاوضات من جديد في هذا الشأن في شهر أبريل من نفس السنة.
- وضع برنامج زمني للمنظمة تقوم فيه بإنشاء مجموعات عمل خاصة لدراسة العلاقة بين التجارة والمنافسة و الاستثمار عبر الحدود بالإضافة إلى دراسة العقبات و القيود التي تعرقل تحرير المنافسة بسبب الاحتكارات.
- التأكيد على تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة الدولية الموقعة في جولة أورجواي في أبريل 1994 ، والتي تقضي بإنهاء العمل بنظام الحصص للاستيراد التي تفرضها الدول الغنية على منتجات الدول الفقيرة خلال 10 سنوات.
- موافقة الدول الحاضرة في المؤتمر على وضع خطة بغرض تقديم مساعدات فنية للدول الفقيرة.
- الاتفاق على تنظيم اجتماع موسع مع الوكالات الدولية ذات الاختصاص من أجل تعزيز فرص التجارة في مجموعة الدول الأقل نموا و التأكيد على تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بتجارة الملابس و المنسوجات .

- التأكيد على الثقة التامة في نظام تسوية المنازعات للمنظمة و السعي لرفع كفاءته و مصداقيته في الفترة المقبلة.
- الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل متخصصة من أجل ضمان العمل بمبدأ العلنية و الشفافية في المشتريات والتعاقدات الحكومية.
- التأكيد على أن تكون الاتفاقيات التجارية الإقليمية ذات طابع تكاملي يتماشى مع قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

2- مؤتمر جنيف 1998 : عقد بحضور 135 دولة و قد سعت الدول من خلال هذا المؤتمر إلى تحقيق عدد من الأهداف على رأسها مراجعة مدى التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات الناتجة عن دورة أورجواي 1994 بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف كما طرحت موضوعات جديدة من أهمها[1]:

- التجارة الالكترونية : طرح هذا الموضوع لأول مرة في هذا المؤتمر و تم التوصل إلى وضع برنامج عمل حول التجارة الالكترونية ، كما تم الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية .

- مطالبة الأعضاء في المؤتمر بالعمل على المزيد من خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية.

- التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة و المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي والأونكتاد.

- اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة العالمية للتجارة لدراسة العلاقة بين التجارة والمديونية الخارجية للدول النامية.كما اقترحت الدول النامية موضوع التكنولوجيا، و طالبت بإنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة خاصة بنقل التكنولوجيا لدراسة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في نقل التكنولوجيا للدول النامية.

في ظل اختلاف المواقف ما بين الدول المشاركة في المؤتمر تضمن إعلان جنيف النقاط التالية :

-التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ اتفاقيات جولة الأورجواي و تقييم ذلك في مؤتمر سياتل.

-رفض طرح موضوع معايير العمل ضمن إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائيا.

- تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج الإعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل.

3- مؤتمر سياتل 1999: عقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل ومن المعروف أن جدول أعمال الاجتماع الوزاري في سياتل ركّز على بحث عدد من الموضوعات وهي[2]:

- تحرير تجارة السلع الزراعية، وإلغاء الدعم المقدم من جانب الدول المتقدمة خاصة دول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سبق ذكره- ص 352.بتصرف

[2] مغاوري شلبي – الخلافات بين الصغار و تهميش الكبار - 9- /2006/04/22http://www.islam-online.net/iol-arabic

– تحرير تجارة الخدمات مثل: خدمات المصارف، وخدمات التأمين، والاتصالات والمواصلات، وحماية حرية التجارة الإلكترونية.

– بحث إمكانية التوصل إلى معايير تنظم حقوق العمال والأجور، وخاصة ما يتصل منها بسلع هامة في التجارة الدولية.

– بحث صياغة بعض المعايير الخاصة بحماية البيئة، وتنظيم تجارة السلع المعدلة وراثيًا أو جينيًا.

قد فشل هذا المؤتمر للأسباب التالية[1] :

– الخلاف الذي عرفته المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي حول ملف الزراعة، حيث اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكيرنز الإلغاء الكلي للمساعدات المالية ،في حين رفض الاتحاد الأوروبي ذلك.

– الخلافات القائمة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة حول موضوع المعايير الاجتماعية والبيئية ، حيث تعتبر الدول النامية أن هذا الموضوع من اختصاص منظمات أخرى وليس من اختصاصات منظمة التجارة العالمية.

– و بالتوازي مع المفاوضات الرسمية فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية و الممثلة للمجتمع المدني خرجت للتظاهر في شوارع سياتل ضد افتتاح هذه الدورة ، متهمين منظمة التجارة العالمية بأنها غير ديمقراطية و غير عادلة ، غير شفافة و متحيزة للأغنياء.

ثانيا– مؤتمر الدوحة (2001): و قد تناول المؤتمر مجموعة من المواضيع الهامة ، والتي تمثلت فيما يلي:

- تجارة السلع الزراعية حيث أكد الاتحاد الأوروبي حرصه على استمرار الدعم لأطول فترة ممكنة وعدم التقييد بالالتزامات الدولية ، في حين نادت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكيرنز بإلغاء الدعم في مجال الزراعة .
- تناول المؤتمر قضايا البيئة وتم التوفيق بين رغبات الدول المتقدمة و النامية كحل وسط ،و هو موافقة ضمنية على القيود الحمائية الجديدة التي تعاني منها الدول النامية والخاصة بمواصفات المنشأ، و التي تطبقها الدول المتقدمة على صادراتها و تمنع نفاذ هذه الصادرات إلى أسواق العالم المتقدم.
- أما في مجال تجارة المنسوجات لم يتم التوصل إلى حل تام وسط الضغوط الدولية الكثيفة بل تم الاكتفاء بإرشادات غامضة للتفاوض، وذلك نتيجة الموقف الذي اتخذته الهند حيث تصدت الهند للقيود المفروضة على تجارة المنسوجات، و عدم التزام الدول المتقدمة باتفاقيات جولة أورجواي فيما يخص تحرير النفاذ لأسواقها وإبقاء

[1] Anne Hanaut- Elmouhoub.Mouhoub"économie international " édit:Dyna'sup2002 p124.

الدول المتقدمة على الجانب الأكبر من جانب الحصص خلال الفترة الانتقالية المتفق عليها و التي تنتهي في الفاتح جانفي 2005.

- في هذا المؤتمر حصلت الدول المتقدمة على انتصار مهم يتعلق باتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، وقد أصدر الاجتماع بيان وزاري منفصل يؤكد حق الدول النامية والأقل نموا في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة، وتحصلت على ترخيص لإنتاج الأدوية المهمة محليا دون موافقة الشركات العالمية صاحبة براءة الاختراع.

كما ركزت الدول المتقدمة على التفاوض حول علاقة التجارة الدولية بالاستثمار و المنافسة و المشتريات الحكومية، وقد تم الاتفاق على استمرار التفاوض حولها، و إعطاء أهمية خاصة للتفاوض حول القواعد و الآليات الخاصة لتفعيل تطبيقها كمرحلة أولية تخضع في النهاية للقبول أو الرفض من جانب الدول الأعضاء بأسلوب التراضي.

ثالثا – المؤتمرات الوزارية بعد الدوحة2001: لقد رسم مؤتمر الدوحة جدولا زمنيا للمفاوضات حول المواضيع التي سبق ذكرها، وذلك من خلال المؤتمرات الوزارية الموالية له، على أن يتم تحقيق 50% من المفاوضات في المؤتمر الوزاري الخامس، وبالفعل عقد مؤتمران وزاريان بعد ذلك الأول سنة 2003 بكانكون المكسيكية وقد فشل لعدة أسباب، و الثاني سنة 2005 بهونغ كونغ و كاد هو الآخر أن يفشل.

1–مؤتمر كانكون 2003: انتهى هذا المؤتمر دون التوصل إلى أي نتيجة وهذه المرة الثانية التي ينتهي فيها مؤتمر وزاري للمنظمة بالفشل بعد اجتماع سياتل في 1999.

وقد طرحت في هذا المؤتمر مجموعة من المواضيع الهامة و التي تمثلت فيما يلي[1] :

- القضايا المتعلقة باتفاق تريبس و الصحة العامة.
- الزراعة.
- موضوع المنتجات غير الزراعية.
- المفاوضات المتعلقة بالخدمات.
- التفاوض بشأن القضايا ذات الصلة بالبيئة.
- التفاوض حول تسوية النزاع.
- إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة و القضايا المتعلقة بالمنافسة و التجارة.
- القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية و تسهيلات التجارة .
- القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية مع الدول الصغيرة.

[1] أنظر عادل المهدي " عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية "– مصر – الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية 2004 ص339.بتصرف

– القضايا المتعلقة بالتجارة و الديون و التمويل.

– القضايا ذات الصلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا.و القضايا ذات الصلة بالتجارة الالكترونية و القضايا المتعلقة بالتعاون الفني.

– القضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا والتفاوض بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية ومسائل الانضمام للمنظمة.

و يعود هذا الفشل لعدة أسباب منها:

-لقد أكدت الدول المتقدمة بأن الانشغالات و الاهتمامات التنموية للدول النامية سيتم تجاهلها وبأن المنافع المتوقعة من مؤتمر الدوحة لن يتم تحقيقها، و من جهة أخرى فإن الدول النامية أعلنت إلى جانب عدد من المنظمات غير الحكومية أنه لا اتفاق أحسن من اتفاق سيئ.

-قضية فتح أسواق البلدان الصناعية في الشمال أمام المنتجات الزراعية لدول الجنوب.

-تجاهل قضية القطن.

-فيما يخص قضايا سنغافورة فقد رفضت الدول النامية رفضا تاما المقترحات الداعية إلى إطلاق المفاوضات سواء بشأن كل الموضوعات أو بعضها، و أعادت التأكيد على موقفها الأصلي الداعي إلى مواصلة الدراسات لتوضيح علاقات هذه الموضوعات بالتجارة الدولية و دراسة آثارها على اقتصادياتها المحلية.

وقد أثر فشل مؤتمر كانكون على أجندة الدوحة، إذ كان يتعين خلال هذه الجولة من المفاوضات، بلوغ 50 % من الأهداف التي سبق أن حددت في الدوحة، في حين لم يتحقق منها فعلا إلا 30 %.

2- **مؤتمر هونغ كونغ**2005 :وعن أهم المواضيع التي تناولها مايلي[1]:

– **موضوع الزراعة** : وسنتطرق إلى الاتفاق الوارد بشأن هذا الموضوع في المبحث الثالث من هذا الفصل.

– **السلع غير الزراعية** : لقد دخلت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية مؤتمر هونغ كونغ 2005 دون أن تتوصل إلى توافق الآراء حول آليات التفاوض و نماذج تخفيض التعريفات الجمركية على هذه المنتجات ، رغم أنه كان هناك اتفاق في مؤتمر الدوحة حول إنهاء المفاوضات في يناير 2005 ، ومازال هناك خلاف بين الدول الأعضاء حول طريقة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع غير الزراعية إذ هناك أكثر من اقتراح مثل تخفيض التعريفات بنسب متساوية على كافة المنتجات ، واقتراح آخر يقوم على التخفيض القطاعي أيضا، و لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تخفيض الحواجز غير الجمركية .

[1] مغاوري شلبي – مرجع سبق ذكره-

– **تجارة الخدمات:** وقد سارت المفاوضات في هذا المجال في مسارين: الأول يتعلق بالمفاوضات الخاصة بتحقيق مزيد من التحرير في تجارة الخدمات، والتي تسمى بمفاوضات العرض والطلب. أما المسار الثاني فيتعلق بالمفاوضات الخاصة بوضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة في الخدمات، وتشمل كلا من القواعد المحلية وآلية الوقاية الطارئة والمشتريات الحكومية والدعم، ويعد هذا الموضوع من أقل الموضوعات التي تشهد خلافات بين الدول الأعضاء.

– **المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية** : لقد وافقت الدول الأعضاء علي تأجيل التزام الدول الفقيرة بتطبيق قوانين الملكية الفكرية حتى عام 2013،كما أكد الأعضاء أ،هم سوف يعملون على تسهيل التوصل إلى اتفاق في هذا المجال، وأعلنت منظمة التجارة العالمية أنه تم إعطاء الدول الأقل تطورا تمديدا حتى عام 2013 فيما يخص حماية للعلامات التجارية وحقوق المؤلف والبراءات وغيرها منحقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وذلك بناء علي قرار توصل إليه الأعضاء في التاسع والعشرين من نوفمبر عام 2005. و تم تمديد الفترة الانتقالية للدول الأقل نموا إلى سبع سنوات ونصف سنة، وتتضمن هذه الفترة التزامات متعلقة بالدعم الفني لمساعدة هذه الدول للتحضير لتطبيق الاتفاقية، حيث كان من المتوقع أن تنتهي الفترة المحددة في 2006 ، ولا يؤثر هذا القرار علي الفترة الانتقالية لبراءة اختراع المنتجات الصيدلانية، التي تم الاتفاق عليها عام 2002، ولن يتطلب من الدول الأقل تطورا أن تقوم بحماية براءات الاختراعات لهذه المنتجات قبل عام 2016.

المطلب الرابع: آثار المنظمة على الاقتصاد العالمي

إن هذا النظام الجديد للتجارة لن تقتصر آثاره على الدول الأعضاء فيها بل ستطول جميع دول العالم سلبا أو إيجابا حسب خصائص كل دولة. وعليه يمكن التساؤل حول حظوظ الدول الأعضاء في المنظمة من هذه النتائج التي تحققها. و بالطبع فإن المكاسب لا تتوزع بالتساوي على الكاسبين ، سواء في معسكر الأغنياء أو الفقراء [1]. فالدول غير الأعضاء لن تستفيد من دخول منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية الأعضاء بالتعريفات المنخفضة على الواردات و التي تصل إلى الصفر أحيانا، ويعود ذلك إلى عدم استفادتها من مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية الذي لا يطبق إلا على الأعضاء بالإضافة إلى أن هذه الدول غير ملزمة بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و حقوق الملكية الفكرية و الخدمات، كما أن الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية سوف يؤثر على جميع الدول المستوردة بغض النظر عما إذا كانت عضوا في المنظمة العالمية للتجارة أم لا[2].

[1] عادل أحمد حشيش " أساسيات الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية الجديدة–مصر– الطبعة 2002 /ص 351

[2] مجدى محمود شهاب" الاقتصاد الدولي "– مصر – دار المعرفة الطبعة 1996 .ص 189.

أولا – الآثار على البلدان المتقدمة: إن أكبر المكاسب يذهب إلى الاتحاد الأوروبي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم اليابان فأوروبا مجتمعة تحصل على حوالي نصف مكاسب الدول المتقدمة من تحرير التجارة ، بينما تحصل الولايات المتحدة على الربع كما تحصل اليابان على ما يزيد قليلا عن الخمس ،كما أن الدول المتقدمة تستفيد من إيجاد منافذ جديدة لتسويق منتجاتها من السلع والخدمات وحل مشكل الكساد، وتوفير فرص للنفوذ إلى أراضي الدول النامية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبح دورها يتنامى بشكل متواصل بفضل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و ما تفرضه على الدول النامية في هذا الشأن.

ثانيا –الآثار على الدول النامية : تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أحكاماً، خصت الدول النامية والأقل نمواً بمعاملة خاصة وتفضيلية، أصبحت مبدأ من المبادئ الرئيسية المؤسسة للنظام التجاري متعدد الأطراف [1]، وذلك بغية توسيع مبادلاتها مع الخارج لتحسين أوضاعها الاقتصادية لأن المنظمة تمنح معاملة تفضيلية للدول النامية (حسب اتفاقيات الأورجواي) تساعدها على هيكلة اقتصادياتها و جعلها قادرة على المنافسة الخارجية [2]، وعليه فإن هناك آثار إيجابية و أخرى سلبية على الدول النامية .

1 – الآثار الايجابية

– استفادة هذه الدول من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة ، وهي معاملة الدولة الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادراتها إلى أسواق بقية الدول الأعضاء في المنظمة.

– إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة من شأنه أن يساعد على انتعاش بعض المنتجات في الدول النامية ، ولكن من جهة أخرى قد ترتفع فاتورة الواردات الغذائية و التي تمثل نسبا هامة في بعض الدول.

– التحفيز على العمل و الإنتاج و تحسين جودة المنتج المحلي من أجل القدرة على المنافسة و الدخول إلى أسواق جديدة، سواء كان المنتج سلعة زراعية أو صناعية أو خدمة ، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمات المصرفية والمالية، مما يحتم على هذه الدول بذل جهد أكبر لتحسين مستوى الخدمة المصرفية و حماية البنوك الوطنية من الضياع.

– الاستفادة من الخبرات و التطور التكنولوجي للدول المتقدمة التي لن تتوان في السيطرة على اقتصاديات الدول النامية بإحضار تكنولوجياتها ووسائلها المتطورة إلى داخلها.

2– الآثار السلبية :و يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

---

[1] بدون كاتب – آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية – http://www.muqatel.com 2006-02-26

[2] أ.صلاح عباس " العولمة في إدارة المنظمات العالمية " –مصر – شباب الجامعة – الطبعة 2003 ص34.

[3] سليمان ناصر – استراتيجية مواجهة تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة – مجلة الباحث/جامعة ورقلة – العدد 2002/01 ص82–ص83.

♦ إجهاض أي صناعة وليدة محليا لعدم القدرة على المنافسة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا المتقدمة التي تميز عادة هذا القطاع.

♦ ارتفاع أسعار المواد الغذائية للخارج و هذا ما يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد و بالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض و التبعية للخارج .

♦ انخفاض الضرائب الجمركية الذي يؤدي إلى عجز في ميزانية الدولة و هذا ما يؤدي إلى عد م قدرة الإيرادات على تغطية النفقات ما يدفع بالدولة إلى فرض ضرائب و رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج و في نفس الوقت على نفقة المعيشة خصوصا أن الرسوم الجمركية تمثل 15% من إيرادات الدول النامية.

♦ إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يقلص من قدرة الدول النامية في التحكم في سياستها التنموية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة برامج التنمية التي تتوافق مع واقعها الاقتصادي و أهدافها التنموية، لأنها ملزمة قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بخطط تنمية قطاعاتها الصناعية أو التجارية أن تتشاور مع أعضاء المنظمة مما سيشكل شبكة متعددة من القيود على الحركة التنموية.

♦ إن حماية ثم تحرير حقوق الملكية الفكرية لن يكون في صالح الدول النامية لأن ذلك يعني حماية حقوق المؤلفين و براءات الاختراع ، حيث تمتلك الدول المتقدمة 90% من براءات الاختراع في العالم بينما الدول النامية لن تستفيد كثيرا، بل إن تحرير حقوق الملكية الفكرية له جانب سلبي لأن ذلك يؤدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي خاصة أن الدول المتقدمة تتعمد تصدير وبيع ما يتعارض مع الدين والأخلاق التي تتميز بها البلدان النامية خاصة الإسلامية ، والتي لن تكون لها القدرة على فرض قيود في هذا المجال لأن المنظمة تستبعد الجوانب الأخلاقية.

ومن الانتقادات التي توجه إلى هذا النظام التجاري الدولي الجديد أنه جاء ليضع إطارا قانونيا متشددا لترسيخ وتعميق حالة انعدام التوازن بين القوى الاقتصادية المسيطرة، لقلة من الدول المتقدمة وغالبية من الدول النامية والأقل نموا.

المبحث الثاني : اتفاقيات الزراعة في إطار الجات

إلى غاية دورة أورجواي كانت الزراعة مقصاة من طاولة التفاوض [1]،رغم أن هذا الموضوع طرح لأول مرة في جولة كنيدي سنة 1964 إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي تفاهم بهذا الصدد [2]، غير أن موضوع الزراعة تم إدراجه في هذه الجولة وبإلحاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وسنحاول أن نتناول ما جاء في هذه الجولة بخصوص موضوع الزراعة.

المطلب الأول :نظرة عامة حول اتفاقيات الزراعة

لقـــد تضمنت اتفاقيـــات الزراعة مختلف الجوانب التي تتعلق بالـــــزراعة بعد أن كان هذا القطـــاع يحظى بحمـــــاية كبيرة .

أولا – تجارة السلع الزراعية قبل جولة أورجواي :لقد استخدمت القيود غير التعريفية بشكل كبير للحد من تجارة المنتجات الزراعية ، و بقيت المعدلات التعريفية عند مستويات مرتفعة و دون وضع حدود قصوا لها ، كما أن الجات لم تتصد بفاعلية لالتجاء الدول المتقدمة خاصة أمريكا و دول الاتحاد الأوروبية إلى دعم الإنتاج ودعم الصادرات الزراعية بما يتعارض بصورة صارخة مع مبادئها ، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار تشريعات تعارض مبادئ الجات ، فقد قام أعضاء الكونجرس الأمريكي في عام 1951 بإصدار قانون الزراعة الأمريكي ، والذي يسمح باستخدام القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية بغض النظر عن أية اتفاقيات دولية [3]، وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة أي محاولة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى جانب استخدام قوتها السياسية في التخلي عن أي التزامات .

لكن الموقف الأمريكي تحول خلال جولة كنيدي حيث أصرت الولايات المتحدة على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية و أساليب دعم الإنتاج و الصادرات الزراعية في جدول المفاوضات، وهو الأمر الذي استنكرته دول الاتحاد الأوروبي حيث أصرت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة منفصلة و مختلفة عن بقية المنتجات الأخرى كما أعلنت رفضها لإجراء أية تعديلات على سياستها الزراعية المشتركة.

---

[1] . Emmanuel Combe, OP. CIT -p73

[2] Maurice Durousset , OP .CIT / p 104

[3] محمد عمر حماد أبو دوح "منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية" –مصر– الدار الجامعية الاسكندرية 2003 /ص 28.

وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية انتقادها للسياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، معلنة عن الخيار الصفري –zero-zero option – و الذي يعني إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي و إلغاء كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال 10 سنوات ، حيث نادت بإلغاء كافة القيود والإجراءات التي من نشأتها تشويه تجارة المنتجات الزراعية ، في حين واصلت دول الاتحاد الأوروبي رفضها لهذا الاقتراح بل حاولت الدول الأوروبية أن تقود المفاوضات نحو مبدأ تحرير سلعة مقابل سلعة ، وكحل وسط بين الاتجاهين و اعتمادا على الاعتبارات السياسية والاقتصادية أعلنت مجموعة الدول المصدرة للحبوب إمكانية تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ثلاث مراحل ، تبدأ بتجميد– تثبيت– القيود القائمة على تجارة المنتجات الزراعية سواءا ما كان منها مرتبطا بتقديم دعم الإنتاج أو الصادرات أو ما كان مرتبطا بالقيود الكمية على الواردات ، ثم يلي ذلك خفض هذه القيود خلال عامين (1989–1990) .بمعدل 10% ثم يتم تطبيق المزيد من مبادئ الجات على تجارة المنتجات الزراعية ، و في نهاية عام 1988 وفي مونتريال بلغ الخلاف حدا كبيرا ، حيث فشلت أطراف التفاوض في الوصول إلى مسودة حول محاور تحرير تجارة المنتجات الزراعية مما أدى إلى تجميد الاتفاق وهددت جولة أورجواي بالفشل السبب الذي أدى إلى تمديدها بعد أن كان الموعد النهائي لانتهائها سنة 1990 .

و في المقابل تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بخطة ماشاري (Macshary plan) ، والتي تعتبر بمثابة حل وسط بين الرغبة في تحرير تجارة المنتجات الزراعية وفقا للأسس التي تراها أمريكا و الدول المصدرة للحبوب و بين حرص دول الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على الملامح الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة لها.وقد اعتمدت خطة ماشاري على انخفاض مرونة الطلب السعرية داخل الأسواق الأوروبية ،فخفض أسعار المنتجات الزراعية داخليا لن يزيد الطلب كثيرا على صادرات الدول الأخرى (الواردات)، أما خفض صادراتها عالميا سيمكنها من النفاذ إلى أسواق الدول النامية المستوردة للغذاء والاستئثار بنصيب الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية وتوسع تجارتها على حساب تجارة المنتجات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تمثلت السياسة الزراعية التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي في ثلاثة أنماط هي :

– **النمط الأول** : يتمثل في التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة، وهى تأخذ أحيانا صورة التعريفة المتغيرة، بمعنى انه لا يوجد رسم ثابت ولكنه يتغير تبعا لتقلب مستوى الأسعار العالمية، فالرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية، وتنخفض عند ارتفاع تلك الأسعار، والواقع أن التعريفة الجمركية المتغيرة معادلة في آثارها للقيود الكمية حيث أنها تمكن المجموعة الأوربية من التحكم في

مقدار المنافسة الأجنبية المسموح به في أسواقها، وساعد على ذلك اللجوء في بعض المواسم إلى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية، وكذلك استخدام المعايير الصحية والبيئية العالمية لاستبعاد الواردات التي لاتصل نوعيتها إلى المستوى المطلوب[1].

النمط الثاني :يتمثل في الصور المختلفة للدعم الداخلي الذي تتعدد صوره كإعانات مالية مباشرة، أو ضمان حد أدنى من الأسعار وتدخل الحكومة للحفاظ على مستويات محددة للأسعار بغض النظر عن حالة السوق.

النمط الثالث: وهو الدعم الممنوح للصادرات من السلع الزراعية المختلفة لتمكينها من المنافسة في أسواق التصدير العالمية بأسعار منخفضة [2]، وذلك بإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض يمكنه من المنافسة في أسواق التصدير.

ويمكن القول أن السياسة الزراعية للدول الأوروبية تغطي كافة أوجه النشاط الزراعي إنتاجا و تصديرا واستيرادا وقد نتج عنها أثران رئيسيان:

–الأول:إغلاق الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات الزراعية للدول الأخرى، ووفقا للرؤية الأوروبية.

–الثاني: تحول بلدان الاتحاد الأوروبي إلى منافسين أقوياء في الأسواق العالمية في سلع قد لا تتمتع هذه البلدان بميزة نسبية في إنتاجها.

ولهذا نشبت خلافات حادة بين مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها تمارس سياسة شبيهة ولكن في إطار ضيق خاصة على صعيد دعم الصادرات والدعم الداخلي، ولكن دون تقييد للواردات بنفس الشكل المطبق في الاتحاد الأوروبي،ومن البديهي أن هذه السياسة قد أصابت بالضرر الكبير البلدان الزراعية المتقدمة مثل الولايات الأمريكية،كندا،أستراليا ونيوزلندا،وكذلك البلدان الزراعية النامية مثل الأرجنتين،تشيلي،أورجواي [3]،مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلح وبشدة خلال جولة أورجواي على تحرير تجارة السلع الزراعية .

---

[1] علاء كمال " الجات وتناقضات الكبار – كتاب الجات ونهب الجنوب " http://www.geocities.com/cscruk/133.html 2006-02-23

[2] أسامة المجدوب – مرجع سبق ذكره– ص98 .

[3] فضل علي المثني" الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية " مكتبة مدبولي –مصر –الطبعة 2000 – ص 53 .

و في أفريل من عام 1989 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تنازلها عن الخيار الصفري ورأت البدء بتجميد القيود السائدة آنذاك على حرية تجارة المنتجات الزراعية، مع ضرورة بدء بعض التخفيضات قصيرة الأجل فيما يتعلق بثلاثة مجالات هي الدعم المحلي للمنتجين و الحماية والإعانات والتصدير، وفي عام 1991 تقدم المنسق العام للجات بوثيقة أطلق عليها اقتراح دينكل _Dunkel Druft- ، والتي تضمنت تصور لكيفية إنهاء كافة المفاوضات التي تمت في جولة أورجواي بما في ذلك التخفيضات التي سوف يتم إجراءها على القيود على حرية تجارة المنتجات الزراعية ، من خلال ثلاثة محاور هي النفاذ إلى الأسواق، تقييد دعم الإنتاج المحلي، خفض دعم الصادرات وهي المحاور التي سبق أن نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية.

و في عام 1992 عقد اجتماع بلير هاوس للوصول إلى بعض التوفيقات فيما يتعلق باقتراح دينكل المعبر عن التوجهات الأمريكية وخطة ماشاري التي طرحتها المجموعة الأوروبية ، وقد تم الاتفاق على العناصر الأساسية لاتفاقية المنتجات الزراعية و التي تتضمن ما يلي :

و بناءا على الخلافات و تباين الآراء فقد تضمن اقتراح دينكل فترة انتقالية (93-99) و فترتي أساس لاحتساب الدعم هما :

- الفترة 1986-1990 كأساس لدعم الصادرات
- الفترة 1986-1988 لحساب دعم الإنتاج المحلي مع خفض الضريبة الجمركية بمعدل 36% وألا يقل الحد الأدنى للتخفيض عن 15% [1].

ثانيا – مضمون جولة أورجواي حول اتفاقيات الزراعة : تهدف اتفاقية الزراعة إلى تنظيم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية بشكل عادل و يستند إلى قوى السوق من خلال تخفيضات تدريجية على أدوات الدعم والحماية المستخدمة في المنتجات و خلال فترة زمنية متفق عليها[2].

وقد جاءت ديباجة اتفاق الزراعة في هذه الجولة ارتكازا على محاور رئيسية تمثل إطارا لتحرير وإصلاح التجارة الدولية للمنتجات الزراعية ، و الذي يسعى إلى إقامة نظام للتجارة الدولية يتسم بالإنصاف و تطبق عليه

[1] محمد عمر حماد أبو دوح – مرجع سبق ذكره- ص60

[2] عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية و أثر ذلك على القطاع الزراعي – وزارة التخطيط الأردنية – 2006 .

قواعد أشد قوة و أكثر فاعلية للتجارة متعددة الأطراف[1]، و تضمنت اتفاقيات الجات حول الزراعة قائمة لمجموعة من السلع الزراعية للتفاوض حولها ، وتطبق أحكام اتفاقيات الزراعة على المنتجات الواردة في الفصول من (1) إلى (24) من النظام المنسق* لوصف السلع ، مع استبعاد الأسماك والمنتجات السمكية و التي تخضع للقواعد المنظمة للسلع غير الزراعية – اتفاقيات خاصة بالأسماك –، وهذه الاتفاقيات ذات مساس مباشر بالصناعات الغذائية عموما و التي تعتمد بصورة أساسية على المنتجات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني ، و على طبيعة أسعار المواد الأولية والمتاح للتجارة العالمية منها[2].

و تعرف المنتجات الزراعية على أنها " ناتج الزراعة أي زراعة الأرض بالإضافة إلى الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها ومنتجاتها و كذا الدواجن و منتجات الألبان "[3].

1- قائمة السلع المدرجة للتفاوض : تشمل الاتفاقيات المنتجات الزراعية التالية [4]:

- الأعشاب و الجذور النباتية .
- الفواكه و منتجاتها .
- و الخضر و منتجاتها.
- البهارات.
- الحبوب بمنتجاتها .
- أنواع البذور .
- الأصماغ.

---

[1] زينب حسنين عوض الله "الاقتصاد الدولي–العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية اتفاقات التجارة العالمية/الدار الجامعية الجديدة /مصر 2004–ص 338.

* **النظام المنسق** : هونظام عالمي لترقيم وتوصيف السلع متعدد الأغراض تحت مظلة منظمة الجمارك العالمية و يغطي حوالي98% من السلع التي تدخل في التجارة العالمية ،وبموجب هذا النظام تقسم السلع إلى 21 مجموعة تمس كل منها جزءا ،تقسم كل مجموعة إلى فصول حسب تنوع السلعة داخل المجموعة مثلا تقع المنتجات الزراعية في الأجزاء الأربعة الأولى من النظام وتضم الفصول من1إلى 24 و يضم الفصل الأول الحيوانات الحية و يضم الفصل 24 منتجات التبغ و بدائلها .

[2] الدكتور فلاح سعيد جبر " انعكاسات العولمة و تحرير التجارة على الصناعة العربية " منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية /الطبعة2001ص74.

[3] محمد متناوي " المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر إليها و الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني " مذكرة ماجستير في علوم التسيير/جامعة الجزائر سنة2003 /ص131.

[4] دراسة بعنوان: "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية /نيويورك 2005–ص04.

- الحيوانات الحية و منتجاتها .
- الدواجن و منتجاتها.
- الشحوم و الدهون .
- الزيوت ومنتجاتها.
- المصنعات الغذائية .
- السكر ومنتجاته.
- المشروبات و الكحوليات و التبغ.

و يضاف إلى هذه القائمة بعض السلع الصناعية و غير الواردة في الفصول (1) إلى (24) [1]:

- الحرير الخام وفضلاته.
- الجلود و الفراء.
- الصوف و الوبر.
- قطن غير مندوف، فضلات القطن ، قطن مندوف أو ممشط.
- كتان خام.
- مواد زلالية.
- سوربيتول.
- مانيتول.

2- تعهدات الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية : تنظم الاتفاقية نفاذ قائمة المنتجات السابقة الذكر المتضمنة في الأسواق سواء على المستوى التصديري أو الاستيرادي، وتتضمن الاتفاقية القواعد الملزمة بشأن:

- **النفاذ إلى الأسواق** [2]: ويتضمن هذا البند مايلي :

- التعريفات الجمركية
- الحصص التعريفية

[1] فضل علي المثني – مرجع سبق ذكره- ص59.

[2] سمير محمد عبد العزيز – مرجع سبق ذكره- ص81.

–تدابير الوقاية و كيفية تطبيقها لحماية السوق المحلي من الزيادة المفاجئة في الواردات التي قد تضر بالمنتج المحلي للدولة العضو.

- **الدعم المحلي** : وهو من المواضيع التي اشتد حولها الخلاف منذ دورة أورجواي إلى غاية هونغ كونغ و قد تم تحديد أشكال هذا الدعم كما يلي:

– الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر.
– الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأزرق
– الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر .
– الدعم المحلي المسموح به للدول النامية فقط من خلال المادة 6-2 .

- **خفض دعم الصادرات** [1]: إلى جانب اتفاق النفاذ إلى الأسواق و اتفاق الدعم المحلي فهناك اتفاق خفض دعم الصادرات للمنتجات الزراعيةو قد تضمن هذا الاتفاق :

– الدعم المالي للصادرات
– منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات.
– المعونات الغذائية.
– اءتمانات التصدير و الضرائب المفروضة على الصادرات.

ثالثا – الأطراف الرئيسية في الاتفاقية :لقد تمثلت الأقطاب الرئيسية للمفاوضات حول تجارة السلع الزراعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي منذ جولة أورجواي إلى غاية هونغ كونغ، وإلى جانب هاتين القوتين الفاعلتين في المفاوضات شاركت وبشكل محدود بعض البلدان المصدرة و كذا المستوردة للغذاء ، وكذا اليابان وكوريا.

وقد تمثل هدف الولايات المتحدة الأمريكية في العمل و التأكيد على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بصفة عامة و الحد قدر الامكان من السياسات الحمائية لدول الاتحاد الأوروبي و التي مارستها من خلال السياسة الزراعية المشتركة لهذه الدول بصفة خاصة ، حيث نادت بإصلاح عام للفلاحة و الذي يقترح توجيه الإنتاج و التجارة فقط

[1] محمد عمر أبو الدوح – مرجع سبق ذكره- ص 76.

عن طريق السوق بدلا من مبدأ تحويل كل العقبات التي تواجه الواردات إلى حقوق جمركية يتم تخفيضها بشكل مهم خلال عشرة سنوات [1] .

أما دول الاتحاد الأوروبي و خاصة فرنسا فكانت رافضة للتوجهات الأمريكية اتجاه السياسة الزراعية المشتركة و التي كانت بعيدة كل البعد عن مبادئ الجات بحيث أن هذا النظام يشتغل على أساس الأسعار المضمونة بالنسبة للمنتجين، وهي أسعار أعلى من تلك الموجودة في السوق العالمية مما يضمن للمنتجين عوائد لا تتصل بوضعية السوق كما أن هناك نظام يضمن الحماية ضد الواردات و مساعدة الصادرات، مما يساعد هذه الدول على التصدير أكثر والتي تضر بمصالح المنتجين الأمريكيين و مجموعة الكيرنز [2] ، و لم تقبل هذه الدول اقتراح تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلا بالقدر الذي يجنبها المشاكل التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبقيت المجموعة الأوروبية متمسكة بموقفها رغم عقد العديد من الاجتماعات .

أما دول مجموعة الكيرنز* بوصفها دولا مصدرة صافية للسلع الغذائية بصورة عامة ،فقد أولت اهتماما مشتركا لإعطاء قدر أكبر من الحرية لتجارة السلع الزراعية ،وقد أبدت هذه البلدان بقوة رغبتها في خفض الإجراءات الحمائية المساندة في البلدان الصناعية[3] .

وعن اليابان و كوريا اللتان تفرض كل منهما إجراءات حمائية مشددة على القطاع الزراعي و خاصة على أسواق الأرز ، وحرصا منها على حماية مزارعيها من المنافسة الدولية ، في نفس الاجتماع أعلن اليابان أنه كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار انشغالات غير تجارية و بالتحديد تلك الخاصة بالأمن الغذائي واستقرار تموين المواد الغذائية الأساسية، و هذا ما أدى باليابان إلى ضرورة الحفاظ على مستوى معين من الإنتاج الوطني ، لأن الأمن الغذائي لا يمكن تحقيقه بوسائل أخرى إلا بالمحافظة على قدرات و طاقات لا يتم الإنتاج إلا بها [4].

كما كان للبلدان النامية خارج مجموعة الكيرنز أيضا اهتماما كبيرا بالمفاوضات على الرغم من أن تأثيرها على سير المفاوضات كان محدودا نسبيا ،وقد أبدت هذه البلدان التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء قلقها من التأثيرات

---

[1] Michel Ranelli " Organisation Mondial du Commerce " édition la Découverte Paris p76

[2] Michel Ranelli " ,OP.CIT / p77

[3] ر.شارما – الزراعة في اتفاقية الجات نبذة تاريخية – على الشبكة www.uae.gov.ae 2006-03-27

* تضم مجموعة الكايرنز 17 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية و هي : الأرجنتين – أستراليا – بوليفيا – الرازيل –كندا – تشيلي – كولومبيا – كوستريكا – أورجواي – أندونيسيا – غواتيمالا – ماليزيا –نيوزيلندا – بارغواي– الفيليبين – جنوب إفريقيا – تايلندا .

[4] Michel Ranelli OP.CIT/ p76

السلبية المحتملة لعمليات الإصلاح على فواتير وارداتها الزراعية ،وقد أثمرت جهودها بأن اشتملت جولة أورجواي على قرار في صالحها و يعالج بعض آليات الاستجابة للتأثيرات السلبية المحتملة، حيث تطلعت البلدان النامية إلى إتاحة فرص نفاذ أكبر إلى أسواق الواردات في البلدان الصناعية ، كما سعت هذه البلدان للحصول على معاملة خاصة تفضيلية .

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته كل من البلدان المصدرة للحبوب و بصفة خاصة أستراليا و دور اليابان وكوريا ، والدول المستوردة للغذاء إلا أنه يمكن القول أن نتائج المفاوضات في جولة أورجواي قد تحددت وفقا لآليات توازن المصالح بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول المجموعة الأوروبية[1].

المطلب الثاني : النفاذ إلى الأسواق

ويقصد بالنفاذ إلى الأسواق السعي إلى تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات أربعة و المتمثلة في تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية ،وخفض المعدلات التعريفية ،فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية ، وضمان حد أدنى للصادرات، استخدام المعالجات أو الاستثناءات الخاصة و الإجراءات الوقائية [2]،ويتم هذا عن طريق مجموعة من الإجراءات و المتمثلة فيما يلي:

أولا – تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية : بنهاية جولة أورجواي التزمت كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل التدابير غير التعريفية المطبقة على السلع الزراعية إلى تعريفات جمركية وهو ما يطلق عليه اصطلاحا بعملية التعرفة (Tarification) [3].

وقد حددت القيود غير التعريفية فيما يلي : القيود الكمية على الواردات ، والرسوم المتغيرة على الواردات وأسعار الاستيراد الدنيا ، تراخيص الاستيراد التقديرية و التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة ، و القيود على الصادرات ، والتدابير غير الحدودية غير الرسوم الجمركية ، وقد تم الاتفاق كما ذكرنا عن أن تكون فترة الأساس (1986-1988) أما فترة التنفيذ تكون ما بين 1995-2000 للدول المتقدمة و 1995-2004 للدول النامية.

---

[1] محمد عمر حماد أبو دوح – مرجع سبق ذكره- ص 57.

[2] نفس المرجع – ص63

[3] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " –مرجع سبق ذكره –ص04.

ويتم احتساب المعدل المكافئ للتعريفة (م ت) اعتمادا على المعادلة التالية :

م ت=(السعر في سوق بلد الاستـــــــيراد– سعر تسليم ميناء الاستـــــــــــيراد).100
/ السعـــــــر في سوق بلد الاستيراد

أما بالنسبة للدول التي لا يوجد لديها قيود غير تعريفية على الواردات الزراعية أو التي يكون المعدل المكافئ بالنسبة لها مساويا الصفر أو قيمة سالبة، فإنه يتم الاعتماد على معدلات التعريفة السائدة عام1986 كمعدل أساس لكل سلعة ثم يتم تخفيض هذا المعدل بنسبة 10% في حالة الدول النامية و نسبة 15% في حالة الدول المتقدمة، هذا مع السماح لكافة الدول باستثناء بعض المنتجات الزراعية من إلغاء القيود غير التعريفية و هي المنتجات التي تعتبر شديدة الحساسية.

وتتم عملية التعرفة حسب الجدول رقم (1-1)

الجدول رقم (1-1) : طريقة تحديد التعريفات الجمركية خلال فترة الأساس لغرض الخفض

حالة الربط	طريقة تحديد التعريفات الجمركية خلال فترة الأساس لغرض الخفض	
البلدان المتقدمة	ربط سابق لاتفاق الجات	• في حالة عدم وجود حواجز غير جمركية، تستخدم معدلات التعريفة المربوطة حاليا • في حالة وجود حواجز غير جمركية، تلغى الحواجز غير الجمركية أو تطبق صيغة" التَعْرَفَة" – أي فرض رسوم جمركية بدلا من الحواجز غير الجمركية
	لا يوجد ربط سابق	• في حالة عدم وجود حواجز غير جمركية، تستخدم معدلات التعريفة الجمركية التي كانت مطبقة في سبتمبر/أيلول 1986 • في حالة وجود حواجز غير جمركية، تطبق صيغة "التَعْرَفَة"
البلدان النامية والأقل نموا	ربط سابق لاتفاق الجات	• في حالة عدم وجود حواجز غير جمركية، تستخدم الطريقة المطبقة في حالة البلدان المتقدمة . • في حالة وجود حواجز غير جمركية، تستخدم الطريقة المطبقة في حالة البلدان المتقدمة

	لا يوجد ربط سابق	• في حالة عدم وجود حواجز غير جمركية، تستخدم الطريقة المطبقة في حالة البلدان المتقدمة أو يُعرض سقف للرسوم المربوطة • في حالة وجود حواجز غير جمركية، تستخدم الطريقة المطبقة في حالة البلدان المتقدمة أو يُعرض سقف للرسوم المربوطة

المصدر : راميش شارما – **الاستعداد للتفاوض بشأن إجراء تخفيضات أخرى على التعريفات الجمركية المربوطة**–على الشبكة 2006-03-27 www.uae.gov.ae

ثانيا – تخفيض التعريفات الجمركية : حيث نصت الاتفاقيات على التزام البلدان المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال ستة سنوات ، أما في حالة البلدان النامية فإن نسبة التخفيض 24% فقط خلال 10سنوات[1]،وتستثنى الدول الأقل نموا من إجراء تخفيض التعريفة ، وكذلك بعض الدول النامية التي منحت ميزة وضع حدود قصوا " سقوف للتعريفة الجمركية "، كما يسمح لكافة الدول بزيادة معدلات التعريفة الجمركية إذا كان سعر السلع المستوردة منخفضا ، أو إذا حدث إفراط مفاجئ في كمية الواردات مما يؤدي إلى حدوث إغراق كآلية وقائية ، كما قدرت نسبة التخفيض على تجارة السلع الاستوائية بـــ 40% لمساعدة الدول النامية –المتخلفة –الاستوائية لمساعدتها على زيادة تصدير منتجاتها كما لا يلزمها هذا الاتفاق على أي تخفيض في تعريفاتها الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية [2].

ثالثا –الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق (الحصص التعريفية)[3]: لقد نتج عن عملية التعرفة التي قام بها عدد من الدول إيجاد مستويات مرتفعة من التعريفات، و لمحاولة الحد من تأثير العملية ، التزمت كافة الدول الأعضاء والتي قامت بعملية التعرفة بالسماح بحد أدنى من النفاذ إلى أسواقها وذلك على النحو الآتي [4]:

– السماح بدخول ما لا يقل عن 3% من متوسط الاستهلاك المحلي للدولة المستوردة خلال الفترة 1986-1988 وتتم زيادة هذه النسبة إلى 5% عام 2000 للدول المتقدمة و عام 2004 للدول النامية.

---

[1] علاء كمال – الجات وتناقضات الكبار – www.geocities.com 06-02-2006 .

[2] بوطمين سامية "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر – جوان 2001 /ص165.

[3]: "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " –مرجع سبق ذكره–./ ص05

[4] محمد عمر أبو الدوح –مرجع سبق ذكره – ص 64 .

رابعا –آلية الوقاية الخاصة : من أجل تحفيز و تشجيع الدول للتحول من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة باستخدام آلية خاصة للوقاية وتم النص عليها في المادة(5) من اتفاقية الجات ، حيث تسمح هذه المادة للدول بعرض رسوم وقائية في بعض الحالات مثل :

- الزيادة المفاجئة في الواردات الزراعية من بعض المنتجات و التي يتم تحديدها في جداول التزامات لكل دولة.
- انخفاض مستوى الأسعار لمنتج ما بصورة تهدد السوق المحلية ، ويعتمد في تقدير الانخفاض بالاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج خلال الفترة الأساس (1986-1988) .
- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم للتصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه.
- المنتجات التي اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناءا على اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة و الأمن الغذائي [1].

خامسا – المعاملة الخاصة : لقد منح الملحق الخامس من اتفاقية الزراعة إمكانية قيام الدول بفرض قيود غير تعريفية على بعض المنتجات لاعتبارات الأمن الغذائي مع الالتزام بفتح حصص تعريفية بالنسبة لتلك المنتجات ، وتم تحديد فترة الاستفادة بـــ 5 سنوات للدول المتقدمة و 10 سنوات للدول النامية، كما أتاحت الاتفاقية استمرار الدول المستفيدة من تلك المعاملة الخاصة بعد الفترة المحددة ، بشرط قيام الدولة بالاتفاق مع الدول المهتمة، ومنحها لتيسيرات إضافية ومقبولة حسبما يتقرر في المفاوضات الثنائية التي تجري بين الدول المستفيدة .

المطلب الثالث : الدعم المحلي

إن السعـــــــــي لخفض دعم الإنتاج المحلي للمنتجـــــــات الزراعية يعد من أهم ما أتت بـــــه اتفاقية المنتجـــــــات الزراعية و ترجـــــع أهمية هذا الاتجاه إلى أمرين :

–الأمر الأول : أن خفض دعم الإنتاج المحلي من شأنه خلق تجارة دولية للمنتجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة و المزايا النسبية .

– الأمر الثاني : يتمثل في أن الاتفاق حول تقييد دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية تنصرف بصفة خاصة إلى الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة خاصة دول الاتحاد الأوروبي .

[1] بوطمين سامية – مرجع سبق ذكره- ص 166

أولا–التدابير المستثناة من التزامات التخفيض:صنفت التدابير المستثناة من التزامات الخفض إلى الفئات التالية:

1 – التدابير غير المشوهة: وتتضمن هذه التدابير **الصندوق الأخضر** [1]ويشمل هذا الصندوق برامج الدعم التي لا تسبب آثار تشويهية على التجارة الخارجية أو الداخلية ، حيث أنها لا تتضمن ضمان أسعار معينة للمنتجين الزراعيين و يتم تمويلها من ميزانية الدولة و ليس على حساب رفاهية المستهلكين، وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشملها الصندوق الأخضر فيما يلي :

– الخدمات العامة بما في ذلك البحوث و مكافحة الآفات والأمراض والتدريب والإرشاد والتفتيش، وخدمات التسويق و الترويج و خدمات البنية الأساسية.

– مخزونات الأمن الغذائي و المعونة الغذائية المحلية .

– التدابير الإنمائية (المعاملة الخاصة و التفضيلية للبلدان النامية) حيث تعفى من التزامات التخفيض بموجب اتفاقية الزراعية برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية، و التي تشمل [2] دعم الاستثمارات الذي يكون متاحا عموما للزراعة في البلدان النامية، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي يكون متاحا للمنتجين ذوي الدخول القليلة أو الموارد في البلدان النامية ،إلى جانب الدعم المحلي للمنتجين في البلدان النامية للتشجيع على تنويع الإنتاج بما يبعده عن زراعة المحاصيل غير المشروعة كتلك المنتجة للمخدرات.

– المدفوعات المباشرة للمنتجين : بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج، و برامج مستوى الدخل وشبكات الأمان الاجتماعي ، و المساعدات في حالة الكوارث وخطط التأمين على المنتجين في حالة التقاعد أو فقدان الموارد و مساعدات الاستثمار ، والبرامج البيئية و برامج المساعدات الإقليمية .

2– **الدعم المشوه للتجارة** : ويتضمن هذا الدعم

أ– دعم الصندوق الأزرق : حرصا من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية على سياساتها الزراعية ، فإنها استثنت الصندوق الأزرق لتضمن استثناءات أخرى من مقياس الدعم الكلي و يتمثل في

[1] نصر الدين حاج الأمين – تدابير الدعم المحلي – www.aue.gov.ae.org 27-03-2006

[2] نفس المرجع

المدفوعات التي تقدمها الدول المتقدمة و بالأخص أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي بغرض الحد من المساحات المزروعة من منتج معين و ذلك في حدود 85% من مستوى الإنتاج ، وذلك وفق معيارين أساسيين هما [1]:

– أن يكون الدعم ممنوح في إطار برنامج حكومي ممول من الميزانية ،وغير منطوي على تحويلات من المستهلكين.

– أن لا يكون للدعم أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين .

ب – دعم الحد الأدنى: سمحت اتفاقية الجات بإعفاء جزء من الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر،وهو ما يطلق عليه دعم الحد الأدنى ، ويستثنى هذا النوع من الدعم من التضمين في حساب الحجم الإجمالي للدعم، وينقسم هذا الأخير إلى قسمين :

– الدعم المحلي المقدم إلى منتج معين و الذي لا يزيد على 5% من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتج المعني.

– الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حين لا يزيد 5% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي.

ثانيا –التدابير غير المستثناة (إجمالي الدعم الكلي و التزامات الخفض): وتتضمن هذه التدابير ما يلي:

- **الصندوق الأصفر:** ويتضمن هذا الأخير أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة ،ويتضمن هذا الصندوق أساليب دعم المنتجات الزراعية التالية :

– الدعم المقدم لمنتجات محددة.

– الدعم المقدم للقطاع ككل (مدفوعات نقدية مباشرة) ،حيث التزمت الدول في جولة أورجواي بتخفيض القيمة الإجمالية لمقياس الدعم الكلي، وتم تحديد نسبة التخفيض لتكون 20% للبلدان المتقدمة ،و 13% للبلدان النامية، أما الدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها مساوي للصفر أصبح غير مسموح لها تقديم أي شكل من أشكال الدعم في الصندوق الأصفر.

ثالثا –حساب مقياس الدعم الكلي: الدعم الكلي هو إجمالي قيمة الدعم المحلي غير المستثنى للمنتجات الزراعية[2]، المقصود بحساب مقياس الدعم الكلي هو إيجاد قيمة نقدية لأنواع الدعم التي اعتبرتها الدول المتقدمة مخالفة للمبادئ

[1] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " /ص08

[2] "تحرير التجارة الزراعية في سوريا في إطار الاتفاقيات الثنائية والاقليمية و الدولية "/ورقة عمل – على موقع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي- سوريا 2004.

التي تقوم عليها الجات، ويتم حساب هذا المقياس عن طريق تجميع ثلاث قيم هي الدعم المقدم لمنتجات محددة ، الدعم المقدم للقطاع ككل ، المقياس المكافئ للدعم[1].

- **احتساب الدعم المقدم لمنتجات محددة** : يتم عن طريق تجميع ثلاث مكونات فرعية هي : دعم أسعار السوق، المدفوعات المباشرة غير مستثناة و الإجراءات غير المستثناة .

☜ أما المكون الأول للدعم المقدم لمنتجات محددة هو **دعم سعر السوق** ويحسب كالتالي:

و السعر المدار هو سعر أعلى من الذي سوف يسود في السوق إذا تم الاعتماد على قوى العرض والطلب دون لجوء الدولة إلى استخدام القيود غير التعريفية.

دعـــم سعر السوق =(السعر المـــدار– السعر الخارجي المرجـــعي). الكمية التي ستباع بالسعر المدار.

– السعر المرجعي (الخارجي) = قيمة سعر الوحدة "سيف" في 1986–1988.

و يلاحظ في هذه الحالة أن الفرق بين السعرين (المدار– الخارجي) لا يتضمن المدفوعات من جانب الدولة و إنما يقصد بالفرق الناشئ عن ارتفاع السعر في السوق المحلي نتيجة استخدام القيود التعريفية.

☜ المكون الثاني للدعم المقدم لمنتجات محددة هو **"المدفوعات المباشرة غير المستثناة"** و التي تساوي الفرق بين السعر المدار و السعر الخارجي الثابت الناتج عن أدوات السياسة الاتفاقية، أي أنه مقدار الإنفاق العام اللازم لتغطية الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي في حالة عدم استخدام القيود غير التعريفية[2].

☜ أما المكون الفرعي الثالث هو **"الإجراءات غير المستثناة"** في مدفوعات دعم المدخلات وكذا مدفوعات خفض تكاليف التسويق.

بتجميع هذه المكونات الثلاث يمكن الحصول على المكون الأول للدعم الكلي وهو " **الدعم المقدم لمنتجات محددة**".

---

[1] نصر الدين الحاج أمين – مرجع سبق ذكره–

[2] محمد عمر حماد أبو الدوح – مرجع سبق ذكره– ص 74

- أما المكون الثاني للدعم الكي هو "الدعم المقدم للقطاع ككل" ،و الذي يشمل دعم المياه ، دعم الطاقة ، دعم الائتمان و غيرها من أساليب الدعم التي لا تكون مرتبطة بمنتج زراعي معين .
- **المقياس المكافئ للدعم**: فيتم حسابه للمنتجات التي تحصل على دعم أسعار دون أن تكون هناك أسعار خارجية مرجعية تمكن من حساب الدعم اعتمادا على المعادلة السابقة و بالتالي يتم احتساب مقياس مكافئ من خلال مدفوعات الميزانية لدعم الأسعار بعد استبعاد المدفوعات و الإجراءات غير المستثناة

المطلب الرابع : خفض دعم الصادرات

يتمثل العنصر الثالث من عناصر اتفاقية المنتجات الزراعية في العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات حيث حددت المادة (8) من الاتفاق الالتزامات الخاصة بقدرة الصادرات على المنافسة بتعهد الدول بعدم تقديم دعم الصادرات خلافا مع ما يتفق مع أحكام هذا الاتفاق، و مع الالتزامات المحددة في الجدول الخاص بذلك البلد العضو[1].

أولا – أشكال دعم الصادرات الخاضعة لالتزامات الخفض [2]:لقد حددت اتفاقية أورجواي أشكال دعم الصادرات التي يجب أن تخفض ، وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي :

- ✓ تقديم الحكومات أو هيئاتها دعما ماليا مباشرا ، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الزراعية أو تعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين أو هيئة تسويق إذا ارتبط الأمر بالأداء التصديري.
- ✓ البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الزراعية بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.
- ✓ المدفوعات الموجهة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير الحكومة ، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو على منتج زراعي مشتق منه المنتج المصدر.
- ✓ تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية بما في ذلك تكاليف المناولة و التحسين وتكاليف التجهيز الأخرى و تكاليف النقل و الشحن الدوليين.

---

[1] ريشاردبيرس– وراميش شارما– دعم الصادرات –www.uae .gov.ae 27-03-2006.

[2] سمير محمد عبد العزيز – مرجع سبق ذكره– ص83.

- ✓ رسوم النقل و الشحن الداخليين على شحنات الصادرات ، التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.
- ✓ الدعم المحلي للمنتجات الزراعية المرهون بإدخالها في منتجات مصدرة.

1 - **المنتجات التي تطبق عليها هذه الاتفاقية:** تطبق هذه الاتفاقية على مجموعة من المنتجات وتتمثل فيما يلي:

القمح ، الحبوب الخشنة، الأرز ، البذور الزيتية، الزيوت النباتية ، بذور القطن ، السكر، الزبد ، البن المجفف ، الجبن ، لحم الخراف ، لحوم البقر ، لحم الخنزير ، منتجات أخرى للألبان ، الحيوانات الحية ، البيض ، النبيذ ، الفواكه، الخضروات ، التبغ ، القطن ، الطيور الحية [1].

2 - أحكام الاتفاقية : يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (1-2) : نسب خفض دعم الصادرات حسب حالة كل دولة

	البلدان		
	النامية	الأقل نموا	المتقدمة
فترة الأساس	1990-1986	1990-1986	1990-1986
فترة التنفيذ	2005-1995	2004-1995	2004-1995
نسب التخفيض قيمة الإنفاق على الدعم كمية الصادرات المدعومة	%24 %14	0% 0%	%36 21%
الاستثناءات	- تكاليف تسويق المنتجات المصدرة - تكاليف النقل و الشحن الداخليين	لا شيء	
الأحكام الأخرى	- حظر أشكال الدعم غير الواردة في القسم السادس من جداول الالتزامات القطرية. - حظر أشكال دعم الصادرات في المستقبل حيث لا تكون مطبقة في فترة الأساس . - يجب أن يكون تقديم المساعدات الغذائية طبقا للبروتوكولات المقررة. - التعهد بالعمل من أجل تنفيذ الضوابط المتفق عليها فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الائتمانية التصديرية .		

المصدر : ريشاردبيرس- وراميش شارما- دعم الصادرات –www.uae .gov.ae

[1] محمد عمر حماد أبو الدوح – مرجع سبق ذكره- ص78.

* **أما فيما يخص التزامات المعونات الغذائية** فقد حدد الاتفاق بعض المعايير لضمان استخدام المعونات الغذائية كوسيلة للتخلص من الفائض مثل :

- عدم الربط بين الحصول على المعونة وواردات الدولة المتلقية للمعونة من الدول المانحة.
- أن يتم تقديم المعونات في صورة منح كاملة قدر الامكان.
- إ لا أن الدول الأعضاء ترى أن تلك المعايير غير كافية وأنه من الأفضل وضع المزيد من الضوابط، وأن يتم تطبيقها بصورة أكثر إلزامية[1].

المطلب الخامس : الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة

أولا – اتفاقية تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان و الحيوان والنبات والتدابير المرتبطة بها: تعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية الزراعة [2]لارتباطها بالمعاملات التجارية الدولية ، وهي تنص على التدابير الخاصة بحماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات، و تشمل الاتفاقية كافة القوانين و المراسيم و اللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بحماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات ، بما في ذلك طرق التجهيز و الإنتاج والاختيار و المعاينة، وكذا المتطلبات المرتبطة بنقل الحيوانات أو النباتات المرتبطة بالمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال فترة النقل، و متطلبات التعبئة و الملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية، أما بالنسبة للحقوق و الالتزامات التي تضمنها الاتفاقية تتمثل فيما يلي :

- للدول الأعضاء الحق في اتخاذ الإجراءات الصحية و إجراءات الصحة النباتية الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات بشرط أن لا تتعارض هذه الإجراءات مع شروط هذه الاتفاقية.
- تكفل الدول الأعضاء أن أي من هذه الإجراءات الصحية أو إجراءات الصحة النباتية يتم تطبيقه بالقدر اللازم لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النباتات و استنادا إلى المبادئ العملية مع توافر أدلة علمية كافية.
- على الدول الأعضاء ضمان عدم تمييز تدابير حماية صحة الإنسان و النبات بصورة تحكمية دون مبرر.
- قبول مبدأ التناظر أو التعادل والذي ينص على أن تقوم الدول الأعضاء بقبول الإجراءات الصحية و إجراءات الصحة النباتية للدول الأعضاء الأخرى على أنها معادلة (مناظرة) لإجراءاتها.

---

[1] تقريرعن المنظمة العالمية للتجارة الادارة المركزية لشؤون المنظمة العالمية للتجارة – وزارة التجارة الخارجية و الصناعة – جمهورية مصر العربية " مفاوضات تجارة السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية للتجارة "2005.

[2] محمد محمد علي إبراهيم – مرجع سبق ذكره– ص50.

– و في إطار تقييد المخاطر و إقرار المستوى المناسب من الحماية تم الاتفاق على أنه عند تقييم المخاطر التي تهدد حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ، ومن ثم تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها.

ثانيا – اتفاقيات المعوقات الفنية للتجارة: تتيح للدول المستوردة اتخاذ إجراءات تتعلق بالقواعد الدولية المطبقة على معايير الإنتاج من مواصفات المنتجات ، العمليات و الأساليب الإنتاجية التي تؤثر على مواصفات الإنتاج، التعابير والرموز ، ومتطلبات التغليف ووضع العلامات كما هي مطبقة على المنتجات[1].

المبحث الثالث : اتفاقية الزراعة في إطار برنامج الدوحة .

بدأت المفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة حول موضوع الزراعة في سنة 2000[2] ، مستهدفة بذلك استكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة أورجواي و ذلك في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف تمثلت القضايا الرئيسية في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين، دعم الصادرات الزراعية، النفاذ إلى الأسواق.

المطلب الأول: نتائج التزامات جولة أورجواي

قبل التطرق إلى برنامج الدوحة حول الزراعة لابد من التطرق إلى نتائج اتفاقية جولة أورجواي حول موضوع الزراعة و يمكن إيجازها كما يلي :

أولا– تنفيذ الالتزامات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق: لقد نجحت جولة أورجواي في تحقيق زيادة التعريفات المربوطة في هياكل الدول الأعضاء ، فقد كانت نسبة التعريفات المربوطة في الاتحاد الأوروبي قبل الأورجواي 83% و ارتفعت إلى 100% ، وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكي التي ارتفعت فيها نسبة التعريفات من 93 % إلى 100%[3] ، ولمعرفة مدى تحقيق أهداف جولة الأورجواي في مجال تحرير تجارة السلع الزراعية ، لابد من التطرق إلى مجموعة من الاعتبارات و دراستها، لنتمكن من استنتاج الأثر الايجابي أو السلبي للاتفاقية و هي :

---

[1] عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية و أثر ذلك على القطاع الزراعي – وزارة التخطيط الأردنية – 2006 .

[2] The Doha Declaration explained- www.wto.org

[3] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " – مرجع سبق ذكره –ص 12 .

1- الهياكل التعريفية التي تمخضت عن الاتفاقية: لقد نتج عن اتفاقيات جولة أورجواي خاصة في الدول المتقدمة هيكل تعريفي يتميز بارتفاع مستويات التعريفة و يعود هذا إلى مجموعة من العوامل:

- فترة الأساس التي تم الاستناد إليها في الحساب _ 1986-1988) : في هذه الفترة كانت الأسعار في السوق العالمية شديدة الانخفاض و الفجوة بين الأسعار المحلية و العالمية مرتفعة،لذا استخدم معدلا مرتفعا للتعريفة الجمركية في هذه الفترة وكان مرتفعا جدا،بالتالي وإن انخفض المعدل بنسبة ما بين 15-20%وحتى نسبة 36% من هذه المستويات المرتفعة في فترة الأساس فإن المعدلات المربوطة بقيت مرتفعة حتى سنة 2000[1].

- طريقة التخفيض على أساس المتوسط البسيط غير المرجح: لقد ساعد هذا الأسلوب على الاحتفاظ بمستويات عالية من التعريفات لبعض المنتجات – أي التحايل عن طريق تخفيض المتوسط غير المرجح- مما مكن الدول من حصر مجال التخفيض على التعريفات ذات المستويات المنخفضة و هي في العادة المنتجات التي لا تواجه منافسة في السوق المحلي ، دون التعريفات العالية التي يواجه أغلبها منافسة في الأسواق المحلية مثال توضيحي:

الجدول (1-3): مثال توضيحي حول إمكانية التحايل على اتفاقيات أورجواي باستخدام المتوسط البسيط غير المرجح

	التعريفة أ	التعريفة ب
الأصلية	1	100
النهائية	0	0
نسبة التخفيض	%100	%0
نسبة التخفيض محسوبة على أساس متوسط التخفيض في أ و ب		%50

المصدر : من إعداد الطالبة

- كما وصلت التعريفات إلى مستويات عالية نتيجة **عملية التعـــــــــرفة** ، وشملت المنتجات التي ارتفعت معدلات التعريفة الجمركية إلى أقصاها الألبان، اللحوم، السكر ، الزبدة ، الجبن، و الحبوب.

[1] نصر الدين حاج أمين – النفاذ إلى الأسواق - www.uae .gov.ae 27-03-2006

– **انتهاج مبدأ التعريفات التصاعدية** : تبرز هذه المشكلة عندما ترتفع مستويات التعريفة المطبقة مع زيادة درجة تحويل أو تصنيع المنتج الزراعي، وتتميز بهذه التعريفات خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا، وخير مثال تبلغ التعريفة المفروضة على البرتقال في الولايات المتحدة الأمريكية 1.9% وعلى عصير البرتقال 33% [1].

– **تعقد هياكل التعريفية الجمركية** : لقد أصبح هيكل التعريفة الجمركية في أعقاب جولة أورجواي أكثر تعقيدا، و خصوصا في حالة البلدان المتقدمة نظرا لعدد بنود التعريفة الجمركية المختلفة المطبقة على نفس المنتجات. حيث نشأ عن اتفاقية الزراعة هيكل من التعريفات الذي يتميز بنسبة مرتفعة من التعريفات المحددة، و التعريفات المركبة والتي تجمع بين التعريفة القيمية و المحددة و هذا ما يؤدي إلى زيادة الحماية خاصة عند ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع المعادل القيمي.وتظهر آثار هذه التعريفة من خلال المثال التوضيحي التالي :

– **الحالة (1)**: المنتج (أ) سعره العالمي 200 دولار للطن.

– في حال تطبيق التعريفة القيمية ب 30% فإن المصدر يدفع 60 دولار .

– و في حالة رغبة الدولة تطبيق نفس القدر من الحماية على أساس إتباع أسلوب التعريفات المحددة تقوم الدولة المستوردة بتطبيق 60 دولارا للطن.

فإن المعادل القيمي =01

–الحالة02: انخفاض السعر العالمي لنفس المنتج إلى 100دولار للطن .

– في حالة تطبيق التعريفة القيمية بنسبة 30% يدفع المصدر 30 دولار

– في حالة تطبيق التعريفات المحددة فإن المصدر يدفع 60 دولار عن الطن الواحد.

المعادل القيمي =02

وتقدر التعريفات المحددة على المنتجات الزراعية غير المستندة على القيمة نحو 22% بالنسبة لليابان و 42% للمجموعة الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و نحو 90% بالنسبة لسويسرا ، وفي كثير من الأحيان تختلف

[1] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية "– مرجع سبق ذكره –ص 10

التعريفات تبعا لسبب فني أو أكثر مثل محتوى المواد السكرية أو محتوى الكحول مما يجعل هذه التعريفات أكثر غموضا و تعقيدا[1].

- **ارتفاع الحماية الحدودية** : من المفترض أن تسفر عملية التعرفة مبدئيا عن ربط التعريفات الجمركية بحيث لا تكون أكثر حماية من الحواجز غير التجارية التي كانت قائمة في فترة الأساس وما قبلها ، وكان من المتوقع أيضا أن تكون شروط الوصول إلى الأسواق أفضل و مع ذلك فإن عددا من العوامل كتلك التي سبق ذكرها قد تحول دون حدوث ذلك، و قد أظهرت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أن الحماية الفعلية للمنتجات الزراعية كانت أعلى في سنة 1996 مقارنة عما كانت عليه سنة 1993 في ثمانية بلدان من العشرة الأعضاء أي باستثناء أستراليا ونيوزيلندا[2].

2 – الأثر على نفاذ الصادرات :لقد كان الهدف الأساسي من عملية التعرفة هو إعطاء فرصة أكبر للنفاذ إلى الأسواق ، أي التخفيض من مستوى الحماية المطبقة ، غير أن تحقيق هذا الهدف كان محدودا جدا ،حيث بينت بعض الدراسات التي قام بها البنك العالمي أن التعريفات في الدول المتقدمة مرتفعة للغاية خاصة على المنتجات ذات الأهمية الكبيرة للدول النامية، وعليه يمكن القول أن أسلوب تخفيض التعريفات لم ينتج عنه تخفيض حقيقي.

ثانيا – الالتزامات في مجال الدعم المحلي : لقد أقرت اتفاقيات الزراعة في إطار جولة أورجواي تخفيض الدعم المحلي و إلغاء الدعم المشوه للتجارة الخارجية ، غير أن الالتزام بهذا التنفيذ كان محدودا لعدة أسباب منها:

- **فترة الأساس**: من 1986-1990 التي تم على أساسها احتساب مقياس الدعم الكلي ،وهي من الفترات التي اتسمت بارتفاع كبير في مستويات الدعم مما أدى إلى المبالغة في تقدير الحد المسموح به،ويظهر هذا جليا من خلال الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن كان الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر خلال فترة التنفيذ 5.8 ارتفع إلى 14.4 مليار دولار .
- **النقل بين الصناديق**:استطاعت الدول التي تقدم دعما لزراعتها أن تتحايل على ما ورد في الاتفاقية،حيث قام الاتحاد الأوروبي مثلا بالإخطار عن الدعم المقدم في إطار الصندوق الأصفر على أنه مقدم في إطار الصندوق الأزرق.

[1] نصر الدين حاج أمين – مرجع سبق ذكره- .

[2] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية "- مرجع سبق ذكره- /ص16

- **ارتفاع مستويات الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر**: لقد اتجهت الدول المتقدمة بداية من العام الأول لتنفيذ اتفاقية الزراعة،إلى رفع مستويات الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر، حيث ارتفع مستوى الصندوق الأخضر عن مستوى الصندوق الأزرق في الاتحاد الأوروبي بعدما كان العكس، فقد قام الاتحاد الأوروبي بزيادة حجم الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر من 18.7 مليار يورو في الفترة 1995 -1996 إلى21.8مليار يورو في الفترة 2000-2001حسب الإخطارات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمنظمة العالمية للتجارة [1].

ثالثا – تنافسية الصادرات : تعتبر القواعد التي تمخضت عن دورة أورجواي حول دعم الصادرات من أهم النتائج التي توصلت إليها الدورة، إذ يعتبر هذا الدعم أكثر الوسائل تشويها للتجارة الخارجية، ويمكن تقدير مدى تنفيذ قواعد الاتفاقية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (1–4) : متوسط الإنفاق السنوي لدعم الصادرات (1995– 1999) في الدول المتقدمة

	القيمة (مليون دولار)	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
الاتحاد الأوروبي	6053.3	89.6
سويسرا	340	5
الولايات المتحدة الأمريكية	97.6	1.41
النرويج	93	1.4
21 دولة أخرى تقدم دعم الصادرات	203.2	3
الإجمالي	2787.3	100

المصدر : دراسة صادرة عن الاسكوا بعنوان: التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية ص 65 .

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الدول المتقدمة واصلت في تقديم الدعم لصادراتها ، خاصة الاتحاد الأوروبي حيث تقارب نسبة دعم الصادرات فيه 90% من الدعم الإجمالي المقدم للصادرات ، ويوجه هذا الدعم بكثافة في إنتاج مجالات اللحوم و الألبان و الزيوت و النبيذ.ويعود هذا الارتفاع في حجم دعم الصادرات إلى عدم تمثيل فترة الأساس للمستويات الحقيقية كما ذكرنا و إلى غياب القواعد الكافية التي تحكم أشكال أخرى من دعم الصادرات،

[1] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " – مرجع سبق ذكره– ص18

كما أن الاتفاقية لم تحدد حدودا عليا و دنيا لقيم الدعم و أحجامه ، مما لم يمثل حاجزا قانونيا أمام استخدام هذا الدعم.

يمكن القول أن نتائج تنفيذ اتفاقية دورة أورجواي كانت محدودة جدا بسبب عدم احترام الدول المتقدمة التي تقدم الدعم لمنتجاتها الزراعية لما ورد في الاتفاقية و التحايل عليها من جهة ، و نقص القواعد الكافية التي من شأنها أن تضبط القواعد التي جاءت بها الاتفاقية حول موضوع الزراعة من جهة ثانية .

المطلب الثاني : اتفاقيات الزراعة في إطار برنامج الدوحة2001

انعقد مؤتمر الدوحة سنة2001،بعد مؤتمر سياتل الذي فشل ومن الأسباب المباشرة لفشله هو موضوع الزراعة،إلا أن مؤتمر الدوحة كلل بالنجاح لأنه تناول القضايا الرئيسية لهذا الموضوع من خلال الفقرتين (13) و(14) من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة – أنظر الملحق01 –،وقد تم تحديد جدول زمني للمفاوضات بشأن قضايا الزراعة،حيث تم بدأ المفاوضات في يناير 2000،وحدد موعد نهائي للتوصل إلى طرق المفاوضات في 31مارس 2003،وتحديد موعد نهائي للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول يناير 2005[1].

وقد عُقِدت أول دورة خاصة للجنة الزراعة في جنيف، يومي 23 و 24 مارس/آذار 2000، ووافقت على برنامج عمل للمرحلة الأولى من عملية المفاوضات، وخصصت المرحلة الأولى والمقرر لها أن تستمر نحو سنة لتقديم الاقتراحات الخاصة بالتفاوض ومناقشة الأوراق التقنية العامة في إطار المادة 20، وتنتهي هذه المرحلة باجتماع لتقدير الموقف يعقد في مارس/آذار 2001، وفي ذلك الوقت كان من الضروري التوصل إلى قرار بشأن التدابير اللازمة للمضي في المفاوضات. وقد عُقِدت دورات خاصة لمناقشة الأوراق التقنية والاقتراحات الخاصة بالتفاوض جنباً إلى جنب مع الاجتماعات العادية للجنة الزراعة في جوان، وسبتمبر ونوفمبر 2000، مع عقد اجتماع آخر في جانفي 2001[2].

و اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء مفاوضات شاملة بهدف تحقيق ما يلي [3]:

- ✓ تحسين جوهري في عملية النفاذ إلى الأسواق .

---

[1] The Doha Declaration explained - Cit-ob

2 افتكار شواداري- كيجي أوهجا و آخرون – مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة - http://www.fao.org/ 20-02-2006.

[3] تقرير صادر عن اتحادات المصدرين المصريين بعنوان" المفاوضات الجديدة حول الزراعة في منظمة التجارة العالمية " المنعقد في 20-01-2006.

- ✓ خفض كل أشكال الدعم التصديري بهدف إزالته نهائيا.
- ✓ خفض شامل للدعم المحلي المشوه للتجارة وأن تعطي المفاوضات أهمية كبيرة لتوفير معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية.

أولا – النفاذ إلى الأسواق: لم يتم التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن خفض التعريفات و قد طرحت على مائدة المفاوضات العديد من المقترحات التفاوضية أبرزها:

- **الصيغة السويسرية:** و تتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات خاصة تلك المرتفعة و أن تكون التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة بحيث لا يتعدى الحد الأقصى للتعريفة على أي سلعة نسبة25% ، وقد أيد هذه الصيغة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة دول الكيرنز .
- **الصيغة الثانية** : و عرفت باسم " صيغة أورجواي " و تتضمن إجراء خفض أقل نسبيا و موحد على أغلب التعريفات وقد أيدها الاتحاد الأوروبي [1].

مسودة هاربنسون*: و جاءت مسودة هاربنسون لتقدم اقتراحا يجمع بين الصيغتين ، فبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تقترح تخفيضا قدره 60% على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات التعريفة التي تزيد عن 90% وتخفيض قدره 50% عن معدلات التعريفة التي يصل مداها 15-90% ، وتقترح أيضا تخفيضا قدره 40% على معدل التعريفة الذي يقل عن 15% . أما بالنسبة للدول النامية تقترح مسودة هاربنسون تخفيضا متوسطا على التعريفات المربوطة بنحو 40% للمعدلات التي تصل إلى أكثر من 120% و 35% على التعريفة التي تصل مداها من 60-120% ، و30% على التعريفة التي يصل مداها من 20-60% ، وتخفيضا قدره 25% للتعريفات التي يصل مداها إلى أقل من 20% ، أما عن الحصص التعريفية فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص، إلا أن اليابان عارضت ذلك و جاءت مقترحات تقضي باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات مخفضة أو زيادة حجم الحصص ، و جاءت مقترحات هاربنسون بزيادة حجم أو قيمة الحصص التعريفية النهائية المفروضة و هي تلك التي تقل عن 10% من حجم الاستهلاك إلى 10% من حجم الاستهلاك المحلي لكل منتج.

---

[1]– موضوعات أجندة الدوحة للتنمية –كتيب صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا أوت 2003 –ص 06 .

* هاربنسون رئيس الجلسة التفاوضية حول الزراعة

ثانيا – تخفيض دعم الصادرات : يعد دعم الصادرات من أكثر المعوقات التي واجهت مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة حول السلع الزراعية ، وقد اقترحت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة الكيرنز إلغاءا تاما لكافة أشكال الدعم للصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي رغبتها في التفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى الإلغاء الكامل للدعم . كما طالبت العديد من الدول النامية بضرورة منحها معاملة خاصة وتفضيلية حتى تتمكن من مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية التي يمكن أن تنتج من المفاوضات في إطار خفض دعم الصادرات، و قد اقترحت مسودة هاربنسون خفض دعم الصادرات بنسبة 50% على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة على أن تزال نهائيا خلال تسعة سنوات ، بينما يتم التخفيض بنسبة 50% على مدى عشر سنوات للدول النامية مع إزالته نهائيا خلال اثنا عشر سنة.أما عن دعم قروض التصدير فقد دار الحوار حول شركات الإيجار الحكومي المصدرة إذ لابد أن تتأكد الدول الأعضاء من أن هذه المؤسسات لا تخالف القواعد الواردة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة ، وكذلك الالتزامات الأخرى على الدول خاصة فيما يتعلق بالأسعار وغياب خطر الحد من تصدير منتجات زراعية أو شرائها لغرض التصدير، وعدم منح هذه المؤسسات أي امتيازات أخرى، كما أشار هاربنسون إلى نقطة هامة هي حظر فرض أي قيد و ضرائب جديدة على الصادرات الزراعية و هذا الاقتراح لم يجد إجماعا توافقيا من قبل الدول الأعضاء و استمر الحال إلى غاية انعقاد مؤتمر كانكون الذي فشل.

ثالثا – معالجة الدعم المحلي : دارت المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع حول عدة نقاط ، حيث قدمت مقترحات تقضي بفرض قيود على جميع أنواع الدعم المحلي المشوه للتجارة الدولية، و حول تحديد دعم الصندوق الأخضر المتعلق بالدعم الذي لا يؤدي إلى تشوهات تجارية ، إلى جانب دعم الصندوق الأزرق و هو الدعم المقدم للمزارعين للحد من الإنتاج ، وقد دار الخلاف بين الدول التي طالبت بعدم تعديل إطار الدعم الوارد في الصندوق الأخضر والدول التي طالبت بتوسيع الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر لكي يشمل أنواعا إضافية من برامج الدعم، كما طالبت بعض الدول إلغاء أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق و تقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه، و أكد الاتحاد الأوروبي استعداده للتفاوض بشأن تخفيضات إضافية في أنواع الدعم الوارد في إطار الصندوق الأصفر طالما يتم الحفاظ على أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق و الصندوق الأخضر ، وقد أشارت مقترحات هاربنسون إلى الإبقاء على الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر مع تقوية ضوابط تقديم هذا الدعم ، وخفض

الدعم المقدم في الصندوق الأزرق بـــ 50% على خمس سنوات وخفض الدعم المقدم في الصندوق الأصفر بنسبة 60% على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة و 4% على مدى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية [1].

كما تناول إعلان الدوحة موضوعات أخرى ، حيث اعتبرت الدول الأعضاء أن الزراعة ليست فقط إنتاج الغذاء، لكن لها وظيفة أخرى ترتبط بالأهداف الغير تجارية ، و على الرغم من اتفاق معظم الدول على أهمية المخاوف غير المتصلة بالتجارة ووجوب طرحها و الوصول لحل لها إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الواجب إتباعه في هذا الشأن و نطاق الموضوعات محل التفاوض، إذ هناك العديد من المسائل المطروحة في هذا الصدد من جانب الدول الأعضاء منها البيئة و رفاهية الحيوان و المؤشرات الجغرافية ،و من جانب آخر و في إطار المعاملة التفضيلية والخاصة للدول النامية فهناك مجال واسع من الاتفاق بالسماح للدول النامية بمعدلات أقل من الالتزامات في مفاوضات الزراعة إضافة إلى فترات أطول للتنفيذ مع استمرار و استثناء الدول الأقل نموا من أية التزامات جديدة بالتخفيض.

المطلب الثالث : نتائج مؤتمر كانكون حول الزراعة 2003

لقد انهار مؤتمر كانكون بسبب فشل وزراء التجارة ورؤساء الوفود المشاركة في التوصل إلى أي اتفاق لذلك فليس هناك أي تقدم أو تفاهم جديد يذكر حول المفاوضات الخاصة بملف الزراعة ، حيث شكلت الزراعة مشكلة كبيرة [2] واعتبرت من الأسباب الرئيسية لفشل هذا المؤتمر ، والذي يعود إلى ظلم وعدم إنصاف أحكام اتفاقية الزراعة [3].وعن أهم الخلافات التي دارت حول ملف الزراعة نذكر مايلي [4]:

- عدم موافقة دول الاتحاد الأوروبي علي تخفيض مستويات الدعم المحلي التي تقدمها للمزارعين ورفضهم إزالة دعم صادرات المنتجات الزراعية كما طالبت بذلك الدول النامية والتي تضررت كثيرا من هذه السياسات.
- اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية علي مقترح دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادرات هذه الدول و التي تأتي من القطن والتي تمثل عماد الاقتصاد في هذه الدول الفقيرة.

---

[1] موضوعات أجندة الدوحة للتنمية –مرجع سبق ذكره –ص05

[2] بدون كاتب – الزراعة موضوع جدل كبير بين الدول في اجتماع منظمة التجارة العالمية بمون كونغ 2006/04/20-http://news.bbc.co.uk/hi

[3] فاندا شيفا – نحو اتفاقية عادلة و تتمحور حول الشعوب للتجارة في الزراعة على الموقع .www.zmag.org 18-02-2006

[4] عادل محمد خليل– علي الطريق إلي هونج كونج– لماذا جولة جديدة من المفاوضات متعددة الاطراف؟ http/ik.ahram.org.eg20-01-2006

*الأعضاء الحاليون في مجموعة العشرين هم :الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، إكوادور، مصر، السلفادور، جواتيمالا، الهند، المكسيك، باكستان، باراجواي، بيرو، الفلبين، جنوب أفريقيا، تايلاند، فنزويلا.

– ظهور مجموعة العشرين للدول النامية(وتضم حاليا 21 دولة)* كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية ، وإصرارها علي الحصول علي تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في موضوع الدعم الزراعي, ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي بربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية ، و التي تعتبر كقوة مكافأة نسبيا للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف [1]. رغم تباين مواقف دول المجموعة بالنسبة للإلغاء الكامل و الفوري لدعم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة ، فالدول النامية ذات القدرة العالية على تصدير المنتجات الزراعية يهمها الإلغاء الكامل لهذا الدعم لما تمثله الصادرات المدعومة من منافسة غير عادلة لمنتجاتها الزراعية خاصة مع عدم قدرتها على تقديم دعم مماثل لمنتجاتها لعدم توافر الموارد لديها لذلك ، أما الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية فيهمها استمرار بعض برامج الدعم لتتمكن من الحصول على احتياجاتها بتكلفة منخفضة [2]، ولكن مواقف هذه المجموعة قوية بالمطالبة بالمزيد من التسهيلات للوصول إلى أسواق الشمال بمنتجاتهم الزراعية و إنهاء دعم الصادرات الزراعية و إلغاء الدعم الداخلي[3].

المطلب الرابع: تطور اتفاقية الزراعة في إطار صفقة تموز(جويلية 2004)

انتهت المفاوضات في المؤتمر الوزاري الخامس دون التوصل إلى أي اتفاق نتيجة المواقف غير المرنة ، غير أن المفاوضات أعطت مؤشرات لتوازن قوى جديد بظهور طرف ثالث في الخلاف ، وفي خطوة تهدف لإعادة مفاوضات جولة الدوحة للتنمية لمسارها بعد هذا الفشل جاءت جهود مكثفة مع بداية العام 2004 من قبل مجموعة من التكتلات و التي تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ، مجموعة الكيرنز و مجموعة العشرين و مجموعة العشرة (ذات قطاع زراعي أقل تنافسية) ، مجموعة الثلاثة و الثلاثين وهي (دول نامية ذات قطاع زراعي أقل تنافسية) و مجموعة 99 و هي دول أقل نموا ذات الاقتصاد الضعيف لتظهر في أفريل 2004 مجموعة الأطراف الخمسة المهتمة و تم الاتفاق على تقديم إطار جديد لطرق التفاوض و هو نهاية يوليو 2004 [4] ، و نقطة الانطلاق بالنسبة لهذه الفترة للمفاوضات بشأن الزراعة هو نص الفقرة (13) من إعلان مؤتمر الدوحة– أنظر الملحق رقم01– الذي يعتمد على الهدف الطويل الأجل لاتفاق الزراعة و المتمثل في إقامة نظام تجاري عادل بين الدول ، و كذا العمل على إصلاح الدعائم الثلاثة*في تجارة المنتجات الزراعية و التعامل معها بشكل متوازن و

---

[1] محمود بيبلي مفاوضات منظمة التجارة العالمية :هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد– مجلة الرسالةالاخبارية/ سوريا العدد8 – تشرين الأول 2005

[2] عادل محمد خليل – مرجع سبق ذكره–.

[3] نيقولا بولارد – مجموعة العشرين قوتهم ليست قوتنا – www.zmag.org 25-03-2006.

[4] Andrée Houde agricGraham Barr "Négociations de l'OMC sur l'agriculture agriculture et agro alimentaire canada http://www.agr.gc.ca/misb/itpd/francais/accords_comm/index.ht

عادل، بالإضافة إلى الاعتراف بأهمية القطن بالنسبة لبعض الدول خاصة النامية ، و سنحاول فيما يلي توضيح الإطار الجديد بشأن قضايا الزراعة في إطار "حزمة تموز"[1].

أولا – الدعم المحلي : لقد تم الاتفاق على إجراء تخفيضات أكبر والتزامات أكثر في إطار الصندوق الأصفر الذي يضم الدعم المشوه للتجارة الزراعية، كما جاء الإطار بمرونة أكثر تسمح بها في إطار الصندوق الأزرق والذي يقضي بالإنفاق بنسبة لا تتجاوز 5% من متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي خلال فترة زمنية محددة و التي سيجري التفاوض بشأنها في المفاوضات المقبلة [2] ، و الذي يضم:

– المدفوعات المباشرة: في إطار الحد من الإنتاج بشرط أن تكون هذه المدفوعات على أساس ثابت (مساحة أو محاصيل) و غير متغيرة، أو أن تكون المدفوعات للإنتاج الحيواني على عدد ثابت من رؤوس الحيوانات .

– مدفوعات مباشرة لا تكون لمستويات الإنتاج أو لا تستلزم إنتاجا بشروط أن هذه المدفوعات تكون موضوعة على أسس ثابتة لا تتغير بتغير المحاصيل أو أن تكون هذه المدفوعات موضوعة على 85% أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي، أو إذا كانت هذه المدفوعات على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات، كما تم الاتفاق على تخفيض الدعم المشوه للتجارة في السلع الزراعية باستخدام صيغة معادلة طبقية ، يتم تحديد متغيرات معاملاتها من خلال التفاوض ، وحدد الإطار الجديد نسبة الدعم المشوه للتجارة بألا يتجاوز 80% من مجموع الحجم الكلي المثبت للدعم في السنة الأولى من فترة التنفيذ، أما المعايير و المبادئ الأساسية للصندوق الأخضر و الذي يحوي الدعم المسموح به و غير المشوه للتجارة ستخضع للمراجعة [3]، على أن الأعضاء الذين لديهم مستوى أعلى للحجم الإجمالي للدعم سيقومون بتخفيضات أكبر ووضع سقوف للحد الأقصى لحجم الدعم المسموح تقديمه لمنتجات معينة عند المستوى المتوسط لحجم الدعم بالنسبة لكل منها وفقا لمنهجية يتفق عليها الأعضاء ، كما تضمن إطار العمل فقرة خاصة بالدول المنظمة حديثا، حيث أقر الاتفاق على أن يتم إعطائها أحكام خاصة مرنة نتيجة للالتزامات التي قدمتها أثناء مفاوضاتها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

و تضمن الاتفاق معاملة خاصة للدول من ناحية فترة التنفيذ ، وكذلك في إعطائها المرونة لتحديد عدد من السلع كمنتجات خاصة على أساس عدد من الاعتبارات منها الأمن الغذائي ، واحتياجات التنمية الريفية

---

[1] محمود بيبلي مفاوضات منظمة التجارة العالمية : هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد–مجلة الرسالة الاخبارية تشرين الأول 2001 العدد 1– /سوريا

*الدعائم الثلاثة هي : الدعم المحلي – دعم الصادرات – النفاذ إلى الأسواق

[2] تقرير من قبل المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة عن صفقة تموز /يوليو – وزارة الصناعة والتجارة سلطنة عمان http://www.escwa.org/2004

[3] "التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية "ص33 – مرجع سبق ذكره–

والسكانية، كما ستمنح الدول النامية آلية خاصة للإجراءات الوقائية، أما بالنسبة للدول المتقدمة فلا بد أن يكون عنصر تنسيق قوي في التخفيضات التي تجريها هذه البلدان حيث حثت على أن تخضع مستويات عالية للدعم المحلي المسموح به و المشوه للتجارة لتخفيضات كبيرة .

ثانيا– دعم الصادرات: دعا الاتفاق إلى تخفيض جميع أشكال الإعانات للصادرات من أجل إلغائها تدريجيا، على أن يتفق الأعضاء على وضع أساليب تفاوض مفصلة تضمن إلغاء كافة أشكال الإعانات الخاصة بالتصدير و الضوابط التنظيمية على جميع التدابير التصديرية المتساوية التأثير بحلول تاريخ نهائي معقول حيث سيلغى بحلول التاريخ النهائي للجدول الزمني المتفق عليه ويتم :

– إلغاء إعانات التصدير وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، خلال المفاوضات المقبلة.
– إلغاء قروض التصدير و التي تقدم بشكل كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تضمن الاتفاق خفض مدة تسديد القروض إلى 180 يوما ، وإلى إلغاء كل الممارسات الضارة التي تقوم بها الشركات التجارية الحكومية المحتكرة للتصدير و الممارسة لإجراءات مشوهة للتجارة [1].
– منح المعونة الغذائية بنحو يتماشى مع الضوابط الفعالة التي ستحددها المفاوضات ، وستأخذ بعين الاعتبار دور المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمعونة الغذائية.
– أما عن التنفيذ فستنفذ الالتزامات و الضوابط السابق ذكرها وفقا لجدول زمني و الأسس التي يتفق عليها و تنفذ الالتزامات من خلال أقساط سنوية.
– كما ستستفيد البلدان النامية الأعضاء من فترات أطول لإلغاء جميع أشكال الإعانات الخاصة بالتصدير تدريجيا، حيث تستمر البلدان النامية في الاستفادة من المعاملة الخاصة و التفضيلية و ذلك لمدة معقولة سيتم التفاوض بشأنها بعد استكمال عمليات الإلغاء التدريجي لجميع أشكال الإعانات الخاصة بالتصدير و تنفيذ جميع الضوابط المحددة أعلاه.
– كما منح الاتفاق عناية خاصة للمؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية و التي تتمتع بامتيازات خاصة للحفاظ على استقرار أسعار المستهلك المحلية و ضمان الأمن الغذائي ، أما في الظروف الاستثنائية التي لا يمكن فيها تغطية متطلباته بصورة كافية بالمعونة الغذائية أو ائتمانات التصدير التجارية أو مرافق التمويل الدولي ، يجوز للأعضاء الاتفاق على ترتيبات التمويل الخاصة بالبلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

[1] تقرير من قبل المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة عن صفقة تموز /يوليو2004– مرجع سبق ذكره–

ثالثا –النفاذ إلى الأسواق : لقد دعا الاتفاق إلى إجراء تحسينات كبيرة في" فرص النفاذ إلى الأسواق" بالأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجوهرية في هياكل التعريفة المفروضة على الواردات من المنتجات الزراعية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية ، و هذا طبقا لمجموعة من المبادئ[1] :

- تحقيق تخفيضات شاملة و معتبرة في التعريفات .
- مساهمة كل الدول الأعضاء – باستثناء الدول الأقل نموا- مع تبني مجموعة من الأحكام في التطبيق لمنح معاملة خاصة و تفضيلية للبلدان النامية الأعضاء.
- خلق المرونة الكافية في التطبيق بالنسبة للسلع الحساسة و الخاصة، و التي سيقوم أعضاء المنظمة بتحديدها من خلال المفاوضات للوصول إلى الخطوط التعريفية المتعلقة بها.
- أما بالنسبة للحصص التعريفية فسيتم توسيعها على أسس عادلة تحددها المفاوضات.
- أما بالنسبة للتعريفة التصاعدية ، و التي ترتفع معدلاتها طبقا لدرجة التصنيع فيتم معالجتها باستخدام صيغة أو معادلة يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات، كما تم تحديد آلية الوقاية الخاصة في الزراعة من خلال المفاوضات.

رابعا – قضايا القطن : ظهرت مبادرة القطن أثناء المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون و اقترحت بواسطة أربعة بلدان أقل نموا في وسط و غربي إفريقيا و هي بنين ، بوركينافاسو ، تشاد و مالي ، و طالبت بقرار يصدر عن المؤتمر و إزالة دعم القطن نهائيا بحلول 2005 و دفع تعويضات للبلدان الأقل نموا و المتضررة من هذا الدعم خلال الفترة الانتقالية للتطبيق ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي رفضت إصدار قرار من هذا النوع مما كان سببا في فشل مؤتمر كانكون .

و في اتفاق جويلية أورد الإطار الجديد للمفوضات مايلي "فإن المبادرة الخاصة بالقطن ستكون ضمن المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية و أن الأعضاء في المنظمة عليهم أن يبحثوا مع المؤسسات الدولية قضايا التنمية و التشاور مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل منظمة الأغذية و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و مركز التجارة من أجل توفير موارد مالية إضافية توجه إلى الدول التي يمثل القطن فيها أهمية حيوية لها وذلك بهدف

[1] " التقدم في مفاوضات الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية " –مرجع سبق ذكره– ص33–

تنويع مصادر اقتصادياتها"[1]. من خلال ما جاء في اتفاق جويلية 2004 يمكن استخلاص الجديد الذي جاءت به هذه الصفقة و الذي يتمثل فيما يلي:

- قضايا القطن.
- التأكيد على المعاملة التفضيلية و الخاصة للدول النامية.
- استخدام صيغ لتخفيض كل من الدعم و التعريفات تراعي ظروف كل الدول الأعضاء و لكن النقص الذي عانت منه هذه الصفقة هو كيفية تحويل التعريفات غير الجمركية إلى تعريفات جمركية و تحويل التعريفات المحددة بناءا على الكميات إلى تعريفات متساوية حسب القيمة.

[1] مشروع المقرر العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في 31 تموز /جويلية 2004 عل-مرجع سبق ذكره- .

المبحث الرابع : نتائج مؤتمر هونغ كونغ 2005حول موضوع الزراعة

يعتبر ملف الزراعة من أهم الملفات التي تناولها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر هونغ كونغ و تمثل الخلاف الرئيسي حول موضوع الزراعة في عدد من النقاط الهامة، و قد كاد هذا المؤتمر أن يفشل إلا أنه تم الاتفاق حول مجموعة من النقاط في الساعات الأخيرة .

المطلب الأول : أهم خلافات مؤتمر هونغ كونغ 2005 حول الزراعة

لقد كانت هناك خلافات شديدة كادت أن تفشل مؤتمر هونغ كونغ مرة أخرى إلا أن رغبة الدول في إنجاح هذا المؤتمر كانت أقوى وسمحت بالتوصل إلى اتفاقيات في الساعة الأخيرة من هذا الاجتماع .

أولا – قطاع الزراعة: طالبت الدول النامية خاصة إلى جانب الولايات المتحدة ودول الكيرنز الدول الداعمة للقطاع الزراعي بوقف دعم مزارعيها ماليا، وهي تستهدف بالدرجة الأولى دعم الصادرات الزراعية التي تسبب اكبر الضرر للتجارة العالمية لأنها تؤثر على الأسعار وتضر بمزارعي الدول الفقيرة. وقد نص النقاش في هونغ كونغ باختيار واحدة من صيغتين: أما تحقيق إلغاء دعم الصادرات في 2010، أو خلال خمس سنوات اعتبارا من بدء تطبيق الاتفاق التجاري المتعدد الأطراف المقبل في 2013 على أبعد حد ، لكن دول الاتحاد الأوروبي لم تشأ تحديد موعد محدد.
ثانيا – قطاع القطن: يتناول الخلاف خصوصا حوالي أربعة مليارات دولار تمنحها الولايات المتحدة لمنتجي القطن الاميريكيين رغم معارضة الأفارقة، ففي مؤتمر هونغ كونغ طالبت دول غرب إفريقيا بإلغاء هذه المساعدات التي أدانتها المنظمة العالمية للتجارة . ووعد الاميريكيون بإلغاء الرسوم الجمركية على القطن فقط التي كانت ضئيلة جدا (اقل من 2%). كما أن مشروع الاتفاق يقضي بان تلغي الدول المتطورة الدعم المالي لصادرات القطن في 2006، لكن مزارعو القطن الأفارقة اعتبوا هذا الإجراء الذي لا يشمل أكثر من عشرة بالمئة من حجم المساعدات المالية حسب منظمات غير حكومية, غير كاف.

وقد طالبت كل الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة العشرين و مجموعة الكيرنز و هي الدول الأكثر تصديرا للمنتجات الزراعية بإلغاء الدعم في 2010 [1]، واشتد الخلاف حول هذا الملف و هددت مجموعة من الدول بالانسحاب بعد تكتلها من خلال تحالف خمس تكتلات من أجل التأثير على بعض القضايا أهمها الزراعة والقطن

[1]Colette Thoma OMC- UE : le non – dit de l' agriculture www.rfi.fr/actufr/articles/072/40532.asp 09-05-2006
.

كما ذكرنا ، وهذه التجمعات هي مجموعة العشرين و مجموعة ثلاثة والثلاثين ، مجموعة إفريقيا ومجموعة الدول الأقل نموا ،مجموعة إفريقيا و الكاريبي و الهادي ، كما تشكل تكتل مهم في هذا المؤتمر هو مجموعة 110 من الدول النامية من مجموع 149دولة [1]،و قد اتخذت الدول النامية هذا الموقف بسبب رفض الاتحاد الأوروبي الالتزام بموعد تاريخ 2010 – و هو التاريخ الذي طالبت به الدول النامية – كموعد لإنهاء الدعم لصادراتها الزراعية من جهة ورفض الولايات المتحدة الأمريكية وقف دعمها لزراعة القطن من جهة أخرى ، وقد كان هناك تبادل للضغوطات لتقديم تنازلات للتوصل إلى حل مناسب [2]. كما انتقدت الدول الإفريقية الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم تخفيض الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن و هو الدعم المشوه للأسواق بالموازاة مع هذه الخلافات في الاجتماع توقع المراقبون رفض أكثر من 90% من دول العالم الثالث لمشروع الإعلان الختامي و هو الأمر الذي لا يهدد فقط بفشل الاجتماع السادس بل بانهيار منظمة التجارة العالمية ،وأمام احتمال فشل المؤتمر لجأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للمفاوضات الثنائية مع الدول النامية[3].

وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إلغاء دعم الصادرات مع الاتحاد الأوروبي مقابل فتح أسواق إضافية لخدماته ومنتجاته الصناعية [4]،مقابل أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات في موضوع المساعدات الغذائية.وقد مهد إقرار الاتحاد الأوروبي بإلغاء مساعداته لتصدير المنتجات الزراعية في اليوم الأخير من المؤتمر الطريق لتبني الإعلان الوزاري طالبا" أن يضمنوا الحذف المتوازي لكافة صيغ المساعدات التصديرية و كذلك الضوابط على الإجراءات التصديرية ذات الأثر المكافئ ليكتمل كل ذلك بداية العام 2013 " [5]، و هذا التاريخ يلائم الاتحاد الأوروبي لربح الوقت أكثر على الرغم من ضغوط الدول النامية و الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الموعد إلى تاريخ 2010 ، كما يعرض النص أنه من حق الدول الأقل نموا السماح بدخول 97% على الأقل من سلعها دون جمارك و بدون حصص بحلول عام 2008 و هو ما يقل عن النسبة التي تطالب بها و هي 99.9 % [6].

---

[1] عماد مكي – منظمة التجارية العالمية " الدول النامية تدافع عن نفسها" – http/isps.news.net 20-02-2006 .

[2] بدون كاتب – الدعم الزراعي يقف في وجه محادثات منظمة التجارة العالمية شبكة النهرين على الموقع www.naharain.net 20-01-2006

[3] خالد الفيشاوي – المظاهرات تحاصر اجتماعات منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ . http/ kefaya .org 23-02-2006 .

[4] ماك برتلو"نهاية حلقة في منظمة التجارة العالمية السيادة الغذائية ضد السيادة الحمائية"–جريدة قاسيون العدد265 http/kassioun.org 31-01-2006

[5] محمود بيبلي – مرجع سبق ذكره– ص06.

[6] بدون كاتب – منظمة التجارة العالمية تنهي دعم الصادرات الزراعية تدريجيا .. 23-02-2006 www.aljesr.nl

المطلب الثاني : اتفاق الزراعة

لقد تناول المؤتمر موضوع الزراعة بشكل كبير ، وقد ركزت المفاوضات فيه على الدعائم الثلاث لتجارة المنتجات الزراعية إلى جانب موضوع القطن و موضوع المعونة الغذائية.

أولا – موضوع الدعم المحلي : لقد تم الاتفاق على أن هناك فرضية للعمل بثلاث فئات للتخفيضات للمقياس الكلي النهائي للدعم، وللتخفيض الإجمالي للدعم المحلي المشوه للتجارة في الدول المتقدمة وهناك توافق ظاهر على العمل بحدود الفئات الثلاث التي حددها الاتفاق المتوصل إليه من خلال مؤتمر هونغ كونغ ،وعلى هذا الأساس تدرج دول الاتحاد الأوروبي في الفئة العليا،وتدرج الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الفئة الثانية،وتدرج جميع البلدان المتقدمة الأخرى في الفئة الثالثة، أما البلدان النامية فهناك من دعى إلى إدراجها في الفئة الثالثة [1]،وتم الاتفاق على وضع ضوابط لتحقيق تخفيضات فعلية في الدعم المحلي المشوه للتجارة وفقا للإطار المذكور وسيتم التخفيض حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(1–5):نسب تخفيض الدعم بحسب الفئات التي حددها مؤتمر هونغ كونغ

الفئات	الحدود (مليار دولار)	التخفيضات (%)
1	10-00	70-31
2	20-10	75-53
3	أكثر 60	80-70

المصدر: www.wto.org **The hong kong Declaration explained** annexe A

ثانيا – دعم الصادرات : قد تمت الموافقة على إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري سواءا التي في شكل دعم مالي أو في تلك التي على شكل ممارسات ذات أثر مماثل مثل اءتمانات التصدير المدعومة ومنح المعونات الغذائية للتخلص من الفائض، وممارسات شركات الإيجار المدعومة مع نهاية 2013 ليتم إعداد النماذج التفاوضية،و الاتفاق الفعلي حول قواعد الممارسات المشوهة للتجارة و لكن في ظل خلافات كبيرة حول نطاق الممارسات التي ينبغي أن

[1] The hong kong Declaration explained - www.wto.org

تشملها الضوابط الجديدة[1] ، رغم أن إعلان هونغ كونغ الوزاري تجنب فشل مفاوضات جولة الدوحة إلا أن مسألتين في المفاوضات الزراعية تنتظران الحل بعد الاجتماع، وهما كيفية تقليل دعم المنتجات الزراعية وتوسيع السماح بدخول الأسواق. وبموجب الإعلان يجب على الأعضاء بالمنظمة وضع جدول زمني تفصيلي لتقليل الرسوم والدعم للمنتجات الزراعية والصناعية بحلول الثلاثين من إبريل عام 2006 [2] ، ولكن هذا لم يحدث بسبب الخلاقات التي سادت الاجتماعات المنعقدة بعد المؤتمر بخصوص هذا الموضوع.

و قد بعث الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ آمالا جديدة في مفاوضات جولة الدوحة، وسينفذ ذلك بطريقة تدريجية يتم تحديدها في طرائق التنفيذ بحيث ينجز جزء معتبر من هذا الإلغاء في النصف الأول من فترة التنفيذ كما تم الاتفاق ، وسعيا إلى ضمان إلغاء الممارسات المشوهة للتجارة التي تقوم بها المؤسسات التجارية الحكومية تم الاتفاق على توسيع نطاق الضوابط المتصلة بالمؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالتصدير بحيث لا تمارس نشاطها بشكل ينافي الضوابط المباشرة على المؤسسات التجارية بشأن إعانات التصدير والتمويل الحكومي و التأمين ضد المخاطر، بحيث لابد أن تكون اءتمانات التصدير على أساس التمويل الذاتي دون تدخل الحكومة بالشروط العادية للسوق و تحديد الالتزامات المقرر فرضها على عمل شركات الإيجار الحكومي ، وقد اتفق الأعضاء أيضا على السماح باستمرار العمل بالمادة رقم (4)-(9) التي تتيح للدول النامية منح دعم تصديري لخفض تكاليف التسويق والشحن والنقل المحلي والدولي لمدة 5 سنوات من الوقت المقرر لإنهاء الدعم التصديري ككل ، أي إلى غاية العام 2018[3].

* **المعونة الغذائية:** أما فيما يخص المعونة الغذائية تم الاتفاق على الالتزام بالإبقاء على مستوى ملائم وبمراعاة مصالح البلدان المتلقية لهذه المعونة ووضع إطار أمان للمعونة الغذائية ضمانا لعدم حدوث أي إعاقة غير مقصودة في التعامل مع حالات الطوارئ و علاوة على ذلك تم التأكيد على ضمان القضاء على عمليات الإزاحة التجارية ، و لهذه الغاية تم الاتفاق على ضوابط بشأن المعونة الغذائية العينية و بشأن تقييمها بالنقد و إعادة تصديرها بحيث لا تشكل غطاء لمواصلة دعم الصادرات ، وتستكمل الضوابط المتصلة اءتمانات التصدير و ضمانات الصادرات و برامج التأمين والمؤسسات التجارية الحكومية المعنية بالتصدير و المعونة الغذائية بحلول أفريل 2006 ، بما في ذلك الحكم لصالح البلدان الأقل نموا و البلدان النامية المستوردة للغذاء على النحو المنصوص عليه في مؤتمر مراكش ، إلا أن

---

[1] The hong kong Declaration explained Op .cit

[2] بدون كاتب – الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ يبعث أمالا جديدة في جولة الدوحة..http://ar.chinabroadcast 24-04-2006

[3] سعيد سويد النصيبي – مرجع سبق ذكره-.

الأعضاء لم يتوصلوا إلى تفاهم مشترك حول حدود التمييز بين المعونة الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ و المعونة الغذائية المقدمة في أوضاع أخرى ، و من المواضيع الشائكة الاتفاق على ما إذا كان من المستحسن أن يتحول الأعضاء إلى تقديم المعونة الغذائية النقدية فقط و بدون شروط ما عدا في حالات الطوارئ الحقيقية والاستثنائية [1] .

ثالثا – النفاذ إلى الأسواق : تم الاتفاق على وضع المعادلة الطبقية وهي صيغة تقوم على فرضية العمل بأربع فئات لهيكلة التخفيضات التعريفية ، مع الإقرار بأنه بات من الضروري الاتفاق على حدود تلك الفئات ، بما في ذلك الحدود التي يمكن تطبيقها على الدول النامية.

الجدول رقم 1–6: جدول الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية وفقا لما تم تقريره من خلال مؤتمر هونغ كونغ

	الحدود	النسبة المئوية للتخفيض
الفئة 1	0- 30/20بالمئة	65-20
الفئة 2	60/40-30/20بالمائة	75-30
الفئة 3	90/60-60/40بالمائة	85-35
الفئة 4	أكثر 90/60بالمائة	90-42

The Hong kong Declaration explained- www.wto.org

كما تم التوصل لاتفاق حول معاملة المنتجات الحساسة والتي تمثل أهمية كبيرة في التصدير لذا فهي تهم الدول المتقدمة، وتم الاتفاق على تحديد تخفيضات للتعريفات الجمركية بين 1و15 % ، و تم التأكيد من قبل بعض الدول أنه ينبغي أن تعفى المنتجات الخاصة للدول النامية إعفاءا كاملا من أي التزامات للنفاذ إلى الأسواق و أن تحظى تلقائيا بحق الاستفادة من آلية الضمانات الخاصة ، في حين طالبت دولا أخرى أنه يجب أن تراعى درجة معينة من الانفتاح في الأسواق في حالة هذه المنتجات[2] ،لكن هذه المقترحات لم تناقش لأنها تهم الدول النامية رغم أن الاتفاق نص على ضرورة اعتماد آلية وقاية خاصة تراعي الظروف و الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

[1] The Hong kong Declaration explained op.cit

[2] The Hong kong Declaration explained op.cit

المطلب الثالث : الاتفاق حول القطن

بالنسبة للقطن فإن إعلان مؤتمر هونغ كونغ الوزاري ينص على أن جميع مساعدات القطن التصديرية في البلدان المتقدمة سوف يتم حذفها مع نهاية العام 2006 ، و هذا لا يعني فقط حذف برنامج مساعدات التصدير الأمريكي و لكن كذلك حذف مساعدات برنامج ضمانات الائتمان التصديري التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتجار القطن ، و الذي اعتبرهما منظمة التجارة العالمية مخالفا لقواعدها ، أما بقية الدول المتطورة فهي لا تدعم تصدير القطن [1]، وقد تم :

- الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية و الحصص المفروضة على صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا و الدول المصدرة الصافية للقطن من قبل البلدان المتقدمة [2]، و هذا لن يفيد الدول الإفريقية لأنها لا تصدر القطن إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ، أما في بقية الأسواق خاصة الآسيوية فعليها أن تنافس الصادرات الأمريكية المدعومة محليا و الذي مما يسمح للمزارعين الأمريكان ببيع أقطانهم في الأسواق العالمية بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج.
- التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تحقيق تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة الذي يحظى به إنتاج القطن يفوق أي تخفيض بموجب أية صيغة أخرى، والاتفاق على تنفيذ ذلك في غضون فترة زمنية أقصر من الفترات المعمول بها[3].
- الاتفاق على بحث إمكانية إنشاء آلية من خلال مجموعة من المؤسسات للتعامل مع انخفاض الدخل في قطاع القطن حتى نهاية الدعم .
- نقل التكنولوجيا اللازمة لتطوير قطاع القطن[4].

رغم أن الدول الأعضاء في المنظمة اتفقت على أن يتم تحديد طرائق لتخفيض و الإلغاء التدريجي في شهر أبريل من العام 2006 إلا أن ذلك لم يتحقق ،وقد ذكر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أنه بالرغم من أن اللجان المشاركة في المفاوضات قد تجاوزت الوقت المحدد لها للتوصل لنتائج ملموسة إلا أن هذا لا يعني أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود ، كما أكد أن التقدم الجوهري و المهم قد تم تحقيقه و لكن ليس بالسرعة المتوقعة واللازمة للوصول إلى اتفاق في نهاية شهر أبريل الذي تم تحديده في مؤتمر هونغ كونغ . كما ذكرالمدير العام للمنظمة العالمية

---

[1] محمود بيبلي –مرجع سبق ذكره– ص08.

3 محضر اجتماع لجنة الاستيراد و التصدير –مصر– http/ www.oba.org.eg/docs 22-03-2006 .

[3] من الاعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في 18 ديسمبر 2005 – على موقع الاسكوا http://www.escwa.org.

[4] سعيد سويد النصيبي – مرجع سبق ذكره–

للتجارة أن لجان المفاوضات بحاجة إلى المزيد من الوقت بالرغم من أن الوقت المتوفر محدود جدا [1] ، حيث اعتمدت المنظمة ضمن جدول أعمالها أسبوعا خاصا بالمفاوضات الزراعية دام في الفترة 13-18 من شهر أبريل 2006 – [2] إلا أنها لم تصل إلى توافق حول طرائق خفض دعم الصادرات ، بعد طرح مجموعة من الأسئلة التي أعدتها لجنة الزراعة في المنظمة مع بداية شهر فيفري من العام 2006 ، والتي كانت تدور حول طريقة تحديد كيفية تخفيض الدعم أو تحويله [3] .

المطلب الرابع : أثر اتفاقيات الزراعة على الدول

الحقيقة أن التأثير العالمي الذي سيخلفه تحرير الزراعة على الدول الغنية سوف يكون ضئيلاً نسبياً ومتفاوتاً إلى حد بعيد ، حيث أكدت بعض الدراسات و البحوث الصادرة عن الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة بأن هناك خسائر مؤكدة تتكبدها الدول النامية خاصة في المدى القصير و المدى المتوسط في حين ستحصد الدول المتقدمة التي تنتج بكفاءة عالية فوائد جمة على حساب الدول النامية [4]خاصة مع اعتماد الأولى سياسات زراعية تدعيمية ، حيث تؤدي هذه السياسات إلى الإضرار بالمنتجين الزراعيين في الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية ، كما أنها ستؤثر سلبا على المستهلكين الفقراء في المناطق الحضرية من المدن، و تحقيق التوازن يعتمد على مميزات كل دولة، وإذا ما كانت تلك الدولة تصدر الغذاء أم تستورده.

وهناك بطبيعة الحال عدد من كبار المستفيدين من الإصلاح الزراعي، لكن هؤلاء المستفيدين هم في الأساس مستهلكون ودافعو ضرائب في الدول الغنية ، لأن هناك بعض الدول تفرض ضرائب مرتفعة للغاية لتقدمها على شكل دعم للمزارعين .

لكن بعض الدول ذات الدخل المتوسط التي تعد من كبار الدول المصدرة للغذاء (مثل البرازيل والأرجنتين) سوف تحصد أرباحا كبيرة ،كونها ستكتسب ميزة نسبية في تجارة السلع الزراعية بعد أن ترفع الدول المتقدمة دعمها الزراعي ،ومثل هذه النتائج ليست ضئيلة الأهمية، لكنها تبتعد بمسافات شاسعة عن الصورة التي يرسمها المتعصبين للتجارة الحرة[5]. ويعتقد البنك الدولي انه في حال التوصل إلى اتفاق نهائي ومرض فإن ذلك سيضيف 520 مليار

---

[1] أخبار منظمة التجارة العالمية بالعربية – http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=agreement 2006-04-30

[2] جدول اجتماعات المنظمة – http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=meetings 2006-05-30

[3] Agriculture négociation http://www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/ag_questions_f.htm 09/02/2006

[4] ياسر زغيب " اتفاقية الغات بين النشأة و التطور و الأهداف منافع ومخاطر " /دار الندى بيروت-لبنان – طبعة 1999 /ص67 .

[5] داني رودريك – فلتفشل جولة الدوحة http/ www.project-syndicate .org /contributor/66 2006-04-30 .

دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول العام 2015، وذلك إذا خفضت الدول الغنية والفقيرة من رسومها الجمركية، وأن الدول الفقيرة أكثر المستفيدين [1].

ومن آثار الاتفاقية كذلك إن تحرير تجارة السلع الزراعية وإلغاء أشكال الدعم للإنتاج والتصدير سوف ينعكس بارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق العالمية، وبالتالي زيادة فاتورة الغذاء بالنسبة للبلدان النامية عامة خاصة تلك المستوردة للغذاء، مما يؤدي بدوره إلى الخلل في الميزان التجاري للدول المستوردة بشكل خاص وهذا ما يسبب العجز في ميزان المدفوعات لهذه البلدان، ولكن قد تكتسب الدول النامية قدرة تنافسية في هذا المجال على المدى الطويل ، ذلك أنها استفادت من المعاملة التفضيلية فيما يخص الاتفاق حول حجم تخفيض التعريفة الجمركية ، و كذلك الدعم المقدم إلى الصادرات الزراعية والدعم المحلي، وقد تتحسن فرص النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة ، وذلك بسبب تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية من جهة وخفض الدعم الموجه للإنتاج الزراعي خاصة دعم الصادرات منه والذي تقدمه الدول المتقدمة من جهة ثانية وهذا في حالة تطبيق الدول المتقدمة لكل التزاماتها و عدم التحايل على نتائج اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

[1] بدون كاتب – باسكال لامي: انضمام المملكة يعزز مكانة منظمة التجارة ولا يمكن التقليل من أهميتها على الساحة الدولية –
http://al-jazirah.com.sa/179018/xx10d.htm -30-01-2006

خلاصة الفصل

لقد دخل ملف الزراعة في إطار المفاوضات منذ جولة أورجواي بضغط من الولايات المتحدة ، ولكن هذه الجولة لم تكن كافية لحل النزاع القائم بشأن هذا الموضوع الذي ساد الخلاف حوله بشكل خاص بين المجموعة الأوروبية التي نادت بالحماية و بين مجموعة الدول التي تنادي بضرورة تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

ولقد تضمنت المفاوضات ثلاثة محاور رئيسية لتحرير التجارة الزراعية، و تمثلت هذه الأخيرة :

- النفاذ إلى الأسواق .
- الدعم المحلي
- خفض دعم الصادرات.

و لم تظهر أي بوادر لتحرير تجارة السلع الزراعية على العكس فقد زادت الحماية ، لهذا استئنفت المفاوضات من جديد حول الزراعة وكان ذلك سنة 2000، بعد أن فشل مؤتمر سياتل الذي كان من أهم أسباب فشله موضوع الزراعة والقطن ، وقد تواصلت المفاوضات من خلال مؤتمر الدوحة الذي اعتبر ناجحا لأنه تناول مواضيع المفاوضات كما ترى الدول المتقدمة بموضوعية ، و منها موضوع الزراعة وقد حدد لأجل ذلك جدول زمني على أن تنتهي في مارس 2004 .

و لكن ذلك لم يحدث بسبب فشل مؤتمر كانكون دون الوصول إلى توافق في الآراء حول الموضوع ، لذلك عملت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عملت على بذل جهود أكبر من أجل الوصول إلى اتفاق ، وقد كان اتفاق جويلية كبادرة نجاح وتوافق ، حيث أصرت الدول على إتمام ما جاء في اتفاقية جويلية خلال مؤتمر هونغ كونغ ، الذي عرف خلافات كبيرة و ضغوطات متبادلة كادت تفشله كذلك، و لكن إصرار الدول على إنجاح هذا المؤتمر قد مكنها من التوصل إلى اتفاق حول التخفيض التدريجي للصادرات إلى غاية 1013 و هذا لا يناسب الدول النامية بقدر ما يناسب الدول المتقدمة التي تقدم دعما لصادراتها لربح المزيد من الوقت.

الفصل الثاني :

موقف البلدان العربية من اتفاقيات الزراعة وواقع تجارتها الزراعية

تمهيد

تعتبر الزراعة من القطاعات الهامة لأي اقتصاد ، خاصة و أنها تؤدي أكثر من دور في تحقيق الأمن الغذائي، و في نفس الوقت توفر مناصب شغل و توفر المادة الأولية لبعض الصناعات التحويلية كما أنها تساهم في قيام فرع من فروع التجارة الدولية و هي تجارة المنتجات الزراعية .

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى موقف الدول العربية من اتفاقيات الزراعة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ،ودراسة وضعية الزراعة في هذه الدول ، و مدى أهمية و أداء هذا القطاع بشقيه النباتي و الحيواني، بحيث أن هذه الوضعية مرتبطة بمدى توافر المقومات اللازمة لذلك والمتمثلة في الموارد الطبيعية و البشرية و كذا التكنولوجيا الحديثة و التقنية .

كما سنتناول وضعية الصادرات و الواردات الزراعية من حيث الكميات ، وكذلك من حيث التركيبة مع محاولة المقارنة بين كل منهما لتقييم وضعية الميزان التجاري الزراعي للبلدان العربية ،و من ثمة يمكن تقدير – في الفصل الثالث– حجم الآثار و المزايا التي يمكن جنيها من جراء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة .

و سنركز في هذا الفصل بالخصوص في دراسة وبشكل خاص أوضاع تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية على الفترة 2000-2004 و هي الفترة التي بدأ التفاوض فيها حول ملف الزراعة بشكل كبير في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة .

و لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : موقف الدول العربية من اتفاقيات الزراعة
- المبحث الثاني : أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية
- المبحث الثالث : مقومات الزراعة في الدول العربية
- المبحث الرابع : تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

المبحث الأول : موقف الدول العربية من اتفاقيات الزراعة

لقد بدأت الدول العربية تشكل جزءا من النظام التجاري الدولي بعد أن بلغ عدد أعضائها في منظمة التجارة العالمية إحدى عشر دولة ، وهناك ستة دول أخرى تستكمل إجراءات الانضمام ، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى موقع الدول العربية بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ،ومواقفها أثناء الاجتماعات الوزارية لها.

المطلب الأول: عضوية الدول العربية في المنظمة

إن الإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية استغرق حوالي ثلاثين عاما- 1963-1993 بل و يتجاوز هذه المدة إذا ما رجعنا إلى ما قبل 1963 ، وتعد فترة الإعداد لإعلان ميلاد منظمة التجارة العالمية أطول فترة إعداد لمنظمة دولية على الإطلاق ، ومع طول هذه الفترة الزمنية والتي تزيد عن ثلاثة عقود فإن الدول العربية كانت شبه غائبة عن اللقاءات الدولية و الترتيبات الدولية التي عملت على قيام منظمة التجارة العالمية، ويمكن استخدام مصطلح شبه غائبة لأن الدول العربية لم تشارك كلها في ترتيبات إنشاء هذه المنظمة و حتى التي شاركت فإنها لم تشارك كمجموعة موحدة في مواقفها أو لها خطة محددة للتفاوض حولها وتستقطب المؤيدين لها ، إلى جانب غياب التنسيق بين الدول العربية على المستوى الدولي و الذي يتميز بالضعف والاضطراب [1].إذ لا تتوفر البلدان العربية حتى على افتراض وحدة موقفها و انتماء جميعها إلى المنظمة على الأصوات اللازمة لاتخاذ أي قرار ، وتستطيع الدول الغير عربية الحصول على أية أغلبية حتى عند رفض جميع الدول العربية ، ومن الناحية العملية لا يمكن اتخاذ قرارات تضر بمصالح هذه الدول ، وسوف يفضي ذلك إلى انسحابها من المنظمة فتصبح هذه الأخيرة مؤسسة لا تقوى على تنظيم التجارة العالمية، ناهيك عن أن هذا الانسحاب لا يخدم مصالح البلدان النامية المرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول الصناعية[2]،لاسيما و أن الذي فرض نتائج اتفاقية أورجواي عدد محدود من الدول الغنية المصدرة بقيادة الولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوروبي و بعض دول جنوب شرق آسيا ،وقد استسلمت الدول النامية وعددها 90 دولة للتوقيع دون أن تشارك في المفاوضات الفعلية لأن الاتفاقية طرحت بكل بنودها

[1] رفعت العوضي " منظمة التجارة العالمية ... الحاضر والمستقبل " – مرجع سبق ذكره-

[2] صباح النعوش – الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية – مجلة المستقبل العربي العدد 282 العدد 2002/8 - 2006-04-20 / http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1ABC23E-59A9-4B1F

كحزمة واحدة ، إما أن تقبل أو ترفض و في ذلك إجحاف للعديد من الدول الفقيرة النامية ومنها الدول العربية [1] و التي ليس لها أي تأثير دولي يذكر .

كما أن الدول العربية أدركت أهمية وحتمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية متأخرة، حيث زاد ارتباط البلدان العربية مؤخرا وبشكل حتمي أملته الظروف الدولية ، سواء بعضوية كاملة أو بصفة مراقب أو شبه مراقبة ومع تزايد هذا الارتباط فإن مشكلات الدول العربية بدأت في التفاقم، حيث دأبت الدول العربية باعتبارها دولا نامية و بعضها أقل نموا خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة كل سنتين في السعي إلى تعظيم الآثار الايجابية لاتفاقيات المنظمة ، و تقليل آثارها السلبية ، غير أنها لا تبد سوى عدم قبول أي التزامات جديدة قبل تنفيذ الاتفاقيات الحالية ، و معارضتها التنفيذ البطيء للاتفاقيات دون أي تأثير منها ، لاسيما في الأمور التي تتعلق بموضوع الزراعة و المنسوجات و الملابس ،و الاكتفاء بالتعبير عن عدم رضاها عن إقحام بعض الدول المتقدمة لمنظمة التجارة العالمية في أمور تتعلق بمعايير العمل التي ترى أنها من اختصاص منظمات أخرى، و يعلق على ذلك شفيق جبر رئيس مجلس الأعمال العربي "إن القضايا التي تتعلق بالدول المتقدمة بدأت المنظمة التفاوض حولها بعد تعثر مؤتمر المكسيك ، بينما القليل من القضايا الخاصة بالدول النامية و من ضمنها الدول العربية هو الذي بدأ التفاوض حوله ، فيما أرجئ غالبيتها للدراسة و هو اللفظ الذي قد يعبر عن رفض الاعتراف بهذه القضايا ...و أضاف...أن قضايا الدول النامية و العربية لم تتفاوض منظمة التجارة العالمية بشأنها إلا على قضايا لا تهم هذه الدول بقدر ما تخدم مصالح الدول المتقدمة" [2] .بالإضافة إلى كل هذا تعاني الدول العربية مشكل الانضمام حيث تفرض عليها إجراءات صارمة مما يعرقل انضمام هذه الدول إلى المنظمة ، ويزيد من تفويت فرصة الاستفادة الممنوحة لهذه الدول في الفترة 1995-2005 ، وخير مثال عن ذلك الجزائر.

[1] د. سليمان المنذري – السوق العربية المشتركة – الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة – مصر- الناشر مكتبة مدبولي 2004 ص225 .

[2] عبد الله الحصري – مشكلات الاقتصاد العربي في منظمة التجارة العالمية – www.qada.gov.ae 20-03-2006

و يمكن توضيح وضعية الدول العربية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-1):الدول العربية الأعضاء أو المراقبة في منظمة التجارة العالمية

الدولة	موقفها	تاريخ الانضمام
المغرب	عضو	1995-01-01
البحرين	عضو	1995-01-01
دولة الكويت	عضو	1995-01-01
تونس	عضو	1995-03-29
موريتانا	عضو	1995-05-31
جيبوتي	عضو	1995-05-31
مصر	عضو	1995-07-30
قطر	عضو	1996-01-13
الامارات	عضو	1996-10-04
الأردن	عضو	2000-11-04
عمان	عضو	2000-11-09
السعودية	عضو	2006-12-11
الجزائر	في طور الانضمام	
السودان	في طور الانضمام	
العراق	مراقب	
لبنان	في طور الانضمام	
ليبيا	مراقب	
اليمن	في طور الانضمام	

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على

http://www.wtoarab.org/Arabic_Country_Members.aspx?&lang=ar 24-04-2006

المطلب الثاني :دور الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة

تلعب الدول العربية في المنظمة دورا متواضعا جدا ، إذ لا تظهر لها أي قرارات أو مواقف صارمة في اتفاقيات المنظمة برفض ما لا تجده مناسبا لها والضغط للتفاوض حول الموضوعات التي تهمها و يرجع ذلك لعدة أسباب من بينها:

– **الهيمنة السياسية** : فالكثير من الدول تعتمد في ميزانيتها على معونات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، ومنها أكبر دولة عربية وهي مصر[1].

– **الضغوطات التي تمارسها المؤسسات الدولية:** مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، وتمارس هذه المؤسسات ضغوطها على الدول النامية و منها العربية بطريقتين الأول عن طريق القروض المصحوبة بشروط تنص على فتح الأسواق و تفضيل الشركات الأجنبية و إعطائها معاملات امتيازية، والثاني عن طريق المعلومات الفنية التي يتم التلاعب بها لتناسب أجندة الدول الغربية والتي يتم تقديمها للدول النامية على أنها معلومات إقتصادية ونصائح جيدة في السياسة الاقتصادية.

– و السبب الآخر هو أن الدول المتقدمة والمهيمنة استطاعت إيجاد طابور من رجال الأعمال و من رجال السياسة المستفيدين من علاقات مع شركات تابعة للدول المتقدمة تعمل في الدول العربية ، فالكثير من الوكلاء للشركات الأجنبية هم من الطبقة الحاكمة في الدول العربية و لهم صلات قوية بهم.

– **مشكل اللغة:** فاللغة العربية ليست من اللغات الرسمية في منظمة التجارة العالمية، وهو ما يمثل مشكلة كبيرة للمسؤولين الحكوميين في البلدان العربية غير قادرين على التعامل مع اللغة الرسمية للمنظمة بنفس كفاءة البلدان الأخرى، وهو ما يؤدي إلى التأخر في الالتزامات وسوء الفهم والتفسير الخاطئ للاتفاقيات [2].

– و من الجدير بالذكر أنه إلى جانب كل هذه المشاكل التي تعاني منها الدول العربية في إطار جولات المفاوضات للمنظمة هناك مشاكل أخرى منها ارتفاع التكلفة المالية للمشاركة نظرا لكثافة الاجتماعات ومكان انعقادها ، بالإضافة إلى حداثة التجربة التفاوضية للدول العربية على المستوى المتعدد الأطراف والحاجة إلى بناء القدرات التفاوضية لهذه البلدان[3].

---

[1] عماد مكي – مرجع سبق ذكره- .

[2] ماجدة خضر – العرب أمام تحديات كبرى في في منظمة التجارة العالمية – www.albayan.co.ae 20-03-2006.

[3] " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" –مرجع سبق ذكره-/ ص42.

و في هذه الوضعية الصعبة في المنظمة ما على الدول العربية إلا أن تعبر عن مواقفها اتجاه قضايا المفاوضات في منظمة التجارة العالمية إلا من خلال إعلانات تصدرها تحضيرا للمؤتمرات الوزارية لاسيما بعد ارتفاع عددها الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ، ووضع برنامج الدوحة للتنمية الذي يخدم مصالح الدول النامية كما تدعي الدول المتقدمة ، إذ هناك العديد من المطالب التي اتجهت بها الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية من أجل الاستفادة قدر الامكان و حماية مصالحها ، و من هذه المطالب :

– أن تمنح صفة المراقب لجامعة الدول العربية و المنظمات الاقليمية العربية و دون الاقليمية الأخرى في منظمة التجارة العالمية .

– التعبير عن قلقها من الطلبات المفرطة التي تفرض على الدول العربية التي مازالت في مرحلة الانضمام.

– الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالتجارة و التي تهم الدول النامية والعربية بشكل خاص ،بما فيها تلك المتعلقة بمبادرة القطن بصورة نوعية داخل اللجنة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية .

– المطالبة بأن تصبح اللغة العربية لغة رسمية لمنظمة التجارة العالمية ، كما هو الحال في الأمم المتحدة.

المطلب الثالث :دور الدول العربية في اتفاقيات الزراعة

تعتبر الدول العربية من الدول المهمشة في اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية كما سبق وذكرنا في كل الاتفاقيات ، حتى التي تمسها بشكل مباشر وبالغ الأثر على اقتصادياته، إذ لا يمكنها أن تتبنى أي موقف بل تكتفي بمجرد التعبير عن عدم رضاها كما هو الحال في اتفاقيات الزراعة ، والتي ستأثر تأثيرا قويا على الاقتصاديات العربية باعتبار هذا القطاع من القطاعات الهامة في الاقتصاد العربي من جهة واعتبار هذا الأخير يرتبط بالغذاء والأمن الغذائي لهذه الدول ، لاسيما وأن الوطن العربي مستورد صافي للمنتجات الزراعية .

أولا – موقف الدول العربية في مؤتمر كانكون :ليس هناك أي موقف عربي قوي للدول العربية في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية سواء قبل كانكون أو بعده ،غير أنه من خلال هذا المؤتمر كانت هناك بوادر لتوحيد الموقف العربي حول بعض القضايا و من بينها الزراعة ، فقد اجتمع الوزراء العرب للتحضير للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (كانكون، المكسيك، 10–14 أيلول/سبتمبر) في اجتماع عقد على مدى يومين في بيت الأمم المتحدة في بيروت، و اكتفوا بالتعبير عن قلقهم لعدم وجود تقدم في المفاوضات منذ المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة (قطر) في أواخر العام 2001. كما عبروا عن استياءهم من عدم تنفيذ الدول المتقدمة ما التزمت به في جولات المفاوضات السابقة وأكدوا على ضرورة أن

يؤدي تحرير التجارة إلى دعم الأهداف التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا[1]. و الأخذ بالاعتبار كل المناقشات في الإعلان النهائي للاجتماع هو خير دليل على أن العرب عازمون أن يدخلوا النظام العالمي الجديد وأن يأخذوا حسناته ويقللوا من سيئاته ، وأمل المجتمعون من خلال هذا الاجتماع أن "يتم التنسيق الكامل في "مؤتمر كانكون" بناءً على التوصيات التي لا يجب فقط إرسالها إلى مقر منظمة التجارة العالمية بل العمل والمثابرة لمحاولة التوصل إلى نتائج اقتراحاتها.

ثانيا – موقف الدول العربية في هونغ كونغ : لقد ركزت الدول العربية من خلال الاجتماع الوزاري التحضيري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في العاصمة الأردنية في 28 سبتمبر 2005 ، على قضية الزراعة بشكل خاص حيث حظي ملف الزراعة بحصة الأسد من إعلان –عمان– الذي أصدره الاجتماع العربي التحضيري لمؤتمر هونغ كونغ تحت عنوان خريطة الطريق إلى هونغ كونغ وقد تضمن الاعلان حول ملف الزراعة ما يلي [2]:

إننا نشدد على أن آليات التفاوض التي سيتفق عليها، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة لإيجاد حيز ملائم للسياسات يمكن الدول العربية من مواصلة سياساتها الزراعية التي تدعم أهدافها الإنمائية، والحد من الفقر، والأمن الغذائي والمستوى المعيشي، مع ضمان نفاذ أفضل للمنتجات "الزراعية" إلى الأسواق، سواء في صورتها الأولية أو المصنعة. ويجب أن يتمخض عن مؤتمر هونغ كونغ الوزاري آليات تساهم مباشرة في التنمية المستدامة للزراعة في الدول العربية. ولهذا الغرض، ينبغي أن تتصدى هذه الآليات، وكمسألة ذات أولوية، للقضايا التالية بموجب كل من الركائز الثلاث لاتفاق الزراعة:

1– النفاذ إلى الأسواق: لقد قدمت العربية مجموعة من المطالب و النقاط التي يجب التفاوض حولها فيما يخص النفاذ إلى الاسواق و قد تمثلت فيما يلي :

(أ) ينبغي أن تأخذ المفاوضات بشأن المعادلة في الحسبان النمط الخاص لتجارة الدول العربية وهياكل تعريفاتها المختلفة.

(ب) قد تمثل مقترحات مجموعة العشرين أساساً جيداً للعمل بالنسبة لتخفيض التعريفات بمعاملة خاصة وتمييزية فعّالة؛

[1]– اختمام اجتماع إسكوا الوزاري التحضيري لمؤتمر كانكون مواقف موحدة واستياء من عدم تنفيذ الدول المتقدمة ما التزمت به في جولات المفاوضات – 2006-04-28 http://www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2l

[2] إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري التحضيري للؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد –مرجع سبق ذكره–

(ج) يجب أن يكون عدد السلع الحساسة بالنسبة للدول المتقدمة محدوداً، وأن يتم إخضاعها للإلتزامات بالحصص التعريفية وللتخفيض الجمركي بشكل ملموس؛

(د) ينبغي تناول التعريفات التصاعدية في الدول المتقدمة بشكل كامل طبقا للفترة 36 من الاتفاق الإطاري؛

(هـ) التشغيل الكامل لمبدأ التناسبية في خفض التعريفات هو أمر ضروري، وكذلك استحداث آليات ذات مغزى بشأن المنتجات الخاصة وآلية الوقاية الخاصة التي تشكل الأداة الوحيدة التي قد تتجاوب مع اهتمامات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتأمين المعيشة والتنمية الريفية. أما الآليات فيما يتعلق بتحديد المنتجات الخاصة ونمط معاملتها، فيجب استنباطها بطريقة توفر المرونة القصوى للدول العربية كي تعكس ظروفها المحلية الخاصة واحتياجاتها الإنمائية؛

(و) وينبغي إلغاء آلية الوقاية الخاصة للبلدان المتقدمة بحلول السنة الأولى من بدء التطبيق؛

(ز) وتشكل أحكام المعاملة الخاصة والتمييزية للوصول إلى الأسواق، شرطا لازما للدول العربية؛

(ح) ويجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، التي هي في وضع يسمح لها بذلك، أن تلتزم بإعفاء المنتجات الزراعية الواردة من البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق من الرسوم والحصص التعريفية؛

(ط) وينبغي توفير مرونات للبلدان الأقل نمواً كي تحدد مستويات الالتزامات المربوطة بالنسبة لخطوط تعريفاتها بما يتماشى مع تجارتها ومستوى تنميتها واحتياجاتها المالية.

2- تنافسية الصادرات: أما في مجال تنافية الصادرات فقد طالبت الدول العربية بما يلي[1] :

(أ) الإلغاء السريع لجميع أشكال دعم الصادرات للمنتجات الزراعية مع الانخراط بالخفض تدريجيًمع بدء السنة الأولى للتطبيق ودون المساس بالمعاملة الخاصة والتمييزية بالنسبة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً، ومع التسليم بالحاجة لتدابير التكيف التي ستعوض الآثار السلبية قصيرة الأجل لعملية إلغاء الدعم؛

(ب) التنفيذ العاجل لقرار مراكش بشأن البلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً والإبراز الواضح لعناصر المعاملة الخاصة والتمييزية لأية ضوابط قد توضع بشأن قروض الصادرات طبقا للفقرة 4 من ذلك القرار؛

(ج) أن تعكس بالكامل مصالح المستفيدين من المعونة الغذائية عند وضع الضوابط الخاصة بهذه المسألة. ويجب أن تتضمن الآليات التزامات المانحين في نطاق اتفاقية المعونة الغذائية والرصد المحسن لمعاملات المعونة

[1] إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري التحضيري للؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد –مرجع سبق ذكره- .

الغذائية، وفي الوقت نفسه، تشجيع المشتريات المحلية والإقليمية، حيثما أمكن، مما يقلص إلى أدنى حد من تأثير المعونة الغذائية على الإنتاج المحلي للبلدان المستفيدة؛

(د) سيتم استبعاد مؤسسات الدولة التجارية من تطبيق أية ضوابط بشأن هذه المؤسسات اعترافا بالدور الحاسم الذي تلعبه هذه المؤسسات في استقرار الأسعار للمستهلك المحلي والأمن الغذائي.

(هـ) ستستمر الدول النامية بالاستفادة من المعاملة الخاصة والتمييزية بحسب بنود المادة 9-4 من اتفاق الزراعة لفترات معقولة يتم الاتفاق عليها بعد انتهاء جميع أشكال دعم الصادرات وتطبيق الضوابط ذات العلاقة.

3- الدعم المحلي: و قد تم الاتفاق بخصوص الدعم المحلي على المطالبة بما يلي[1] :

(أ) يجب أن تؤدي المعادلة التي سيتفق عليها إلى تخفيضات فعالة وذات مغزى للدعم الذي يمنحه أهم الشركاء التجاريين لمجتمعاتهم الزراعية المحلية. وبصورة حاسمة، ينبغي ألا تؤدي ضوابط الدعم المحلي إلى نوع من "المبادلة فيما بين التدابير المختلفة" لإعانات الدعم التي تشوه بالتجارة؛

(ب) يجب الحفاظ على حيز السياسات لتنمية المجتمعات المحلية الزراعية في الدول العربية استنادا إلى أهداف منصفة وعادلة للحد من الفقر، والأمن الغذائي والمعيشي، والتنمية الريفية. وينبغي أن يزود ذلك الدول العربية بالموارد الملائمة والموقوتة لكي تفي بأغراضها الإنمائية الأساسية بما في ذلك عن طريق أحكام المعاملة الخاصة والتمييزية بموجب ركيزة الدعم المحلي، الملحق 2، المادة 6-2، والحد الأدنى، وتحسين إيرادات صادراتها؛

(ج) يجب أن تشارك البلدان المتقدمة في استعراض وتوضيح معايير الصندوق الأخضر بطريقة تضمن ألا تكون لتدابير الصندوق الأخضر أي آثارتضر بالتجارة، أو أي آثار على الإنتاج.

(د) استثناء الحد الأدنى بالنسبة للدول العربية من التزامات الخفض.

4- الأعضاء المنضمون حديثاً

ينبغي التصدي بفاعلية للاهتمامات الخاصة بالدول العربية الأعضاء المنضمة حديثا، وذلك عن طريق أحكام مرونة خاصة.

ولكن في أثناء انعقاد المؤتمر فلم يشهد للدول العربية بأي موقف صارم يخدم مصالحها الاقتصادية ، بل بالعكس فإن بعض الدول العربية فاوضت لصالح الدول المتقدمة.

[1] نفس المرجع

المبحث الثاني : أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية

يحتل قطاع الزراعة مكانة هامة في اقتصاديات الكثير من الأقطار العربية, خاصة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجيات السكان وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان وتوفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى مساهمته في مصادر النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلع قابلة للتصدير[1].

المطلب الأول : أهمية الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي للدول العربية

شهدت الفترة الأخيرة تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية، فلقد بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية لسنة 2004 حوالي 67 مليار دولار أمريكي محققا بذلك معدل نمو مرتفع قدر بـــ 7% مقارنة بمعدلات النمو السابقة، بعد أن قدر سنة 2003 بـــ 66.2 مليار دولار [2] ، أما عن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت 7.7% سنة 2004[3] وبهذا يمكن القول أن نسبة الناتج الزراعي العربي من إجمالي الناتج المحلي هي نسبة معتبرة مع العلم أن القيمة النسبية للناتج الزراعي العالمي قدرت بـــ 5% سنة 2003 في حين ساهم الناتج الزراعي العربي بـــ 11.2% من الناتج المحلي في تلك السنة [4] ، و قد مثل الناتج الزراعي العربي نسبة 5% من الناتج الزراعي العالمي في سنة 2002 [5] ، ولكن مقارنة بزمن سابق فإن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي انخفضت بشكل معتبر[6] .وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية من دولة إلى أخرى،حيث تظهر الأهمية العالية لقطاع الزراعة في كل من السودان والتي يساهم فيها قطاع الزراعة بـــ 47% من الناتج المحلي الاجمالي ويسهم ب 90% من عائد الصادرات خارج المحروقات (إحصائيات 2004)كما يساهم في قيام عدد كبير من الصناعات [7]، ثم تأتي سوريا، العراق وموريتانيا، وبنسبة أقل في كل من تونس مصر والمغرب واليمن، أما دول الخليج العربي فينخفض الاعتماد فيها على قطاع الزراعة إلى مادون 1%.و يمكن توضيح أهمية القطاع الزراعي في كل دولة من خلال الجدول الموالي :

---

[1] نسرين زريق " لمحة عن الزراعة في الوطن العربي " http://www.mowaten.org/ 25-04-2006

[2] التقرير العربي الموحد لسنة2004- الفصل الثالث - /ص34 .

[3] التقرير العربي الموحد 2005- الفصل الثالث-/ص26 .

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام2003 " ص04 .

[5] بدون كاتب"مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي " يان صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org 20-20-2006

[6] تقرير صادر عن المعهد العربي للتخطيط " التحول الهيكلي في الدول العربية " سنة 2003.

[7] بدون كاتب "الزراعة في السودان " http://www.sudaneconomy.com/sects/agr/projects1.htm 08-05-2006

الجدول رقم (2-2) : أهمية الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي في الدول العربية و تطوره خلال الفترة (1995 -2004)

	الناتج الزراعي " مليون دولار "								نسبة التغير %	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي "%"							
	1995	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	95- 2004	1995	1998	1999	2000	2001	2002	03	04
مجموعة الدول العربية	**45.14**	**80.974**	**80.343**	**56.503**	**58.101**	**57.901**	**62.702**	**67.062**	**4.5**	**9.5**	**13.83**	**12.76**	**8.3**	**8.8**	**8.6**	**8.3**	**7.7**
الأردن	245	204	164	171	175	210	252	276	1.3	3.7	2.56	2.03	2.0	2.0	2.2	2.5	2.4
الامارات	1.226	1.722	1.821	2.463	2.413	2.479	2.492	2.750	9.4	2.9	3.64	3.31	3.5	3.5	3.3	2.8	2.6
البحرين	52	57	57	61	59	57	61	66	2.5	0.9	0.92	0.86	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6
تونس	2.052	2.511	2.549	2.402	2.317	2.380	3.240	3.682	6.7	11.4	12.52	12.80	12.4	11.6	10.3	12.0	12.6
الجزائر	4.122	5.268	5.076	4.594	5.334	5.236	6.589	7.784	7.3	9.8	11.12	10.56	8.4	9.7	9.2	9.7	9.2
جيبوتي	14	4	4	17	18	18	19	20	4.1	2.8	0.72	0.71	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1
السعودية	8.426	9.052	9.197	9.326	9.522	9.627	9.721	9.917	1.8	5.9	7.04	6.44	4.9	5.2	5.1	4.5	4.0
السودان	2.162	4.889	4.320	4.677	5.315	6.144	7.164	8.334	16.2	44.4	38.88	37.36	35.7	36.4	37.3	37.5	37.8
سورية	4.424	4.809	4.084	4.666	5.135	5.197	5.380	5.416	1.8	27.8	29.98	24.35	24.7	25.9	25.2	24.8	23.0
العراق	2.540	26.495	26.822	2.131	2.775	2.760	2.006	3.191	2.6	33.9	33.31	32.74	6.3	9.5	10.3	10.1	9.5
عمان	383	399	410	389	409	412	423	421	1.0	2.8	2.83	2.62	2.0	2.1	2.0	2.0	1.7
قطر	80	70	71	66	66	50	55	55	4.0-	1.0	0.68	0.59	0.4	0.4	0.3	0.2	0.2

الكويت	114	116	129	137	156	197	217	238	8.5	0.4	0.46	0.43	0.4	0.5	0.6	0.5	0.4
لبنان	8712	1.262	1.288	1.288	1.307	1.357	1.415	1.542	6.6	7.8	7.8	7.81	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ليبيا	2.667	3.112	3.2906	2.813	2.314	1.062	1.066	1.184	8.6-	8.7	11.21	10.34	8.1	7.7	5.5	4.4	4.3
مصر	9.449	13.541	14.52	15.174	13.860	13.204	12.718	11.133	1.8	15.7	16.37	16.32	15.5	15.4	15.4	15.6	14.2
المغرب	8.428	6.046	5.165	4.610	5.278	5.820	8.048	9.037	7.2	14.6	16.95	14.76	13.8	15.6	16.1	18.4	18.1
موريتانيا	248	206	198	186	181	185	219	234	0.6-	23.4	21.03	20.069	19.8	18.8	18.7	18.9	17.4
اليمن	1.038	1.211	1.172	1.332	1.468	1.507	1.615	1.782	6.2	20.2	19.37	16.12	14.0	15.2	14.6	14.3	13.8

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة2005

إحصائيات سنتي 1998 و 1999 من التقرير العربي الموحد لسنة2000

من خلال الجدول أعلاه يتضح التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الدول العربية ، و قد تراوحت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لسنة 2004 بين أدنى قيمة 0.2 % بقطر و أعلى نسبة بالسودان 47% و تليها سوريا بنسبة 23% في حين يمثل الناتج الزراعي نسبة 9.2% في الجزائر من الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض الدول العربية حققت معدلات نمو إيجابية مقارنة بالسنوات السابقة ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى جودة موسم الأمطار إلى جانب تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى تحرير الأسعار و إلغاء القيود على التصدير ،وبذل العديد من الدول جهودا في استعمال التقانة الزراعية واستصلاحها لمساحات شاسعة و تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي في مجموعة من الدول منها الجزائر المغرب، السعودية ، و سوريا واليمن، في حين انخفضت نسبة النمو في كل من مصر بـــ 12.5% و عمان 06% ، و12.2% في تونس ، 18.1% في المغرب.

و لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي نلاحظ أن هناك تراجع في هذه الأهمية و يرجع ذلك لعدة أسباب منها التوجه بشكل أكبر نحو القطاعات الأخرى غير القطاع الزراعي ،تراجع الأيدي العاملة في هذا القطاع بسبب النزوح الريفي الذي أصبح يمثل مشكلا عويصا، وتوسع المدن على حساب الأراضي الزراعية .

ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي إذ ينخفض في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الامكانيات المحدودة [1] .

من خلال هذه القراءة الموجزة للجدول رقم**2-1** نلاحظ أن الزراعة تلعب دورا متواضعا في الدول النفطية ذات الدخل المرتفع ، على غرار الدول الأخرى التي يساهم فيها قطاع الزراعة مساهمة قوية في الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن عموما يبقى قطاع الزراعة قطاعا فعالا في الاقتصاديات العربية و لا يساهم بالقدر الممكن و الكافي مقارنة بالإمكانيات المتاحة لتحسين أداء هذا القطاع، و تقدر نسبة النمو في الناتج الزراعي من الناتج المحلي للدول العربية بـــ 4.05% في الفترة (1995-2004) و يبقى هذا النمو غير كاف ، بحيث سجلت بعض الدول تراجعا في هذا الاطار مثل قطر بـــــ 4% و ليبيا بـــــ 8.6% وموريتانيا بـــــ 0.6%، إلا أنه رغم أهمية قطاع الزراعة في الهيكل الاقتصادي لعدد معتبر من الدول العربية ورغم التحسن النسبي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الحالي مازالت مساهمة قطاع

[1] التقرير العربي الموحد 2005 – مرجع سبق ذكره– ص02.

الزراعة في الناتج المحلي لا تتجاوز في أحسن الأحوال حدود 11% [1] حسب إحصائيات 2003 ، رغم أن نسبة اليد العاملة فيه تتجاوز 30% من إجمالي العمالة[2].

و لقد تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,7% بين عامي 2004/2003 ليصل إلى 2354 دولاراً للفرد، أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد عرف تراجعا ب نحو 1.7% ليصل إلى نحو 226 دولاراً للفرد عام 2004 مقارنة بنحو 208 دولاراً في عام 2003، ويرجع هذا التراجع في نصيب الفرد إلى ارتفاع معدلات نمو السكان في المنطقة العربية بمعدلات تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي و هذا المعدل في نصيب الفرد يقل عن نصف نظيره على المستوى العالمي المقدر بنحو 5781 دولاراً للفرد في ذات العام, فيما تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي على مستوى العالم من حوالي 229 دولاراً للفرد عام 2003 إلى حوالي 220 دولاراً عام 2004[3] .

و يختلف متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من دولة إلى أخرى حيث يبلغ حوالي 630 دولار في الامارات ، ويتراوح مابين 221 و حوالي 440 دولار في الجزائر والسودان والمغرب و سورية وتونس ولبنان و السعودية ، كما يتراوح مابين 118 و حوالي 185 دولار في مصر وليبيا وعمان و أقل من 100 دولار في كل من جيبوتي ، الأردن ، موريتانيا ، اليمن ، الكويت ، قطر ، و البحرين [4]. ويوضح تقرير المنظمة أن معدل نصيب الفرد العربي من السكر بلغ 25,4 كيلو غرام سنة 2004 مقارنة بنحو 28,4 كيلو غرام عام 2003 وفيما يتصل بالزيوت النباتية التي يعتمد استهلاكها في الوطن العربي في الجانب الأكبر على الاستيراد فقد تراوحت جملة المتاح للاستهلاك منها بين 4,5 مليون طن عام 2003 و4,3 مليون طن عام 2004 بنسبة تعادل حوالي 4,3% من إجمالي المعروض منها على مستوى العالم في عام 2002 وبالنسبة للألبان ومنتجاتها فتشير الإحصاءات إلى استقرار المتاح للاستهلاك منها عند نحو 31,5 مليون طن خلال عامي 2003 و2004 مقارنة بنحو 30 مليون طن عام 2002 بما يعادل 5,4% من جملة المتاح منها في العالم, وقدر معدل نصيب الفرد من الألبان في الوطن العربي عام 2004

---

[1] تقرير عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول واقع الزراعة في الدول العربية سنة 2005 .

[2] صالح العصفور "السياسات الزراعية" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد21 سبتمبر 2003/السنة الثانية ص03/ المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

[3] بدون كاتب مقال بعنوان " 2 مليارد دولار قيمة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية /http://www.al-watan.com/dat 24-02-2006

[4] التقرير العربي الموحد 2005 .

حوالي 100 كيلو غرام مقارنة بنحو 104 كيلوغرام في عام 2003, أما اللحوم الحمراء, فان المتاح للاستهلاك منها يتجه نحو التزايد حيث ازداد من نحو 4,4 مليون طن في عام 2002 إلى نحو 4,7 مليون طن في عام 2003 وبلغ نحو 5 ملايين طن في عام 2004 بما يعادل حوالي 5,6% من إجمالي المعروض منها في العالم، وفى ذات الاتجاه ارتفع المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد منها الى نحو 15,8 كيلو غرام في عام 2004 مقارنة بحوالي 14,8 كيلو في عامي 2002 و2003, أما الأسماك فيتزايد المتاح للاستهلاك منها ببطء حيث بلغ نحو 3,4 مليون طن العام الماضي مقارنة بنحو 3,3 مليون طن عام 2003 ويقدر المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي بنحو 11 كيلوغراماً مقارنة بحوالي 10,5 كيلو لعامي 2002 و2003، و إن دلت هذه الأرقام إنما تدل على تواضع نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي مقارنة بنصيب الفرد العالمي رغم الامكانيات الزراعية المتاحة في الدول العربية .الملحق/1/2

المطلب الثاني : تطور الانتاج الزراعي في الدول العربية

تقوم الدول العربية بإنتاج كميات معتبرة و متنوعة من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني ، لاسيما المحاصيل الرئيسية كالحبوب ، الدرنات ، البقوليات الخضر و الفواكه . أما الإنتاج الحيواني فيتمثل خاصة في اللحوم ، الألبان ، البيض ، و الأسماك إلا أن إنتاج الأسماك لم يدرج ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة بل هناك اتفاقيات خاصة بقطاع إنتاج الأسماك.

أولا– تطور الإنتاج النباتي : من خلال البيانات والاحصاءات الصادرة عن التقارير العربية التي تصدر كل سنة فإن معدلات تطور المنتجات النباتية في الفترة (1995-2004) – و هي الفترة التي تلت جولة أورجواي التي تمخض عنها الخروج ببنود خاصة بتنظيم تجارة السلع الزراعية و إصلاحها و التخلي عن الحماية – ضئيل حسب الجدول **2–2** ، إذ نلاحظ أن نسبة تطور إنتاج القمح كمادة أساسية فإن معدل نموها لم يتجاوز 2.6 % في حين تراجع معدل نمو إنتاج الشعير بـــ 03% ، أما إنتاج السكر فقد عرف نموا قدر بـــ 1.3% ، كما عرف إنتاج الدرنيات ترجعا في الإنتاج قدر بـــ 0.7% / إلى جانب تراجع إنتاج الألياف بـــ 0.5% . وعليه يمكن القول أن نمو الإنتاج النباتي ضعيف للغاية خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الغذائية الرئيسية كالقمح والسكر و الزيوت .

و لكن بمقارنة سنة2004 مع سنة 2003 يمكن القول أن الإنتاج النباتي بصفة عامة عرف انخفاضا بـــ 2 % [1] بعد أن حقق هذا القطاع معدل تغير إيجابي ما بين سنتي 2001 و 2002 قدر بـــ 0.12% بعد التغير النسبي السالب الذي حققه ما بين سنتي 1999 و2000 ليحقق نموا إيجابيا قدر بـــ 4 % ما بين سنتي 2002و 2003 [2] ، و يرجع هذا التذبذب في معدلات النمو بالدرجة الأولى إلى انخفاض مستويات الغلة لمجموعة من المحاصيل المطرية حيث سجلت ما قيمة 21 كيلوغرام للهكتار في إنتاج الحبوب ، إذ سجل القمح كمادة أساسية تراجعا في الغلة بقيمة 11.5 كغ/هكتار ، وذلك نتيجة الظروف المناخية غير المواتية لمجموعة من الدول العربية الزراعية الرئيسية،و التي تعتمد بشكل أكبر على هطول الأمطار و افتقار هذه الدول إلى الأساليب و الوسائل التي تسمح باستغلال مياه الأمطار أحسن استغلال أو التي تسمح باستغلال المياه الجوفية ، لا سيما و أن نسبة كبيرة من الزراعة في الدول العربية تعتمد على هطول الأمطار.إلى جانب هذا افتقار العديد من الدول العربية إلى الأساليب العلمية في مجال الزراعة والتي تسمح بتحسين معدلات نمو الانتاج.

الجدول(2–3) :

تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية –1995–2004–

الوحدة :ألف طن

المحصول	1995	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	نسبة التغير (2004–1995)	نسبة التغير (2004–2003)
الحبوب	**37.727**	**46.181**	**39.919**	**37.606**	**47.631**	**46.212**	**54.684**	**47.793**	**1.6**	**12.6–**
القمح	16.735	21.589	17.420	16.865	22.375	22.509	27.457	23.412	2.6	14.7–
الارز	5.091	4.811	6.196	6.151	5.368	6.362	6.386	6.412	1.0	0.4
الشعير	5.497	5.477	4.350	2.830	5.159	4.560	7.337	3.964	0.3–	46.0–
الذرة الشامية	5.890	7.198	6.769	6.989	7.628	7.071	7.169	7.571	0.9	5.6
الذرة	4.514	7.865	4.658	4.771	6.731	5.126	6.335	6.434	1.5	1.6
الدرنيات	**7.484**	**7.027**	**7.469**	**7.360**	**7.505**	**8.332**	**9.085**	**8.539**	**0.7–**	**6.0–**
البقوليات	**1.205**	**1.518**	**7.007**	**1.255**	**1.355**	**1.492**	**1.437**	**1.345**	**0.3**	**6.4–**
البذور الزيتية	**2.679**	**2.651**	**1.169**	**2.927**	**3.232**	**3.204**	**6.493**	**5.669**	**8.9**	**12.7–**
الخضروات	**26.923**	**36.388**	**3.178**	**39.164**	**37.806**	**40.725**	**42.305**	**43.994**	**2.1**	**4.0**
الفواكه	**19.428**	**27.043**	**42.451**	**27.367**	**26.852**	**27.840**	**26.600**	**28.471**	**2.6**	**7.0**

[1] أنظر التقرير العربي الموحد–الفصل الثالث –ص08 سنة 2005 –

[2] أنظر تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام2003 "/ ص20.

الالياف	1.700	1.933	1.798	1.801	2.092	1.836	1.695	1.848	0.5-	9.0
قصب السكر	19.929	27.325	22.352	22.897	22.471	23.293	23.831	25.045	1.3	5.1
الشمندر	5.552	20.862	7.641	7.325	6.956	6.920	7.351	7.344	1.8	0.1-
البن	9	–	–	34	12	12	12	12	1.0	00

المصدر التقرير العربي الموحد لسنة 2005

إحصائيات 1998و1999 من التقرير العربي الموحد لسنة 2000

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق و الشكل أدناه ، نلاحظ أن إنتاج الحبوب قد سجل انخفاضا في سنة 2004 مقارنة بـــ 2003 بنسبة 14.7% ، بسبب تراجع الغلة من جهة ، وتراجع المساحات المحصولية من جهة ثانية و يظهر هذا الانخفاض في بعض الدول المنتجة للقمح كسوريا و المغرب وتونس إذ لم تتعد إنتاجية الهكتار الواحد 1.7 طن في حين تبلغ 5.6 طن للهكتار في الولايات المتحدة الأمريكية و 2.8 طن للهكتار في الدول النامية [1]،كما عرف إنتاج الشعير تراجعا كبيرا قدر بـــ 46% ولنفس الأسباب. أما إنتاجية الذرة الرفيعة فهي ضعيفة جدا و لا تتجاوز 0.6 طن للهكتار مقارنة بحوالي 1.6 طن للهكتار كمعدل عالمي. أما إنتاج المحاصيل المروية فقد سجل تطورا ملحوظا سنة 2004 مقارنة بالسنة السابقة حسب الشكل الموالي .

الشكل رقم 2-1 : تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2003 و 2004

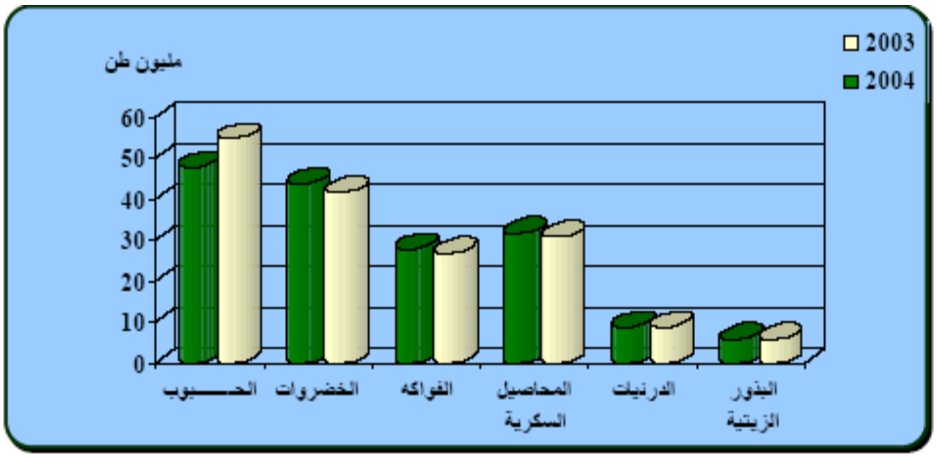

[1] التقرير السنوي 2004 للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي /ص 10.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنتجات المروية كالخضار و الفواكه و المحاصيل السكرية و الدر نيا ت سجلت تطورات ملحوظة، و يعود الفضل في ذلك إلى تبني العديد من الدول لمجموعة من الإصلاحات في هذا القطاع وانتهاجها للأساليب العلمية و التقنية من جهة ، وتحسن بعض المواسم من جهة أخرى.

كما يوضح تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن معدل نصيب الفرد العربي من السكر بلغ 25,4 كيلو غرام مقارنة بنحو 28,4 كيلو غرام عام 2003 ، وفيما يتصل بالزيوت النباتية فإنتاجها ضعيف و يعتمد استهلاكها في الوطن العربي في الجانب الأكبر على الاستيراد فقد تراوحت جملة المتاح للاستهلاك منها بين 4,5 مليون طن عام 2003 و4,3 مليون طن عام 2004 تعادل حوالي 4,3% من إجمالي المعروض منها على مستوى العالم في عام 2002 [1].

ثانيا – الإنتاج الحيواني : وتتركز الثروة الحيوانية العربية في عدد قليل من البلدان, إذ يحظى السودان بالقسط الأوفر من الأبقار بما يقارب 69% من مجموع الأبقار على المستوى العربي، وبنسب أقل كل من مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال واليمن وسوريا. وتستولي مصر على ما يقارب 98% من الجاموس، وتتوزع الأغنام بنسب أقل حدة من حيث التباين بين الدول العربية تتراوح ما بين 29% في السودان وأقل من 10% في موريتانيا والسعودية. ويشير التوزيع القطري للماعز إلى أهمية السودان في إنتاج هذا النوع بنسبة 44% ثم الصومال بـــ 15% ثم بنسب أقل كل من السعودية والمغرب وموريتانيا والجزائر ومصر[2].حيث زادت أعداد الحيوانات بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة (1995-2004) وبمعدلات مرتفعة بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3% ، حيث حقق هذا النوع من الإنتاج نموا قدر بـــ 4% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 ومعدل نمو 3% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 حيث عرف عدد الوحدات الحيوانية ارتفاعا من حوالي 74 مليون رأس إلى حوالي 93.4 مليون عام 2004 ، إلا أن هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية مما انعكس سلبا على الإنتاج و الانتاجية من اللحوم والألبان ، كما تراجع نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية الزراعية خلال الفترة المذكورة أعلاه من 0.376 وحدة حيوانية عام 1995 إلى حوالي 0.347 وحدة حيوانية سنة 2004 أي بمعدل تراجع يقدر بـــ 0.9% ، و عرفت إنتاجية الأبقار تراجعا كبيرا رغم أنها تشكل 18% من إجمالي عدد الوحدات الحيوانية و 55% من إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء و80% من إجمالي إنتاج الألبان ، و السبب

[1] أنظر التقرير العربي الموحد 2005 –الفصل الثالث– ص09.

[2] عبد الله لكحل " الانتاج الغذائي في الوطن العربي " على الوقع - http://www.aljazeera.net/NR/exeres 2006-01-20

الرئيسي في ذلك هو اشتداد المنافسة بين إنتاج الغذاء للإنسان وإنتاج الأعلاف للمواشي [1] – إلى جانب الأسباب المذكورة سابقا – ، وإنتاجية الأبقار منخفضة مقارنةبما هو سائد عالميا إذ تمثل حوالي 35% من مستوى الانتاجية في أستراليا و حوالي 20% في أمريكا و 15% في أوروبا.

أما إنتاجية الماعز و الأغنام في الدول العربية تعتبر جيدة ، حيث يبلغ متوسط وزن الذبيحة حوالي 15 كيلو غرام ،كما انتشر في معظم الدول العربية نظام الإنتاج الكبير و المتخصص و المكثف و الحديث على نطاق واسع في مجال تربية الدواجن ، وحقق هذا النمط نتائج مقبولة جدا إذ ساهم في التخفيف من نسبة العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية في الدول العربية ، كون هذا النوع من الإنتاج لا يتأثر بالعوامل والتقلبات المناخية و بإمكاناتها التقنية المتطورة و كفاءتها التمويلية العالية و استفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، و قدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج[2]. انظر الملحق 2/2

ورغم الأعداد الكبيرة للثروة الحيوانية في الوطن العربي فإن مستويات إنتاجها لا تزال عاجزة عن تلبية الطلب المحلي على اللحوم سواءا الحمراء أو البيضاء رغم التحسن الذي عرفه إنتاج هذه الأخيرة والذي قدر بـــــ4.42 مليون طن عام2004 بعد أن كان 4.15 مليون طن سنة 2003 [3] ، وذلك بسبب ضعف وتخلف أساليب الإنتاج والتربية والتصنيع ، حيث تتميز أساليب تربية الحيوانات بالتباين بين الأقطار العربية من حيث المستوى التقني المتبع في تربيتها، إذ تطغى الأساليب التقليدية على تربية المواشي في البلدان ذات الثروة الحيوانية المرتفعة من حيث الاعتماد في تغذية القطعان على المراعي الطبيعية التي هي عرضة للتقلب والتدهور تبعا للظروف المناخية، وفي المقابل يرتهج عدد قليل من الدول العربية أساليب تربوية حديثة تعتمد على المزارع حسنة التجهيز من حيث التغذية والرعاية البيطرية، وهي في الغالب الدول العربية ذات الموارد الحيوانية المحدودة [4]، فرغم الإمكانيات الكبيرة في الدول العربية لتطوير نوعية و أعداد المواشي ومواصفاتها و زيادة قدرتها على الإخصاب والتناسل و تحسين كفاءتها الإنتاجية في حال توفر متطلبات وشروط التربية الحديثة الملائمة إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب ، و بهدف تحقيق ذلك لابد من توفير التغذية الكافية و المستديمة على مدار السنة و على أسس علمية و اقتصادية مدروسة و توفير الرعاية

[1] التقرير العربي الموحد لسنة 2005 –مرجع سبق ذكره –ص11.

[2] التقرير العربي الموحد لسنة 2004– مرجع سبق ذكره– .

[3] تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2004 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

[4] عبد الله لكحل – مرجع سبق ذكره–

الصحية و تحيسن التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب و إكثار الأصناف ذات المردودية التي تتكيف مع الظروف البيئية المحلية ، وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية و حمايتها من التدهور والاسنتراف، و تأهيل الكوادر الفنية اللازمة[1].

وعموما بالنسبة للألبان ومنتجاتها فتشير الإحصاءات إلى استقرار المتاح للاستهلاك منها عند نحو 31,5 مليون طن خلال عامي 2003 و2004 مقارنة بنحو 30 مليون طن عام 2002 ما يعادل 5,4% من جملة المتاح منها في العالم، ويقدر معدل نصيب الفرد من الألبان في الوطن العربي عام 2004 حوالي 100 كيلو غرام مقارنة بنحو 104 كيلوغرامات في عام 2003، أما اللحوم الحمراء فإن المتاح للاستهلاك منها يتجه نحو التزايد حيث ازداد من نحو 4,4 مليون طن في عام 2002 إلى نحو 4,7 مليون طن في عام 2003 وبلغ نحو 5 ملايين طن في عام 2004 ما يعادل حوالي 5,6% من إجمالي المعروض منها في العالم.وفى ذات الاتجاه ارتفع المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد منها الى نحو 15,8 كيلو غرام في عام 2004 مقارنة بحوالي 14,8 كيلو في عامي 2002 و2003 [2].

ثالثا – الإنتاج السمكي : تشكل الثروة السمكية ركنا أساسيا في الموارد الزراعية العربية وعنصرا هاما في مقومات تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية بحكم طول الساحل الذي تتمتع به المنطقة العربية ، إذ قدر الإنتاج السمكي في الدول العربية في سنة 2004 بحوالي 3.4 مليون طن ، ويتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة ، و يقدر إنتاج الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية المرتفعة (المغرب –موريتانيا- مصر) بحوالي 71.5% من إجمالي إنتاج الدول العربية سنة 2004 ، و يشكل الإنتاج في بقية الدول العربية حوالي 28.5% .

و تعتبر الموارد السمكية أحد الميادين التنموية الهامة جدا في مجموعة من البلدان العربية- انظر الملحق3/2- ، و يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الثروة من خلال رفع كفاءة المصائد الطبيعية أو المستزرعة، و رفع كفاءة الكوادر العاملة ، و تقديم الدعم الفني و المالي اللازم لتنمية الإنتاج السمكي في المياه العذبة ، وتشجيع البحوث التطبيقية المشتركة في مجال اختيار و توطين التقانات الملائمة للظروف البيئية لإدخال

[1] التقرير العربي الموحد لسنة 2005 –الفصل الثاني-بتصرف-

[2] بدون كاتب مقال بعنوان " 21 مليار دولار قيمة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية "
2006-02- 24 http://www.al-watan.com/data/20060102/index

أصناف سمكية ذات إنتاجية مرتفعة ، و هذا بهدف تعويض ما قد تخسره الدول العربية من جراء تحرير تجارة السلع الزراعية ، خصوصا و أن تحقيق النمو في الإنتاج السمكي ممكن جدا لما تتوفر عليه الدول العربية من إمكانيات في هذا المجال ، رغم أن قطاع الأسماك لم يدرج في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ضمن قطاع الزراعة .

المطلب الثالث : الاستثمار في قطاع الزراعة

تعتبر حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا إلى جانب عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها في الزراعة الحديثة، ولكي تحقق البلدان العربية إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة، إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة[1]، حيث يمكن القول أن هناك قصورا في معدل تكوين رأس المال في الزراعة و ذلك بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي [2] ، و تشيرالبيانات المتاحة لبعض الدول العربية إلى ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي إذ لا تتجاوز 5% [3]من إجمالي الاستثمارات الكلية في معظم هذه الدول ، ماعدا ليبيا التي ارتفعت فيها نسبة الاستثمارات في قطاع الزراعة إلى 17% سنة 2001 لتصل إلى 22% سنة 2002 ، وكذلك موريتانيا رغم انخفاض الاستثمارات فيها إلا أن الموجه منها لقطاع الزراعة وصل إلى 22.3% سنة 2002 ، كما بدأت الاستثمارات في قطاع الزراعة تعرف نموا ملحوظا في كل من العراق اليمن وسوريا و الجزائر، وبالتالي فإنّ حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية

[1] محمد محمد الأمين " أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي " http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ 20-2006-02

[2] د. كميل حبيب ، د.حازم البني " من النمو و التنمية إلى العولمة والجات – رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد-" المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس 2000/ص141 .

[3] التقرير السنوي 2004 للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي/ ص 11 .

النسبية لوزنه الديموغرافي أو من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها ، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[1].

بالرغم من توفر القاعدة الموردية المتاحة لهذه الدول فإن الكثير من الدراسات تشير إلى أن التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضيا في العقود السابقة ولعل أكثر المؤشرات الدالة على ذلك هي الفجوة الغذائية التي يتم سدها من خارج الوطن العربي [2]، إذ أن الواقع يشير إلى كون عدد المشروعات المشتركة في القطاع الزراعي قليل جدا مقارنة بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه من ناحية الأمن الغذائي أو من الناحية الاجتماعية كونه يشغل عدد هائل من الأيدي العاملة ، بحيث لا يمثل الاستثمار في الزراعة سوى نسبة 8.3% من المشروعات المشتركة وهذا ما يبين الصورة الحقيقية للدول العربية التي اعتمدت سياسة الاستثمار بالتركيز و بأكثر أهمية على القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي [3]،حيث يواجه الاستثمار العربي مجموعة من المعوقات منها [4]:

-القيود القطرية المعرقلة لحركة الاستثمار الزراعي البيني العربي ،وأهمها محددات الاستثمار التشريعية والقيود التجارية التعريفية والإدارية الأمر الذي أدى بدوره إلى إهمال تطوير مرافق الربط الأساسية بين البلاد العربية .

-نقصان المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار، وإقامة المشاريع بصورة عفوية من دون دراسة الأسواق والاحتياجات والمتطلبات قبل الشروع بالاستثمار. والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف وتخلف هياكل وخدمات المؤسسات الحكومية العاملة في القطاع الزراعي وخاصة التسويقية منها .

-الظروف الاستثمارية المناوئة التي تمثلت في قصور السياسات الزراعية والاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسسية والمرفقية بالإضافة إلى نقصان القوانين والتشريعات المناسبة، والمعوقات الناجمة عن الضرائب

---

[1] علي ولد الشيخ " المرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي " -http://www.aljazeera.net/ 23-02-2006 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد " السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة" مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى 2003 –مصر-/ ص190.

[3] مقدم عبيرات " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة مقدمة لنيل شهادةدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية –سنة 2001-2002 –جامعة الجزائر /ص 121

[4] مصطفى عبد الله الكفري " معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي " على الموقع http://www.rezgar.com/debat/ 01-03-2006

والرسوم والتعريفات الجمركية ، لذا فقد أدت الاختلالات الهيكلية في القطاع إلى العزوف عن الاستثمار فيه[1] .

أما عن السياسة التمويلية للاستثمارات في قطاع الزراعة فتنحصر في عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية في تقديم قروض بشروط ميسرة ، ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى و خدمات الارشاد ومدخلات الإنتاج و التسويق .

المطلب الرابع : أداء القطاع الزراعي في الدول العربية

بالرغم من الوفرة النسبية للموارد الأرضية و البشرية في الدول العربية ، إلا أن المنطقة العربية إحدى المناطق التي تشهد عجزا في توفير الإنتاج الزراعي الكافي ذاتيا لا سيما الغذائي ، إلى جانب ضعف إنتاجية هذا القطاع مما يجعل أداءه متواضعا مقارنة مع بعض الدول ،و يمكن تقييم مدى كفاءة أداء قطاع الزراعة في البلدان العرية من خلال الجدول 2-4

الجدول رقم (2-4) :

إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى

-متوسط الفترة 1998-2003 -

الوحدة (كغ/ هكتار)

السلعة	الدول العربية	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم
الحبوب	1605	3597	2837	3104
- القمح-	2112	2612	2754	2678
- الشعير-	765	2806	1724	2519
البقوليات	1019	1686	681	812
قصب السكر	121451	75955	65576	66174
الخضروات	18431	20508	16083	16233

المصدر: التقرير العربي الموحد 2004

من خلال الجدول السابق يتبين أن الانتاجية الزراعية في الدول العربية لا تزال ضعيفة و دون المستوى المطلوب في معظم المحاصيل بالمقارنة مع الدول الأخرى ، رغم أن هناك مؤشرات تشير إلى تحقيق

[1] صالح العصفور – مرجع سبق ذكره- ص03 .

بعض التطورات الايجابية خلال الفترة (1995-2004) لمعظم المجموعات المحصولية ، ولكن عموما تبقى الإنتاجية الزراعية في الدول العربية بعيدة جدا عما هو متاح ، إذ أن هناك فجوة واسعة بين الانتاجية الفعلية لمساحات واسعة جدا من الأراضي المزروعة و الإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي إذ لا تتجاوز في بعض الحالات إنتاجية الأراضي 25% من الانتاجية المتاحة ، مما يسمح بمضاعفة الإنتاج أربع مرات إذا ما اتخذت إجراءات تمكن من ذلك ، و يرجع هذا لعدة أسباب [1]:

- التباطؤ النسبي في التوسع في استصلاح و استزراع أراض جديدة من جهة و تآكل جودة الأراضي الزراعية من جهة أخرى و عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

ويعود ذلك لعدة أسباب منها[2]:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة

- تدهور موارد الأراضي الزراعية العربية بفعل عوامل التملح و الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني اللاعقلاني الذي يتم من خلاله تهديد لجزء مهم من قاعدة الإنتاج الزراعي.
- ضعف الكثافة المحصولية .*

تعاني بعض الأراضي الزراعية في الدول العربية من تقسيم وتجزئة الملكيات والحيازات و تحويلها إلى حيازات صغيرة مما يضعف كفاءة الاستغلال الزراعي. اعتماد أغلب الزراعات العربية على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

- ويضاف إلى هذه المعوقات أيضا عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي[3].

---

[1] التقرير العربي الموحد 2005 بتصرف

* الكثافة المحصولية : تعني جمع مساحات المحاصيل المتعاقبة خلال سنة زراعية واحدة على الأرض نفسها تعبر عن المساحات المحصولية.
و حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لتلك المحاصيل في تلك السنة تعبر عما يسمى بمعامل الكثافة المحصولية

[2] محمد محمد أمين –مرجع سبق ذكره- .

[3] المصطفى ولد سيدي محمد " تشخيص أزمة الغذاء" مجلة الستقبل العربي http://www.aljazeera.net 2006-02-20

- سوء إدارة القطاع الزراعي إذ يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة.
- قلة الاستثمارات في قطاع الزراعة كما ذكرنا سابقا.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني إنتاجية النشاط البحثي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى 0.5 % من الناتج المحلي الزراعي.
- صعوبة السيطرة على مشكل المياه.
- نقص المختصين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء والمختصين مما عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية[1].
- كما يتأثر أيضا القطاع الزراعي بما يحيط بالوطن العربي من عوامل خارجية ومن أهمها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تؤثر بصفة أساسية على حركة تجارة وتسويق منتجات ومدخلات هذا القطاع، وعلى طبيعة استغلال الموارد الزراعية[2].
- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية ،حيث يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية ، فإذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في سوريا فإننا ندرك أنها عرفت انطلاقا سريعا إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما أثر سلبا على الحركة التعاونية ، وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدَمة على المردود الاقتصادي[3].

---

[1] محمد محمد أمين –مرجع سبق ذكره–

[2] تقرير عن برنامج الاجتماع التشاوري حول آفاق وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية " http://agriculturenews.faorne.net/wwwStats/ 08-05-2006

[3] محمد محمد أمين –مرجع سبق ذكره–

المبحث الثالث : مقومات الزراعة في الدول العربية

تتنوع مقومات الزراعة في الدول العربية من موارد زراعية متنوعة و بمزايا نسبية متباينة من دولة إلى أخرى ، إلى جانب الموارد البشرية التي تمثل نسبة هامة من الأيدي العاملة في الوطن العربي دون أن ننسى أهمية التقنية الزراعية و المكننة التي بدأت بعض الدول في استخدامها بشكل واسع.

المطلب الأول : الموارد الزراعية

تحظى البلدان العربية بموارد طبيعية هامة و متنوعة تمكنها من اكتساب ميزة نسبية في إنتاج مجموعة هامة من المنتجات الزراعية ، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية بشكل خاص فيما يلي:

أولا– الأراضي الزراعية : تبلغ المساحة الاجمالية للدول العربية حوالي 1402 مليون هكتار أي حوالي 10.2% من إجمالي مساحة اليابسة في العالم، تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 197 مليون هكتار (14.1% من المساحة الاجمالية)[1]، إلا أن الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية المستغلة تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي هذه المساحة إذ لا تتجاوز 69.1 مليون هكتار (5% من المساحة الاجماليةبعد أن قدرت بـــ 4.6% سنة 2001 حسب التقارير العربية الموحدة السابقة) حسب إحصائيات سنة 2003[2] ، في حين تمثل المساحة الزراعية على مستوى العالم حوالي 11.4% من مساحة الأراضي في العالم[3].و تحتل الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية حوالي 88% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في حين تمثل المساحة المروية حوالي 22% من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية و تتركز المساحات المزروعة بصورة أساسية في المناطق المحيطة بجنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط و في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر (جنوب السودان) ،حيث تمتلك ثمانية دول (المغرب ،الجزائر ، مصر ، السودان، سوريا، العراق، السعودية ، اليمن) حوالي80% من إجمالي المساحة المزروعة ، و التي تقدر بحوالي 76 % من إجمالي المساحة المزروعة بعلا ، و91% من إجمالي المساحة الزراعية المروية.

---

[1] نسرين زريق –مرجع سبق ذكره–

[2] أنظر التقرير العربي الموحد 2004 .

[3] أنظر تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام2003 " ص14.

أما الأراضي الرعوية فقدرت مساحتها بحوالي 452 مليون هكتار أي بنسبة 32% في المائة من المساحة الاجمالية للدول العربية سنة2004 ، و تتركز بصفة خاصة كما هو معروف في السودان والصومال الجزائر، السعودية و والمغرب وسوريا وليبيا لكن هذه المراعي في حالة غير جيدة بحيث 70%في حالة متردية، وتتميز هذه المراعي بالمناخ الجاف أو شبه الجاف و انخفاض كميات الأمطار مما أدى إلى قلة الغطاء النباتي بها و بساطة تركيبته وتنوعه و تدني إنتاجيتها. أنظر الملحق4/2 .

أما الغابات تشغل مساحة هامة تقدر بـــ87.7 مليون هكتار ، حيث تتركز في ست دول هي السودان ، الجزائر، المغرب ،الصومال ،موريتانيا،اليمن وتمثل بذلك 2.2% من الثروة الغابية في العالم، لكن هذه الثروة مهددة بسبب عدة عوامل كالاستغلال اللاعقلاني ، الحرق ، التحطيب و الأمراض و الجفاف وفي المقابل عدم اهتمام الدول العربية لما تتعرض له هذه الثروة[1] .

ثانيا – المناخ: تتميز الدول العربية بتنوع وتباين التضاريس المناخية و البيئية فيها ، إذ تتنوع بين المناطق الجبلية والهضاب و النجود و السهول و المناطق المنخفضة و البوادي و الصحاري، وينعكس هذا التنوع في وجودخمسة أنواع للمناخ (المناخ المتوسطي البحري المعتدل ويشمل سواحل الدول العربية المتوسطية ،المناخ المتوسطي القاري ، المناخ المداري الموسمي ، المناخ شبه الجاف و الناخ الجاف)، مما يساعد على وجود تنوع بيولوجي في الدول العربية يتمثل أساسأ في التنوع النباتي و الحيواني إذ تتنوع الأقاليم من الأقاليم الغابية التي تغطي حوالي 6% من المساحة الاجمالية للمنطقة العربية و البساتين إلى أقاليم الزراعات الكثيفة و الواسعة ، والمراعي الطبيعية التي تمثل 28.1% من المساحة الاجمالية ، مما يساعد على توزيع زراعة المحاصيل على المناطق المختلفة و الاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج في كل منطقة [2].

وقد تتسبب الخصائص المناخية القاسية إلى انعكاسات سلبية على الزراعة المطرية ، مما قد يؤدي إلى التصحر ، إذ قدرت مساحة الأراضي المتصحرة في الدول العربية في العام 2003 بحوالي 970 مليون هكتار وتتركز معظم هذه المساحة في دول المغرب العربي بحوالي 48.5% ، وتقدر المساحة المهددة بالتصحر بحوالي 208 كيلومتر مربع ، كما أن تقلب الأمطار و تذبذبها من موسم لآخر و عدم انتظام الهطول الفصلي و الشهري في إطار الموسم الواحد ، يعرض المراعي الطبيعية و الثروة الحيوانية من حيث

[1] التقرير العربي الموحد 2006 –ص44 –بتصرف

[2] التقرير العربي الموحد 2004 و 2005 صفحات مختلفة – بتصرف .

تناقص أعداد الحيوانات إلى جانب رفع درجة المخاطرة في الزراعة المطرية و عدم القدرة على التخطيط لها وتوقع نتائجها، خاصة في ظل قلة الأساليب والوسائل الحديثة في هذا المجال [1].

ثالثا – الموارد المائية : تتسم المنطقة العربية بندرة الموارد المائية فيها نظرا لوقوع الجزء الأكبر من مساحتها في المناطق الجافة وشبه الجافة ، بالاضافة إلى التذبذب و التوزيع غير المنتظم للأمطار في أغلب الدول العربية، و ما يزيد من حدة هذه الندرة الارتفاع المتواصل في نسبة السحب من مخزون المياه تحت ضغط النمو الديمغرافي في المنطقة، و تعتبر الأنهار المصدر الرئيسي للمياه السطحية و تتواجد في إثناعشر دولة و تليها العيون والأودية والأنهار الموسمية لكنها موزعة بشكل غير متوازن فمصر تستحوذ على نسبة 34% و العراق 26% و السودان 11% ، و قد قدرت الموارد المائية السطحية حسب إحصائيات سنة 2004 بـــ 338مليار متر مكعب ، و لم تتجاوز النسبة المستغلة منها 51% أما الباقي فهو مهدور فضلا عن سوء استعمال الجزء المستغل ، اما المياه الجوفية فقد قدر إجمالي المخزون المائي من المياه العذبة حوالي 7734 مليار متر مكعب .

أما كميات الأمطار التي تهطل في الدول العربية تقدر بـــنحو 2285 مليار متر مكعب أي حوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم ، و التي تتوزع بنسب مختلفة بين الدول ، و يقدر متوسط الأمطار في الدول العربية بنحو 161 ملم سنويا بنحو 22% من المتوسط العالمي و الذي يبلغ 720ملم وهو معدل غير كافي ، إلا أن هذه الكميات من الأمطار غير مستغلة استغلال عقلاني إذ أن نسبة كبيرة منها معرضة للهدر حيث يبلغ الانسياب السطحي لمياه الأمطار حوالي 1.3 مليار متر مكعب سنويا.أنظر الملحق 5/2.

المطلب الثاني : الموارد البشرية

قدرت القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2003 بحوالي 33 مليون عامل من مجموع 87 مليون أي حوالي 29.5 % من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى مقارنة بحوالي 35% عام 1995 ، و لكن نسبة مهمة من العمال الزراعيين تقدر بـــ 75%[2] يمارسون نشاطاهم في حيازات صغير و بوسائل و طرق تقليدية ، وبصورة عامة يلاحظ تراجع عدد

[1] التقرير العربي الموحد 2005 بتصرف.

[2] التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 2004 – ص06

السكان الزراعيين في البلدان العربية في الآونة الأخيرة ولو بنسب متفاوتة. وقد يرجع ذلك إلى التقدم الاقتصادي النسبي والتطور التقني والصناعي الذي شهدته دول المنطقة مؤخرا, مما أدى إلى تناقص الأهمية النسبية لليد العاملة في قطاع الزراعة وتحولها إلى القطاعات الأخرى [1] ، و يرجع هذا بالدرجة إلى تدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي إذ يتراوح دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية بين حوالي 3-9 أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي[2]، و تتفاوت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من دولة إلى أخرى ، حيث تتراوح هذه النسبة من 70% في اليمن و 65% في الصومال ، 59% في السودان، و 23.8 % في الجزائر ، لتنخفض إلى ما بين 0.6% و4% في دول الخليج[3].

و تتسم إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية بالانخفاض في معظم الدول التي لها موارد زراعية ، وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي من دولة إلى أخرى حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-5) :

تطور إنتاجية العمالة الزراعية في الدول العربية (الدولار)- الفترة 1995-2003-

ا		السنة					نسبة النمو	
	1995	2000	2001	2002	2003	النمو 2003/95%	النمو % 2003/02
مجموع الدول العربية	1541	1824	1857	1831	1934	25.5	5,6
الأردن	1569	907	922	989	1070	68.19	8,2
الامارات	14772	32846	33056	34919	36116	144	3,4
البحرين	13098	20213	19681	19060	20479	56	7,4
تونس	2326	2552	2441	2484	3354	44.2	35,0
الجزائر	1886	1820	2059	1968	2415	28.10	22,7
جيبوتي	62	66	67	68	71	14.5	4,8
السعودية	16340	17195	17139	17205	17193	5.2	-0,1
السودان	306	---	696	794	914	198	0,68
سورية	3474	3125	3361	3325	3123		0,91
العراق	3724	---	4370	4409	3245	-13	2,65

[1] نسرين زريق – مرجع سبق ذكره-

[2] التقرير العربي الموحد 2005 –ص07 بتصرف

[3] التقرير السنوي 2004 للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي /ص06.

قطر	---	---	16484	12431	13800	13.7	11,0
الكويت	12658	10531	11115	14076	15769	24.57	12,0
لبنان	15836	27397	29047	31553	33693	12.76	6,8
ليبيا	21858	26049	22252	10518	10994	50-	4,5
مصر	1182	1816	1647	158	1490	26.05	-4,4
المغرب	1153	1085	1238	1362	1729	49.95	27,0
موريتانيا	440	297	281	281	326	25.9-	16,1
اليمن	407	472	511	516	544	33.66	5,5

التقرير العربي الموحد 2005

الاحصائيات من 1996-إلى غاية 1999 غير متوفرة

--- المعطيات غير متوفرة

تحليل الجدول :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تفاوت في إنتاجية العمالة الزراعية و التي نعني بها (متوسط قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين) ، حيث بلغت أقصى قيمة في الامارات بـــ 36116 دولار، ثم لبنان 31553 دولار و 19060 في البحرين ، في حين تنخفض بشكل كبير وتنحصر مابين 914 دولارا و3354 دولارا في كل من السودان ، المغرب ، مصر ، سوريا ، تونس والجزائر والعراق ، وتتراوح ما بين 71 دولار و1069 دولار في الدول ذات موارد ضعيفة نسبيا مثل الأردن و موريتانيا واليمن وجيبوتي وبالرغم من هذا التباين الشاسع بين المتوسط العالمي الذي يبلغ 1197 دولار، إلا أن إنتاجية العامل الزراعي العربي مازالت بعيدة عن إنتاجية العامل الزراعي في أوروبا و أمريكا و التي يفوق فيها هذا المتوسط بنحو عشرة أضعاف المتوسط العربي[1] بفضل ما تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها من دعم معتبر، ويرجع هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل منها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية و مدى جودتها والعوامل المناخية إلى جانب البنية التحتية و التي تلعب دورا مهما في الإنتاج الزراعي ، و مدى قدرة وكفاءة المزارع و نصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ومن الأبحاث و المعلومات والارشاد و المكينات.

[1] أنظر تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003 "/ ص11.

كما يؤثر على مستوى إنتاجية العامل العوامل المناخية و الطبيعية غير المواتية ، والخلل في السياسات الزراعية غير الفعالة و السياسات السعرية التي تهتم ببعض المحاصيل فقط و التركيز على مصلحة المستهلك على حساب المزارع وعدم ضمانها لسعر ثابت للمنتجات الزراعية و هذا ما يؤثر على المستوى المعيشي للمزارع[1] مما يدفعه للعزوف عن هذا النشاط ، إلى جانب ضعف مستوى التعليم و الرعاية الصحية والاجتماعية لصغار المزارعين مما يؤدي إلى النزوح الريفي و الذي يخلق عدة مضاعفات سلبية أهمها الدمار الذي قد يلحق بالأرض الزراعية نظرا لإهمالها و تركها دون استغلال، و إغراق سوق العمل في المدينة بالأعداد الكبيرة من العمالة الهامشية ، مما يزيد من البطالة وانتشار الأعمال الهامشية إلى جانب الضغط على المرافق و الخدمات العامة ، إضافة إلى أضرار التلوث البيئي في المـــــــــــدن [2].

المطلب الثالث : المكننة والتقنية الزراعية

يعتبر استعمال الماكنات و التقنيات الحديثة من أهم العوامل التي أصبحت تتحكم في الإنتاج الزراعي في العالم ، لا سيما في عصر اصبحت تقاس فيه قوة الشعوب بامتلاك التقنيات والتكنولوجيات الحديثة ، و الدول العربية هي الأخرى تستخدم هذه الآلات و التقنيات من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وتحقيقها لهدف الأمن الغذائي ، وتشير التجارب و الخبرات التنموية الزراعية في الدول المتقدمة و النامية ، إلى أن معدلات النمو المحققة في القطاعات الزراعية مرهونة بالدرجة الأولى بالتحديث أو التطوير التقني الزراعي و التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة الضرورية لزيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية وتقليل مخاطر الانتاج الناشئة عن الظروف المناخية غير المواتية ، و الأمراض والآفات الزراعية والأوبئةالحيوانية ، والتي تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية ، وبالتالي تدهور دخول المزارعين[3].

أولا – معدلات استخدام المكننة الزراعية : يوضح مؤشر استخدام المكننة الزراعية بصفة عامة الأداء التقني لقطاع الزراعة معبرا عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار ، و قد قدر معدل استخدام الجرارات على المستوى العالمي بنحو 17.53 جرار مقابل 7.85 في الدول العربية ، أي ما يعادل 44% من نظيره العالمي ، و في سنة 2000 فقد قدر معدل المكننة في الوطن العربي بـــ 3 جرارات لكل 1000 من السكان الزراعيين ، في حين بلغ هذا المعدل 127 جرار لكل 1000 من

[1] صالح العصفور – مرجع سبق ذكره– ص12.

[2] التقرير العربي الموحد 2005 – مرجع سبق ذكره – ص08 بتصرف.

[3] التقرير العربي الموحد 2003 – الفصل الثالث القطاع الزراعي – ص 20.

السكان الزراعيين في الدول المتقدمة [1]، والتي تقدم دعما لا بأس به للقطاع الزراعي و من خلال هذه المقارنة يمكن التكهن بما ستجنيه الدول العربية من اتفاقيات الزراعة في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

و تتفاوت نسب استخدام المكننة في الدول العربية من دولة إلى أخرى ، حيث يفوق معدل استخدام المكننة المعدل العالمي في كل من فلسطين ، لبنان ، مصر و سوريا .كما يفوق معدل استخدام المكننة المعدل العربي في كل من الكويت ، الأدرن ، جيبوتي ، ليبيا ، الجزائر و العراق . وينخفض معدل استخدام المكننة عن 7 جرارات لكل 1000 هكتار في باقي الدول العربية[2] ، لهذا لابد على الدول العربية أن تضاعف جهودها من أجل تحسين معدلات استخدام المكننة التي تساعد على الزراعة الواسعة وفي وقت قصير.

ثانيا– التقنية الحيوية : تعتبر التقنية الحيوية أمرا ملحا لتطوير و تحسين الإنتاج و الإنتاجية الزراعية، لما تحققه للإنتاج الزراعي من تقدم هائل بفضل استخدام الآلة و الأسمدة و المبيدات الكيماوية.

و تعرف التقنيات الحيوية بأنها أي أسلوب تقني يستخدم كائنا حيا أو مواد مستمدة من الكائنات الحية لإنتاج (تحسين) منتجات نباتية أو حيوانية ، أو إنتاج كائنات دقيقة لاستخدامات معينة ، و تستخدم التقنيات الحيوية في تشخيص الأمراض و في الطب و العلاج و إنتاج الأدوية و اللقاحات الحيوانية وزرع الأجنة الحيوانية ، وفي مواجهة وعلاج بعض المخاطر والأضرار البيئية . ومن الطرق الأكثر استخداما في هذا المجال هي زراعة الأنسجة ، والأسمدة والمخصبات الحيوية ، و مواد و أساليب المكافحة ، و الطفرات الاصطناعية، ونقل الجينات مع إعادة تركيب الحامض النووي DAN وكذلك نقل الشفرات الوراثية في الحيوانات[3] .

و قد ساهمت التقانة الحديثة و تطبيقاتها في الدول الصناعية في تحقيق تطورات هامة شملت رصد العوامل المناخية والبيئية و الموارد الأرضية والمائية ، و مستلزمات الإنتاج ، وعمليات حفظ و تخزين المحاصيل، و التصنيع و التسويق ،وقد ساهمت التقانات الحيوية الحديثة في تمكين هذه الدول من دخول عالم المنافسة الشديدة في هذا المجال بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة .

---

[1] عبد الصاحب علوان " أزمة التنمية الزراعية العربية و مأزق الأمن الغذائي " مجلة المستقبل العربي / العدد 117 .2006-04-20/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1ABC23E-59A9-4B1F

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003 " ص12.

[3] التقرير العربي الموحد2002 – مرجع سبق ذكره- /ص49.

لكن الدول العربية مازالت كغيرها من الدول النامية في بداية الطريق في مجال تطبيق التقانات الحيوية في الزراعة كما أن جهود البحث و التطوير في هذا المجال ماتزال ضعيفة ، ولا تساهم في حل مشاكل الإنتاج و تحسين النوعية للمنتجات النباتية والحيوانية ، بسبب قلة الإمكانيات و حاجة هذه التقانات إلى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخبرات و التجهيزات الفنية ، وخضوع الكثير من البحوث الهامة وتطبيقاتها لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي يزيد من صعوبة الحصول على هذه التقانات في الدول العربية و خضوعها لقوانين حماية الملكية الفكرية[1] ، و قد قدرت واردات الدول العربية من الجرارات في سنة 2003حوالي 11273 جرار بقيمة 117431 ألف دولار ، كما بلغت الواردات من آلات ومعدات المزارع و الدواجن حوالي 181792 ألف دولار أمريكي أما الواردات من الأدوية البيطرية والمبيدات والأسمدة الفوسفاتية فقد قدرت بـــ 829058.85 ألف دولار [2] .

ورغم ارتفاع تكلفة الحصول على الآلات والتقنية الحديثة فقد أسهمت الدول العربية إسهاما واضحا خلال السنوات الأخيرة في تخصيص الاستثمارات اللازمة لاستغلال التقنية العلمية و تنسيق البحوث الزراعية للاستفادة من المعارف المكتسبة لإحداث تقنية عربية ، ثم العمل على تطويرها و تنميتها لمجابهة المشاكل والتحديات الزراعية بمناهج تتفق مع الظروف المحلية لكل دولة من جهة وقدرتها على الاستثمار من جهة أخرى ، ويتمثل استخدام التقانات الحيوية في البلدان العربي في بعض أساليب مكافحة الأمراض والآفات باستعمال طرق بيولوجية إلى جانب استخدام الأسمدة الكيماوية .و في بعض الدول العربية يجري إنتاج شتلات النخيل و الموز و الفراولة باستخدام طرق الزراعة النسيجية في بعض مراكز الأبحاث (الكويت)، وبعض المزارع التجارية و التصديرية للشركات . وهناك مجموعات بحثية في العديد من الدول العربية مثل مصر ، تونس، المغرب ، العراق ، الأردن ، سوريا، السودان والكويت ، رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية في البحوث الزراعية لاستخدام التقنيات الزراعية و النتائج الايجابية التي تم التوصل إليها كمستويات إنتاج القمح التي تم التوصل إليها في كل من مصر السعودية و سوريا و التي تضاهي أحيانا إنتاجية القمح في الدول الأوروبية ، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب و يعود ذلك لعدة أسباب منها [3]:

---

[1] التقرير العربي الموحد 2003 ص73 .

[2] محسوبة من خلال إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلد 24 القسم الثاني عشر.

[3] التقرير العربي الموحد 2000- الفصل الثالث – ص 47.

– كثرة مراكز البحوث الزراعية في البلدان العربية ، مما يولد صعوبة كبيرة في تنسيق البحوث وربطها بصفة فعالة بمجالات التعليم والارشاد و التدريب الزراعي.

–ضعف مساهمة القطاع الخاص في البحوث الزراعية

–كثرة العاملين في مراكز البحوث،والنقص الحاد في العناصر العلمية المؤهلة لذلك من جهة أخرى.

–ضعف المخصصات المالية ، و وسائل البحث المتاحة بالمقارنة مع الاستثمارات الضرورية لاستخدام التقنيات الحديثة و المتطورة في القطاع من قبل حكومات الدول المتقدمة ، إذ يقدر الانفاق المخصص للبحوث الزراعية في الدول العربية بحوالي 230 مليون دولار ، في حين يتعدى 85400 مليون دولار في الدول المتقدمة ، كما أن عدد الباحثين في مجال البحوث الزراعية في الوطن العربي (19 دوله) هو 6534 وفي الدول المتقدمة (22 دوله) هو 56376 [1] .

–ضعف التجهيزات العلمية والفنية و المختبرات المخصصة لهذا المجال [2].

–هجرة العناصر المميزة من الباحثين العرب إلى الخارج لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، بسبب عدم توافر البيئة العلمية و المهنية التي تحافظ على العلماء و الباحثين في هذا المجال [3] .

و هناك مجالات واسعة لتطبيق التقنيات الحيوية في الدول العربية لتكثيف الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي ، إذ أن الزيادة الحالية للمحاصيل الزراعية ترجع بالدرجة الأولى إلى اتساع المساحات المزروعة في حين لم تمثل الزيادة عن طريق التوسع الرأسي*خلال عقد التسعينيات سوى نسبة متواضعة قدرت بـــ 15% [4] .

---

[1] خالد سعد النجار مقال بعنوان " الرقص فوق سفينة تغرق " /htm11http://saaid.org/arabic. 2006/06/07

[2] علي ولد الشيخ – مرجع سبق ذكره–

[3] نفس المرجع

[4] التقرير العربي الموحد 2000 – مرجع سبق ذكره– ص41 .

* التوسع الرأسي : يقصد به الزيادة في الإنتاج في نفس المساحة مع استخدام أساليب متطورة.

المطلب الرابع : التعاون العربي في مجال الزراعة

تشير الكثير من الدراسات إلى أن التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضيا في العقود السابقة ، ولعل أكثر المؤشرات الدالة على ذلك الفجوة الغذائية التي يتم سدها من خارج الوطن العربي من خلال الاستيراد من العالم الخارجي و التي قاربت 30 مليار دولار العام 2000 [1] ، ومازالت في حدود 21 مليار دولار لسنة 2005 ، رغم ظهور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و وجود مجموعة من المؤسسات الانمائية التي من شأنها أن تحقق أداءا جيدا في مجال الزراعة في ظل ما يتوفر عليه الوطن العربي من موارد زراعية و موارد بشرية .

أولا – العمل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقد تم إقرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،وقد بدأت مع مطلع العام 1998 عملية التحرير التدريجي للتجارة العربية، ومع بداية العام 2005 بدأ التطبيق الفعلي للاتفاقية والتي تهدف إلى الوصول إلى نسبة تخفيض تبلغ 100 بالمائة بين 19 دولة عربية*بدأت تنفذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتكمن أهمي ة المنطقة في ما يمكن أن توفره من تأمين نوع من التوازنمن خلال التكامل و توحيد الأسواق العربية من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة تسمح بالاستفادة من التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا لدى الدول المتقدمة من جهة أخرى، ومن شأن هذه المنطقة أن تتيح للدول الأعضاء فرص اقتصادية لا تقدر بثمن ،وإتاحة التحرك بحرية للإنتاج العربي مع تطور غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية العربية،سيمر عبر بوابة الاستفادة من الميزات التفضيلية ،ومن انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والبشر بين الأقطار العربية المتجاورة ، وهذا من شأنه أن يدعم البلدان العربية في أي مفاوضات اقتصادية دولية، نظراً لتحسن المكانة المنتظر بالنسبة للاقتصاديات العربية.

– الرزنامة الزراعية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : و قد تظمنت هذه الرزنامة ما يلي[2]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد– مرجع سبق ذكره– ص 190

* الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس و السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، عمان ، فلسطين، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر و المغرب ، اليمن ،موريتانيا و الصومال .

[2] التقرير العربي الموحد 2005 " إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 1317 د.ع 59 بتاريخ 2006/02/19 .

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلعة تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية :

أ-السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1 ، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .

ب-السلع العربية التى أقر إعفاءها المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

2- تحدد مواسم الإنتاج "الرزنامة الزراعية" لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

3- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب فى إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية . وترفع إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للإطلاع عليها.

4- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعى البيطرى، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

ووفقا لقواعد الرزنامة الزراعية العربية المشتركة يمكن لأي دولة أن تدرج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة و لفترات زمنية لا تتعدى 40شهرا للسلع العشر ، هذا وقد بلغ عدد السلع العربية المدرجة في الرزنامة الزراعية 30 سلعة زراعية حتى سنة 2001 علما بأن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة الزراعية العربية و لايجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سبق ذكره- ص 162 .

و يتطلب متابعة تنفيذ الرزنامة الزراعية و تفعيلها ، بما يمكن المنتج الزراعي من الاستفادة منها وتصدير منتجاته إلى أسواق الدول العربية إعلانا دوريا مكثفا في الصحافة و أجهزة الاعلام المختلفة يتضمن بيانات عن السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية المشتركة و الرسوم الجمركية المفروضة عليها وفترات تطبيقها و الدول العربية المشاركة فيها ، والسلع التي تنتهي فترة مواسمها في تلك الفترة و السلع الزراعية الجديدة التي تدخل في الفترة المقبلة ، إضافة إلى بيانات حول أسعارها في مختلف الأسواق العربية ، بهدف إعلام المنتجين الزراعيين [1]. أنظر الملحق 03 .

و لكن على الرغم من التزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية إلا أنه في الواقع تحدث بعض التجاوزات من خلال للاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية و إنما تمتد للسلع الأخرى فهناك دول يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية، و في حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك[2].

ثانيا – أهم الهيئات العربية في مجال الزراعة

1– المنظمة العربية للتنمية الزراعية : تعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بيت الخبرة في المجال الزراعي [3]، إذ تعتبر هذه المنظمة أولى المنظمات إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، والأمانة العامة لمجلس وحدة الاستثمار العربية ، و الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي ، بالإضافة إلى العديد من الهيئات العربية المتخصصة و المؤسسات العربية الأخرى[4].

و تهدف المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[5] :

---

[1] التقرير العربي الموحد 2003– الفصل الثاني عشر ،– التعاون الاقتصادي العربي : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظرة عامة – مرجع سبق ذكره– ص 192

[2] عبد المطلب عبد الحميد –مرجع سبق ذكره –ص 163

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية aoad.org.www

[4] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره –ص 134

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الصفحة الأولى تعريف بالمنظمة .

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

وتتخذ المنظمة مجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها في مجال تنمية و تطوير قطاع الزراعة في البلدان العربية ، ومن بين هذه الوسائل نذكر ما يلي :

- جمع ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية من أجل استخدامها فيما يخدم التنمة الزراعية في البلدان العربية .

- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة ما يتعلق بما يلي:
- البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الإقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية.
- النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي والائتمان والإدارة المز رعيّ وتنمية المجتمع الريفي.
- صيانة الموارد الطبيعية وإتباع الطرق المحسنة في الإنتاج الزراعي.
- تحسين تجهيز الأغذية والمنتجات وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية.
- تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول العربية.
- العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي.

- متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.

- العمل بكل الوسائل المحلية والقومية على تنفيذ وتقييم المشروعات والبرامج الإنمائية واتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها.

وقد كان لجهود المنظمة التي بذلتها طيلة الثلاثة العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، في مجالات التنمية الزراعية المختلفة أثرها الإيجابي على مسارات التنمية الزراعية العربية، ومساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتنمية قطاعاتها الزراعية. كما كان للمنظمة على مدى مسيرة عملها المثمر، ومن خلال خطط قومية طموحة دعماً للتكامل الزراعي العربي المنشود لتحقيق الأمن الغذائي العربي، بصمات واضحة المعالم في تنسيق وتفعيل العمل التنموي العربي في شتى المجالات الزراعية. وحرصاً منها على مواكبة المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية وآثارها على الزراعة العربية لتلبية احتياجات التنمية الزراعية العربية، تعمل المنظمة خلال كل مرحلة من مراحل عملها على رصد ومتابعة مثل هذه المتغيرات وتحديد أولويات ومجالات عملها لتنسق وتتفاعل برامجها وأنشطتها مع ما يشهده العالم من تطورات سياسية واقتصادية وتقنية في شتى مجالات عملها خدمة لقضايا التنمية الزراعية العربية.

2- **الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي** : تأسست هذه الشركة سنة 1977 ، ويبلغ عدد أعضائها 19 دولة حيث تشارك كل دولة بنسبة معينة من رأس مال الشركة حيث بلغ رأس مالها 100.170.677 دينار كويتي ما يعادل 340مليون دولار أمريكي و وجهت نشاطها في الفترة 1977 -1984 إلى السودان ليمتد بعد ذلك في الفترة 1994-2006 إلى بقية الدول ، و تهدف هذه الهيئة بالدرجة الأولى إلى تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء مع مراعاة توفير أكبر قدر من الموارد الغذائية ، بالإضافة إلى زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء ، ويشمل نشاط هذه الهيئة مختلف مجالات النشاطات الزراعية بشقيه النباتي و الحيواني ، والتصنيع الزراعي والأعمال المرتبطة بها و المتفرعة عنها مثل الخدمات و المستلزمات الزراعية و الخزن، التصدير ، التسويق و توسيع التجارة العربية البينية بالإضافة إلى المساهمة في مشاريع البنية التحية ، ويمتد نشاط الهيئة إلى المجالات المعززة للاستثمار الزراعي كإجراء الأبحاث الزراعية التطبيقية والمساهمة في توفير التمويل اللازم

لذلك ، وتوسيع برامج نقل التقانات الزراعية الحديثة و النشر و التدريب و تنظيم اللقاءات الزراعية [1] ، كما تعمل على التعاون مع المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية و الوطنية العاملة في مجال الاستثمار والإنماء .

3 – **الشركة العربية للاستثمار** :تأسست هذه الشركة في جويلية 1974من قبل 15دولة عربية بهدف استثمار الأموال العربية لتنمية الموارد وهذا بالقيام بمشروعات إنتاجية في قطاعات مختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات والتجارة مما يعمل على دعم التعاون الاقتصادي العربي، كما قامت الشركة بدعم مجموعة من المشاريع الزراعية ، بتقديمها لتسهيلات ائتمانية،وبهذا فإن الشركة العربية للاستثمار قامت بإسهامات معتبرة في إطار تنمية القطاع الزراعي العربي.

رغم الآثار الايجابية يبقى أداء الزراعة قاصرا وعاجزا عن تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهذا ليس معناه أن هذه الشركة لم تلعب الدور المنوط بها بل بالعكس قامت بتمويل مشاريع زراعية في العديد من البلدان العربية، ولكن لا يمكن لوحدها أن تقوم بتمويل شامل للمشروعات الزراعية العربية بل يتطلب ذلك مجهودات كل البلدان العربية و مؤسساتها التمويلية التي تعتمد في إطار تمويل المشاريع المشتركة خاصة من قبل الدول ذات الدخول المرتفعة[2] .

بالإضافة إلى أهم المشروعات المشتركة في مجال الزراعة و التي سبق ذكرها فهناك مجموعة من المشاريع و التي بلغت حوالي 35 مشروعا و هي قليلة نوعا ما ، والتي ركزت معظمها على نشاطي التصنيع الزراعي و الإنتاج الحيواني لانخفاض التكاليف في هذين النشاطين في حين أن العائد مضمون فيهما، في حين أن إنتاج الحبوب باعتباره مهم جدا لتحقيق الأمن الغذائي فلم يحظ بالاهتمام الكافي، كما أن معظم هذه المشروعات هي مشروعات ثنائية و ليست جماعية تضم عدد لابأس من البلدان الأعضاء مما يساعد على الاستفادة الجماعية بتبادل الموارد المختلفة المتاحة – الأيدي العاملة ، رأس المال ، المناخ- و تبادل الخبرات، بحيث لم تتجاوز المشروعات الجماعية تسعة مشروعات .

[1] التقرير السنوي لسنة 2004 للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي/ ص 06

[2] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره – 258

المبحث الرابع : تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في البنيان الاقتصادي لأي دولة ، و هو ما يظهر بوضوح في موازين مدفوعات الدول ، إلى جانب أنها تعبر عن قوة وأداء الاقتصاد الوطني للدولة ، و تمثل التجارة في السلع الزراعية جزءا هاما من التجارة الخارجية ، باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي و مدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، و سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى دراسة وضعية الموازين الزراعية للدول العربية من خلال دراسة بنية الصادرات و الواردات .

المطلب الأول : أهمية التجارة الزراعية

تلعب التجارة الزراعية دورا هاما في الاقتصاد من خلال تحقيق مجموعة من الفوائد، ولكن من جهة أخرى يمكن تحمل بعض التكاليف و يمكن أن نوردها فيما يلي[1] :

- عدم قدرة دولة واحدة على إنتاج كافة المنتجات الزراعية الغذائية التي يحتاجها المستهلكون فيها.
- كما أن الدول التي يوجد فيها فائض في مجال إنتاج أو تصنيع سلعة غذائية ما ، تحاول تصديرها للحصول على عملات صعبة تساعد في استيراد سلع أخرى و لتخفيض العجز التجاري في ميزان مدفوعاتها.
- أن الدول ذات القدرات الانتاجية العالية تستطيع أن تعدل موازين مدفوعاتها لصالحها ، و بما يمثل لها السلاح القوي و الفعال في مواجهة سياسات الدول الأخرى الأقل قدرة بهدف تسييرها اقتصاديا و سياسيا في آن واحد.
- أن المستهلكين في هذه الدولة أو تلك قد يستهلكون كميات أقل أو أكثر من هذه السلعة الغذائية أو تلك ، الأمر الذي يحفز على تصدير ما يجب تصديره لعدم الحاجة إليه محليا أو استيراد ما يجب استيراده للحاجة القوية عليه محليا.
- و بالتالي فإن الدول تستورد تلك المنتجات الزراعية التي لا تستطيع انتاجها محليا لأسباب موضوعية كارتفاع التكلفة عند إنتاجها أو عدم صلاحية الأرض لإنتاجها أصلا.

[1] محمد عبيدات -مرجع سبق ذكره- ص232.

–إن بعض الدول تنتج هذه السلعة أو تلك لأنها تدر عليها ربحا معقولا و العكس صحيح ، ذلك أن بعض الدول تختار أن تتخصص في مجال هذا الإنتاج الزراعي أو ذاك لما يمثله أو يوفره التخصص في إنتاج سلعة غذائية معينة من وفورات و مزايا اقتصادية و مالية ، بالاضافة إلى بعض المزايا الاقتصادية الأخرى (كتوفر الأرض ، المناخ، العمالة، المهارات الادارية) ، والتي تجعل مرونة التسعير للمنتجات الزراعية النهائية لها عالية أو مريحة وذلك من ناحية أن تكاليف إنتاج و تسويق سلعة غذائية أو زراعية قد يكون معقولا بالمقارنة مع الايرادات.

و لكن هناك بعض الاعتبارات يجب معرفتها في إطار التجارة الزراعية ، ويمكن إيجازها فيما يلي[1] :

– لابد أن تكون عوائد التبادل التجاري أعلى من تكاليفه ، إلا في حالات محددة حيث تكون الأهداف المتوخاة سياسية.

– إن المزارعين أحيانا يتحملون تكاليف أعلى من اللازم و خاصة إذا كانت السياسات الحكومية ضد تصدير أية منتجات زراعية للبلدان الأخرى ، ويكون هذا التحمل من خلال إجبار المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة لإنجاح سياسات اقتصادية أو اجتماعية في أوقات و ظروف محددة المعالم.

– كما تؤثر ظروف التجارة الدولية في مجال الإنتاج الزراعي الغذائي على الكميات المنتجة و المصدرة من هذا البلد أو ذاك ، بالاضافة إلى درجة التنوع الكبيرة في المنتجات الزراعية المطلوبة وأسعارها من قبل المستهلكين المستهدفين في الأسواق الدولية.

– ومن الملاحظ كذلك أن الحاجة المتزايدة لاستيراد المنتجات الزراعية من قبل بعض الدول يؤدي إلى نوع من السيطرة الاقتصادية للدول المنتجة و المصدرة لهذه المنتجات ، ذلك أن استيراد مادة استراتيجية كالقمح قد تستخدم كسلاح سياسي فعال ضد هذه الدولة أو تلك ، وما أكثر الحالات التي استخدم فيها المنتجون القمح ، اللحوم ، الآرز ،السكر و غيرها ضد الدول المستوردة , مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى ضعف السيطرة في الدول المستوردة على سياستها و برامجها و في ميادين عديدة.

[1] محمد عبيدات – مرجع سبق ذكره- ص234 .

المطلب الثاني : الصادرات الزراعية العربية

تقدر الصادرات العربية الزراعية بـــــ (1%) من الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية [1] ، وتصدر الدول العربية مجموعة من المنتجات الزراعية المتنوعة ، وتختلف بنية الصادرات في الدول العربية من دولة إلى أخرى بحسب ظروفها المناخية وإمكانياتها الزراعية، أما عن التركيب السلعي للصادرات العربية فنلاحظ من خلال الجدول رقم 2-6 أن المنتجات الرئيسية المكونة للصادرات العربية هي منتجات الأسماك بالدرجة الأولى و يعود الفضل إلى طول الساحل العربي حيث تطل المنطقة العربية على عدة مسطحات مائية، وتنتج مجموعة من المحاصيل منها الفاكهة ، الألياف، الخضر ، و الزيوت النباتية ، و الحبوب ، الأغنام و الماعز .

أولا – الميزة التنافسية في السلع الزراعية :تختلف الميزة التنافسية و القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من قطر لآخر،حيث بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانات التكامل الزراعي العربي أن دول المغرب العربي عامة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات والطماطم والبطاطا و الثروة السمكية،بينما تتميز دول وادي النيل بميزة نسبية في إنتاج الثروة الحيوانية والقطن والطماطم والبطاطا والسمسم والفول السوداني و الأرز.أما دول المشرق العربي فتتمثل ميزتها النسبية في إنتاج القمح وبعض أصناف الخضروات والفاكهة والزهور ، بينما تتميز دول الخليج العربي في إنتاج الأسماك و بعض أصناف الخضروات و التمور ، بالاضافة إلى تربية الأغنام والدواجن[2].

و بالتركيز على دراسة التركيب السلعي للصادرات الزراعية العربية لكل قطر على حدى يتبين أن الدول العربية و على الرغم من تشابه هياكلها الإنتاجية والتسويقية تميل إلى التخصص في بعض الصادرات دون غيرها ، وذلك كما يلي :

---

[1] يونس الشميري"قطاعا الزراعة والصناعة العربيين .. التحديات وعضوية المنظمة العالمية للتجارة"http://www.raynews.net/2006-06-07 .

[2] " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"– مرجع سبق ذكره– ص45 .

الجدول رقم (2–6):الميزة التنافسية للدول العربية في تصدير السلع الزراعية

الدولة	المنتجات التي تكتسب فيها ميزة تنافسية
الأردن	– زيوت الطعام ، المعلبات الغذائية ، الخضار و الفاكهة الطازجة ، الحلويات ، الألبان، العسل ، بيض التفريخ، اللحوم المصنعة، زيت الزيتون، الزيتون و المخللات.
الامارات	– محاصيل الحبوب، الزيوت النباتية ، الخضر و الفواكه ، الأغنام ، الأسماك والألبان ومنتجاتها.
البحرين	– الزيوت النباتية ، الأسماك، إعادة تصدير الخضر و الفاكهة.
تونس	– زيت الزيتون ، التمور ، الحمضيات، الألبان والأسماك.
الجزائر	– الخضر و الفاكهة ، التمور ، زيت الزيتون و الزيتون.
السعودية	– الحيوانات الحية ، اللحوم، الألبان ومنتجاتها ، الأسماك ، الخضر و الفاكهة ، التمور والزيوت النباتية.
السودان	– الحبوب الزيتية ، الحيوانات الحية ، اللحوم الحمراء، السمسم ، الفول السوداني ، السكر ، الصمغ العربي ، الجلود والقطن.
سوريا	– القطن ، المعلبات و الألبان ، العسل ، الحلويات السكرية بأنواعها ، المخللات ، الزيتون و زيت الزيتون ، الحمضيات ، الخضر و الفواكه الطازجة و المجففة ، الدرنات، المربيات ، القطن.
عمان	التمور ، الأسماك ، بعض أنواع الخضر ، و الفواكه ، الأغنام.
فلسطين	–الخضر و الفاكهة ، زيت الزيتون ، الزيوت النباتية ، الحلويات و اللحوم المصنعة.
المغرب	–الخضر و الفاكهة ، الحمضيات ، التمور ، الزيتون و زيت الزيتون ، الأسماك والألبان.
لبنان	الخضر و الفاكهة ، العصائر ، المشروبات ، الحلويات ، المعلبات والمربيات، و الألبان.
ليبيا	– خضر و الفاكهة ، الفول السوداني ، التمور ، زيت الزيتون ، الجلود ، الصوف والعسل.
مصر	– الزيوت النباتية ، الفاكهة ، الخضروات ، العصائر ، المشروبات ، الحلويات ، المعلبات والمربيات، و الألبان ، اللحوم المصنعة ، السكر ، الدرنات ، الأرز ، الفول السوداني ، القطن و الجلود.
اليمن	الأسماك ، الخضروات والفواكه ، البطاطا ، البن و الأسماك
موريتانيا	الحيوانات الحية والأسماك بشكل خاص .

المصدر: دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ ص 74 .

ثانيا – تطور الصادرات العربية : عمليا لا تمثل الصادرات العربية من المنتجات الزراعية سوى 27.4 % من مجموع ما تستورده منها من الأسواق العالمية .

و تشير البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الصادرات الزراعية العربية سجلت معدل نمو قدر بـــ 8.8 % ما بين سنتي 2002 و2003 ، بعد أن حقق معدل نمو قدر بـــ 17 % ما بين سنتي 2001 و2002 ، ولكن عموما يبقى معدل نمو الصادرات العربية في السلع الزراعية متواضعا إذ قدر هذا الأخير في الفترة ما بين 1995 -2003 بـــ 4.6 % رغم الامكانيات المتاحة للدول العربية ، لتعظيم إنتاجها الزراعي و بالتالي تعظيم صادراتها[1] .ولا تمثل الصادرات الزراعية إلا نسبة قليلة من مجموع الصادرات العربية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-7) :

الصادرات الزراعية العربية إلى مجموع الصادرات العربية الكلية لسنتي 2003 –2004

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

البلد	الصادرات الكلية		الصادرات الزراعية		* نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	
	2003	2004	2003	2004	2003	2004
الأردن	3085.04	3256.96	468.01	931.81	15.17	28.6
الامارات	49597.00	49597.00	788.06	788.06	1.59	1.59
البحرين	6595.76	7478.56	144.39	117.88	2.19	1.57
تونس	8401.29	9677.67	994.26	1589.30	11.83	16.42
الجزائر	21474.61	32912.86	134.69	153.93	0.63	0.46
جيبوتي	170.00	170.00	17.39	17.39	10.23	10.23
السعودية	93360.29	126155.10	979.89	1324.05	1.05	1.04
السودان	2542.20	3777.76	391.61	566.76	14.17	15
سوريا	5699.76	5118.48	876.42	816.44	15.37	15.95
الصومال	96.00	96.00	12.10	12 .10	12.60	12.60

[1] التقرير العربي الموحد 2005 الفصل الثالث /ص 17

العراق	11035.00	11035.00	7.00	7.00	0.63	0.63
عمان	11620.29	13325.55	486.25	949.96	04.18	7.12
فلسطين	--	----	79.70	84.63	--	---
قطر	13186.29	18676.10	8.79	7.41	0.06	0.04
الكويت	14220.47	14220.47	127.91	127.91	0.9	0.68
لبنان	2185.78	1738.77	264.95	309.14	12.12	17.77
ليبيا	8385.00	8385.00	4.98	4.98	0.06	0.06
مصر	5889.92	7747.68	869.76	1241.66	14.76	16.02
المغرب	7870.04	7870.04	895.60	895.60	11.37	11.37
موريتانيا	272.16	272.16	172.02	172.02	63.20	63.20
اليمن	3722.33	4073.49	252.97	199.68	6.80	4.90
المجموع	**269409.23**	**325584.65**	**8222.13**	**10317.71**	**3.05**	**3.16**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلد العدد 24–و العدد25 – القسم العاشر

التعليق على الجدول

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات الزراعية العربية ضئيلة جدا بالنسبة للصادرات العربية الكلية إذ لا تتجاوز بشكل عام 3.16 % ، و لا تتجاوز في أحسن الأحوال 16% ماعدا في موريتانيا إذ تصل نسبة الصادرات الزراعية إلى 63% من مجموع الصادرات الموريتانية و يعود ارتفاع هذه النسبة إلى الاعتماد على تصدير الأسماك بشكل كبير ، و لكن كما ذكرنا أن المنتجات السمكية لا تندرج ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالزراعة ، و تقل هذه النسبة عن 1% في كل من الجزائر العراق ليبيا والكويت ، ولكن هناك نسب لا بأس بها في كل من السودان بـــ 14.17% و الأردن 15.17% و سوريا التي شهد قطاع الزراعة فيها تحسنا ملحوظا جدا قدر بـــ 15.37% و مصر 14.76% ، ولكن عموما يمكن الحكم على قطاع الزراعة في الدول العربية على أنه يشهد قصورا فيما يخص المشاركة في قيمة الصادرات العربية.

ويعود هذا القصور الذي تشهده الصادرات العربية عموما و الزراعية خصوصا إلى ضعف الإنتاج الزراعي للأسباب التي ذكرناها سابقا، بالاضافة إلى ضعف التسويق الزراعي في الدول العربية و الذي يعود إلى الأسباب التالية:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية .

و كذلك ضعف الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية التي تساعد على حماية المنتجات الزراعية لأطول فترة ممكنة مع الحفاظ على قيمتها الغذائية ، عن طريق التصبير و التجفيف و التعليب ، بحيث تعاني الكثير من الدول العربية في العديد من المواسم من عدم قدرتها على استيعاب الكميات الهائلة لبعض المنتجات الزراعية بسبب نقص الصناعات الغذائية ، حيث تعتبر الصناعات الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان. وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور. كما عملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية[1] :

–نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية .

–ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.

–تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

و بهذا يمكن القول أن تواضع حجم الصادرات العربية لا يرتبط بتواضع حجم الإنتاج في هذا القطاع فحسب ، بل يتأثر أيضا بالسياسات التسويقية للبلدان العربية و بمستوى الصناعات الغذائيةو التحويلية

[1] محمد محمد أمين – مرجع سبق ذكره–

للمنتجات الزراعية فيها ، دون إهمال بعض القيود التي تفرضها الدول المتقدمة خاصة على المنتجات الزراعية للدول النامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة، إلى جانب ضعف المبادلات العربية البينية .

المطلب الثالث: الواردات الزراعية العربية

تقدر الواردات الزراعية العربية بـــــ (06%) من الواردات الزراعية العالمية مقابل (1%) من نسبة الصادرات[1] ، لذا تعتبر الدول العربية مستوردا صافيا للسلع الزراعية حيث بلغ إجمالي الواردات الزراعية العربية سنة 1995 حوالي 23.457 مليون دولار ، لتصل في عام 2003 حوالي 30.048 مليون دولار أمريكي محققة معدل نمو في هذه الفترة قدر بـــ 3.1% ، و معدل نمو قدر بحوالي 1.9% مقارنة بالعام السابق، بحيث تحققت هذه الزيادة في الواردات من خلال ارتفاع واردات بعض الدول المستوردة الرئيسية كالسعودية بنسبة 12.7 % و بنسبة 3.5% في الجزائر ، و لبنان بنسبة 1.7% ، وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية لكل من تونس و عمان البحرين و مصر والسودان تراجعا تراوح بين 2.9% في البحرين ، و 26.2 % في السودان ، كما حققت الواردات الزراعية نموا في بعض الدول العربية التي يعتبر حجم وارداتها ضئيلا نوعا ما بالمقارنة مع بقية الدول مثل الأردن وسوريا و الصومال و قطر و اليمن زيادة تراوحت ما بين 2.1% في قطر ، و 27.2 % في الأردن ، ونتيجة لزيادة قيمة الصادرات الزراعية بمعدل أكبر من معدل النمو في قيمة الواردات الزراعية ، فقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 25.6% إلى حوالي 27.4% . و قد قدرت الواردات الزراعية العربية من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 18.7 مليار دولار بتراجعها بـــــ 1.7% من حيث القيمة و 5.6% من حيث الكمية مقارنة مع سنة 2002[2] ، و عموما فإن الواردات الزراعية العربية في تزايد مستمر من حيث الكمية بفعل النمو السكاني الذي لا يتناسب مع نمو إنتاج قطاع الزراعة ،ومن حيث القيمة بفعل ارتفاع الأسعار .

[1] يونس الشميري – مرجع سبق ذكره-.

[2] [2] التقرير العربي الموحد 2005 – ص 13 بتصرف .

أولا – هيكل الواردات الزراعية

و يمكن التطرق إلى هيكل الواردات الزراعية العربية من خلال الشكل رقم :

الشكل رقم 2–2 :

هيكل الواردات الزراعية العربية لسنة 2003

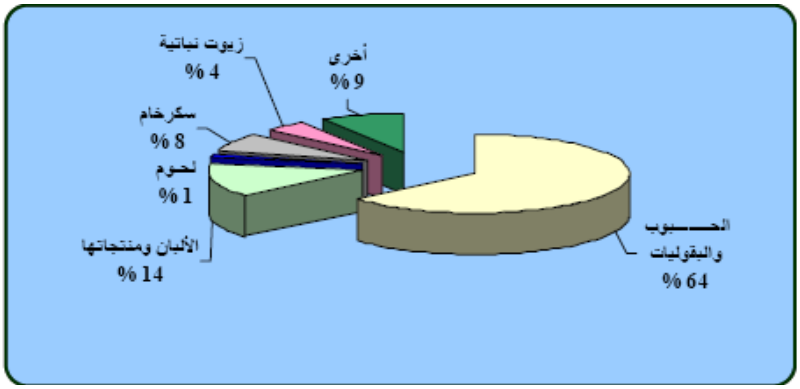

المصدر : التقرير العربي الموحد2005

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه على رأس الواردات الزراعية للبلدان العربية مجموعة الحبوب والبقوليات – وهي سلع أساسية – ، و التي تمثل حوالي 64 % من القيمة الاجمالية للواردات الزراعية وهي من المنتجات المدعمة بشكل كبير في دول الاتحاد الأوروبي ، وتأتي مجموعة الألبان و منتجاتها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية وتمثل 14% و التي عرفت هي الأخرى زيادة بنسبة 7.7% من حيث الكميات و بنسبة 7.4% من حيث القيمة ،وتأتي في المرحلة الثالثة السكر وقد قدرت قيمته بـــ8% ، و قد سجلت واردات السكر تراجعا من حيث القيمة و الكمية بـــ 7% و 0.8% على التوالي، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية في تلك الفترة 2002-2003 و لكن الآن من المؤكد أن واردات السكر من حيث القيمة قد ارتفعت بفعل ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية رغم زيادة إنتاجه في بعض الدول العربية كالسودان و مصر ولكن هذه الزيادة غير كافية،و تعتبر السعودية و الجزائر و مصر والعراق في مقدمة الدول العربية المستوردة للسكر حيث بلغت وارداتها حوالي ثلثي الواردات العربية من السكر. و تأتي الزيوت النباتية في المرتبة الرابعة بنسبة 4% و التي عرفت تراجعا من حيث الكمية و ارتفاعا في القيمة بـــ 3.9% و 10.6% على التوالي ، كما عرفت الواردات العربية

الأخرى في المجموعات الأخرى تطورات متباينة من حيث الكمية والقيمة ، وعموما تمثل واردات كل من السعودية ومصر والجزائر حوالي نصف قيمة الواردات الغذائية العربية [1] أنظر الملحق 1/4 .

و يعود ارتفاع قيمة الواردات الزراعية العربية إلى تركيبتها بالدرجة الأولى ، بحيث تتكون هذه الواردات من السلع الغذائية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع و المدعمة من قبل البلدان المتقدمة من جهة ، والتي لا يمكن الاستغناء عنها من جهة أخرى ، بالإضافة إلى تواضع قيمة الإنتاج الزراعي في الدول العربية للأسباب التي ذكرناها سابقا .

ثانيا – الفجوة بين الواردات و الصادرات الزراعية العربية : هناك فجوة واسعة بين الصادرات والواردات الزراعية العربية ، و عموما فإن هذه الفجوة سالبة دوما في معظم الدول العربية ، و ذلك نتيجة لارتفاع حجم الواردات عن حجم الصادرات الزراعية ، حيث عرف الميزان التجاري في سنة 2003 عجزا قدر 21827000دولار ، بعد أن كان هذا العجز في سنة 1995 حوالي 17711000دولار[2] ، ويتفاوت العجز في الميزان التجاري الزراعي من دولة إلى أخرى بحسب قدراتها الإنتاجية للمنتجات الزراعية و حجم وارداتها وكذا حجم صادراتها و عدد سكانها ، حيث سجلت السعودية حوالي 25.2 % من إجمالي العجز في الدول العربية ، وتليها الجزائر بنسبة 15.7% ، ثم الامارات 9.7% ، ومصر بـــ 8.2% .في حين سجلت كل من موريتانيا وسوريا فائضا . و يمكن التعرف على حجم هذه الفجوة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 2–3 : الفجوة بين الصادرات الزراعية والواردات الزراعية

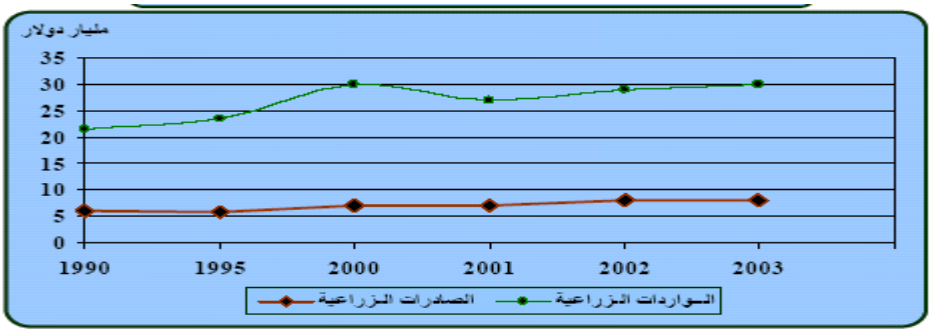

المصدر : التقرير العربي الموحد2005

[1] التقرير العربي الموحد 2005 – ص 15.

[2] التقرير العربي الموحد2004 –ص 13 بتصرف .

و يدل الشكل أعلاه أن حجم هذه الفجوة في الميزان التجاري الزراعي يدل على ثقل العبء الذي تتحمله وستتحمله الدول العربية فيما يخص التجارة الزراعية بصفة عامة، و الأمن الغذائي بصفة خاصة، كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الزراعة ووضع الميزان التجاري الزراعي، و يختلف حجم هذا العبء من دولة إلى أخرى باختلاف حجم العجز أو الفائض في الميزان التجاري فيها، حيث ارتفعت الفجوة الغذائية من حوالي 19,2 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 21 مليار دولار العام 2004 و تمثل الفجوة الغذائية حوالي 91,8% من قيمة العجز في الميزان التجاري الكلي للسلع الزراعية في الوطن العربي.انظر الملحق2/4 .

وهذا ما يجعل الدول العربية في موقف صعب من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بالأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأمور الهامة مثل[1] :

- التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية يعكس أهمية السلع الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة إلا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.
- طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية, وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق والتحكم في أسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة لترويض بعض الدول من قبل الدول المتقدمة .
- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

[1] المصطفى ولد سيدي محمد " تشخيص أزمة الأمن الغذائي " http://www.aljazeera.net/NR/exeres/- 20-04-2006

المطلب الرابع : التجارة الزراعية العربية البينية

لا تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 15% من التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية ،و هي بالتالي لا تعكس الامكانيات الفعلية للتبادل التجاري و التي يمكن تحقيقها من خلال إزالة التعريفات الجمركية و القيود الادارية [1].

و تتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية[2]، فقد سجلت عمان أكبر رقم فيما يخص التجارة الزراعية البينية في سنة 2003 قدر بـــ 7957305000دولار أمريكي،ثم سوريا بـــ 773334000دولار و تأتي الأردن في المرتبة الثالثة بـــ 625213000دولار في حين سجلت الجزائر وتونس 144338000دولار و266567000دولارعلى التوالي أما فلسطين لم تسجل سوى 8514000دولار [3]، و يرجع ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات من بينها مدى توفر فائض من السلع لغرض تصديرها أو وجود العجز الذي يتطلب الاستيراد ، بالاضافة إلى السياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية و الاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة التجارة الخارجية فيما بينها ، و يمكن توضيح قيمة التجارة الزراعية العربية البينية من خلال الجدول الموالي :

---

[1] عاطف السيد " الجات و العالم الثالث – دراسة تقويمية للجات و استراتيجية المواجهة – " مجموعة النيل العربية الطبعة 2002 – مصر-/ ص 196.

[2] التقرير العربي الموحد 2004- ص23 بتصرف

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – المجلد 24 – القسم الرابع عشر –الجدول 439
2006-05-20 www.aoad.org\AASY24\Chap14\Tab439.html

الجدول رقم(2-8) :

قيمة الواردات والصادرات و التجارة الزراعية العربية البينية خلال الفترة 2001 –2004

الوحدة : ألف دولار أمريكي

الدولة	2001			2002			2003			2004		
	الواردات الزراعية البينية	الصادرات الزراعية البينية	التجارة البينية الزراعية	اللواردات البينية الزراعية	الصادرات الزراعية البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات الزراعية البينية	الصادرات الزراعية البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات زراعية بينية	الصادرت زراعية بينية	تجارة زراعية بينية
الأردن	160902	297124	**458026**	190885	351914	**542799**	259376	356837	**625213**	338246	545238	**883484**
البحرين	156977	16526	**173503**	101926	16715	**118641**	117119	20675	**137794**	809496	2020	**82962**
تونس	70269	163573	**233842**	62677	221439	**284116**	78827	187740	**66567**	292196	168055	**260251**
الجزائر	25328	2634	**27962**	141868	31658	**173526**	124646	19692	**144338**	94627	28528	**123155**
السعودية	--	--	**--**	--	--	**--**	--	--	**--**	--	262201	**562201**
السودان	49800	131535	**181335**	2304	10692	**33732**	-	-	**-**	--	1822	**1822**
سوريا	67604	338974	**406578**	101890	662859	**764749**	169579	603755	**773334**	233360	553629	**786988**
عمان	165926	172814	**338740**	175374	132834	**308208**	518414	277291	**795705**	216630	290324	**506955**
فلسطين	--	5294	**5294**	2743	43606	**46349**	-	8514	**8514**	--	21047 –	**21047**
قطر	126506	2988	**129494**	148666	7414	**156080**	158204	8687	**166891**	215105	6160	**221265**
الكويت	262021	49928	**311949**	291325	57178	**348503**	-	-	**-**	--	-	--
لبنان	174196	86603	**260799**	163852	102287	**266139**	235676	126849	**362525**	251451	161090	**412541**
مصر	104227	177918	**282145**	104881	212432	**317313**	105672	216609	**322281**	90897	239905	**330802**
المغرب	20837	77258	**98095**	51748	113705	**165453**	-	-	**-**	--	--	--
موريتانيا	--	1958	**1958**	-	-	**-**	-	-	**-**	--	--	--
اليمن	150241	77953	**228194**	370835	98815	**469650**	215352	107611	**322963**	269350	107674	**377024**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية – المجلد **24** – القسم الرابع عشر " التجارة البينية الزراعية " الجدول **439** .

تحليل الجدول :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التجارة العربية الزراعية البينية متواضعة جدا، مقارنة بحجم الصادرات و الواردات الزراعية الكلية للدول العربية ، و يعود السبب في انخفاض مستوى التجارة العربية البينية الكلية بصفة عامة و الزراعية بصفة خاصة إلى عدة أسباب ، من بينها ارتباط الدول العربية بقوى اقتصادية خارجية كالاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ، فالعديد من الدول التي

تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط أصبحت ترتبط مع الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة ، ففي حالة التجارة في المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة يتبادل الاتحاد الأوروبي و الدول العربية الموقعة إعفاءات مختلفة تضمنت إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة للمنتجات الزراعية ، وهذا ما يقلل من فرص تحسين مستويات التجارة الزراعية العربية البينية ، حيث بلغت نسبة الصادرات العربية في سنة 1998 مثلا ربع الصادرات العربية الكلية و بلغت نسبة الواردات العربية من أقل من 40% من الواردات العربية الكلية .و يحتل اليابان المركز الثاني من حيث الصادرات العربية في حين تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث .

كما يمكن إرجاع ضعف التجارة العربية الزراعية البينية إلى ضعف الزراعة العربية وما يترتب من انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية على مستوى الوطن العربي وخاصة بالنسبة للحبوب والزيوت والسكر،مما أدى إلى خروج السلع الزراعية إلى حد كبير من دائرة التبادل التجاري بين البلدان العربية بعضها البعض[1].ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى تدني نسبة التجارة العربية البينية ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية مثل ضعف شبكات النقل والمواصلات ووسائل الاتصالات الحديثة،كذلك حالة التجزئة العربية والخلافات السياسية وضعف التنسيق فيما بين الدول العربية لها أثرها الكبير في ضعف التجارة العربية البينية،بالإضافة إلى عامل المحاكاة له أثره هو الآخر،حيث يفضل المستهلكون في البلدان العربية شراء مختلف السلع الاستهلاكية الواردة من البلدان الصناعية المتقدمة خاصة في ظل الشراكة الأورومتوسطية .

[1] الفونس عزيز – " الوطن العربي و مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة " مجلة الوطن العربي قضايا التنمية (العدد23) – مركز دراسات و بحوث الدول النامية – القاهرة 2002 /ص 181.

خلاصة الفصل

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الهامة في اقتصاديات الدول العربية والتي أصبحت جزءا من النظام التجاري العالمي بعد أن انضمت مجموعة لابأس بها إلى منظمة التجارة العالمية و هناك مجموعة من الدول في طريق الانضمام ، لكنها مهمة فيما يتعلق باتخاذ القرارات في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

و تتباين أهمية هذا القطاع من بلد لآخر بحسب إمكانيات كل بلد ، و عموما قدرت مساهمة قطاع الزراعة ب 7.7 % من الناتج القومي للبلدان العربية .

كما يشغل القطاع نسبة هامة من الأيدي العاملة ولكن بإنتاجية ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي، لذا فإن أداء هذا القطاع ما يزال متواضعا رغم توفر العديد من المقومات التي تساعد على تحسين أدائه كتنوع المناخ واتساع المساحات القابلة للزراعة لكنها غير مستغلة بشكل عقلاني،كما أنها تتعرض للتصحر والتلف.

و يتوفر الوطن العربية على موارد مائية و إن كانت قليلة نوعا ما يمكن استغلالها استغلالا أفضل لتحسين الإنتاج الزراعي الذي مازال ضعيف جدا ، إلى جانب هذا قلة استعمال المكننة و التقنية في عمليات الإنتاج بمختلف مراحلها ، بالاضافة إلى قلة الاستثمارات في مجال الزراعة .

وقد أثرت هذه الوضعية على تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية بحيث يعاني الميزان التجاري الزراعي من فجوة عميقة جدا 90%منها عبارة عن مواد غذائية أساسية، وتعود هذه الفجوة إلى كبر حجم الواردات مقارنة بالصادرات رغم أن البلدان العربية تكتسب بعض المزايا النسبية في إنتاج بعض المنتجات .

كما أن الإنتاج الزراعي متواضع من جهة ، وقلة مؤسسات الحفظ والتسويق من جهة ثانية، مما يؤدي إلى استهلاك نسبة كبيرة جدا من هذا الإنتاج في البلد المنتج له،كما أن التجارة العربية البينية كمنفذ للمنتجات الزراعية ضعيفة جدا مقارنة بالتجارة الكلية للبلدان العربية .

أما عن جانب الواردات فحجمها كبير جدا وهي عبارة عن مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها كالقمح ، السكر ، الألبان ، الزيوت و غيرها ، ومعظم هذه السلع عرفت ارتفاعا في الأسعار في الآونة الأخيرة .

وأخيرا يمكن القول أنه رغم توفر عوامل الإنتاج الزراعي إلا أن تجارة السلع الزراعية دون المستوى الممكن لأن إنتاج هذا القطاع مازال محدودا إلى جانب المعوقات التي تعاني منها صادرات الدول العربية في الدول المتقدمة ، و هو ما يدل على ما سيجنيه هذا القطاع من اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة ، **فما هي آثار هذه الاتفاقيات على تجارة السلع الزراعية للبلدان العربية ؟**

الفصل الثالث :
الآثار المحتملة على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

تمهيد

لاشك أن البلدان العربية ستتأثر باتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن قطاع الزراعة كباقي البلدان الأخرى، ومدى تأثرها سيتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب وضعيتها الاقتصادية و حالة قطاعها الزراعي ووضعية وارداتها و صادراتها .

و لمعرفة مدى تأثر الدول العربية باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حول الزراعة سلبا أو إيجابا، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتناول الآثار التي ستنجر عن اتفاقيات الزراعة على واردات وصادرات البلدان العربية سواءا السلبية أو الايجابية ،مع التطرق إلى حقيقة ما تعمل به الدول المتقدمة في الواقع حول تحرير تجارة السلع الزراعية ، لاسيما اتجاه وارداتها الزراعية من الدول النامية و العربية .

و في الأخير سنطرح بعض الاستراتيجيات الممكنة للحد قدر الإمكان من الآثار السلبية للاتفاقيات المذكورة أعلاه، و الاستفادة من الجوانب الايجابية للاتفاقية .

و قد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : المشاكل التجارية للدول العربية
- المبحث الثاني : الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية العربية
- المبحث الثالث : الآثار المحتملة على الواردات الزراعية العربية
- المبحث الرابع : الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة بشأن الزراعة

المبحث الأول : المشاكل التجارية للدول العربية

لتقدير حجم الخسائر و المكاسب التي ستجنيها الدول العربية من جراء اتفاقيات المنظمة سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مجموعة من المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية ، و عموما فإن الدول العربية تشترك في بعض المشاكل التجارية التي ستؤثر على تجارة المنتجات الزراعية بشكل مباشر ، و من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية نذكر مشكل الإغراق، الرسوم الجمركية وضغوطات أخرى.

و لكن قبل التطرق إلى المشاكل التي تعاني منها البلدان العربية لابد من التعرض إلى خصائص هذه البلدان باعتبارها دولا نامية غير قادرة على مواجهة ما تمارسه الدول المتقدمة من إجراءات و سياسات تضر بمصلحة الدول النامية ، و عموما يمكن اختصار خصائص هذه الدول فيما يلي:

المطلب الأول : بعض ملامح اقتصاديات الدول العربية

تتحد خصائص اقتصاديات البلدان النامية بوجه عام و العربية بوجه خاص ببعض الملامح التي ستنعكس على أوضاع هذه البلدان ، لاسيما بعد المتغيرات التي استحدثتها اتفاقيات الدول الأعضاء في الجات ، وبعدها المنظمة العالمية للتجارة ، و منها ما يلي 1:

طبيعة اقتصاديات الدول النامية و منها البلدان العربية وفقا لما اعترفت به كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) و البنك الدولي و سكرتارية الجات ستتأثر بمتغيرات التجارة الدولية في ظل اتفاقية الجات و ستكون مجموعة الدول الوحيدة في النظام الاقتصادي العالمي الحالي المتعرضة إلى خسائر صافية نتيجة اتفاقيات جولة أورجواي.

–تتصف الدول النامية بصورة عامة و الدول العربية بصورة خاصة أنها دول مستوردة للغذاء ، ويتجلى هذا الأمر في الدول العربية بارتفاع قيمة الفجوة الغذائية حاليا إلى أكثر من 20 مليار

[1] شهاب أحمد جاسم العنبكي " منظمة التجارة الدولية و أثرها على الميزان التجاري في اليمن " http://www.qada.gov.ye/mal.asp 2006-02-20

دولار حسب التقرير العربي لسنة 2005 ، وتتوقع بعض الدراسات أن هناك احتمال لارتفاع هذه الفجوة بشكل كبير جدا في السنوات المقبلة .

-من الأمور المتعارضة في هيكلة الانتاج و الاستهلاك لبعض الدول النامية بشكل عام و لم عظم الدول العربية بشكل خاص أن القمح يعد من أهم واردات هذه الدول ، وهو محور سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حاليا ، في حين نجد من جانب آخر من أهم صادرات تلك الدول هو(النفط) و هو لم تتناوله اتفاقات جولة أوروغواي و يقع خارج هذه الاتفاقات.و في الوقت الذي تنظم اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تحرير تجارة القمح عن طريق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، نجد أن الدول الصناعية الكبرى تسعى إلى تفكيك الاحتكار النفطي الذي تنظمه منظمة الأوبك سعيا وراء تخفيض أسعار النفط في حين أن تحرير تجارة القمح سيقود إلى ارتفاع أسعاره و بهذا ستتكبد هذه الدول خسارتين فادحتين الأولى انخفاض في وارداتها و ثانيهما ارتفاع في نفقاتها.

-إن سيطرة الدول العربية على التجارة السلعية في العالم لا تتجاوز من حيث الصادرات (باستثناء النفط) 3% من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم.وعدم قدرة المنتجات الزراعية للبلدان النامية على النفاذ إلى أسواق أمريكا و دول الاتحاد الأوروبي ،إذ أن دعم المنتجين الزراعيين في هذه البلدان قد مكنهم من إشباع احتياجات السوق المحلي[1].

- ضياع نصيب البلدان النامية و منها البلدان العربية من الأسواق العالمية ، إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي إلى تصدير الفوائض الزراعية بأسعار مدعومة تقل عن تكلفة الإنتاج التي تتحملها البلدان النامية رغم ما يتوافر لديها من الكفاءة و المزايا النسبية، ما حولها إلى دول مستوردة للمنتجات الزراعية و متلقية للمعونة الغذائية التي تقدمها البلدان المتقدمة بشروط صعبة.

-غزو أسواق البلدان النامية – البلدان العربية – ذاتها حيث اتجهت حكومات هذه البلدان إلى تفضيل الاستيراد و الحصول على المعونات من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد

[1] محمد عمر حماد أبو الدوح – مرجع سبق ذكره – ص48

الأوروبي ، بعد أن نجحتا في إرباك الأسواق العالمية و إفقاد الأسعار التنافسية القائمة على اعتبارات الكفاءة دورها في تخصيص و استخدام الموارد [1].

–تتصف السياسة الاقتصادية لغالبية الدول العربية بسيطرة الأسلوب الفردي في اتخاذ القرارات، وليس الأسلوب المؤسسي و ينعكس أثر ذلك في حالة من عدم الاستقرار في توجيه الاقتصاد القومي للدولة نسبة لما قد يتعرض إلى تغيير الأشخاص أو إلى حصول تقلبات في توجهاتهم الاقتصادية ، و هذا ما قد يصعب في حصول توافق مع سياسات تحرير التجارة الدولية الجديدة.

المطلب الثاني :مشكل الاغراق

أحرزت الجولات التجارية متعددة الأطراف تقدما كبيرا في تحرير المبادلات العالمية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية. لكن هذا التحرير غير كامل لأنه يعاني من ممارسات تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاديات البلدان النامية. وتعد سياسات مكافحة الإغراق في مقدمة هذه الممارسات.فالإغراق يسمح بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة ما إلى سوق دولة أخرى بسعر أقل من قيمتها العادية ، حسب نص المادة السادسة من الاتفاق العام للغات الذي اقتبسته اتفاقات أوروغواي[2] .

و لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط حتى يمكن إثبات الاغراق ، وتمثل هذه الشروط فيما يلي :

– **الشرط الأول:** على الدولة المستوردة تحديد حجم الإغراق الذي يصيبها ، ويتم ذلك بمقارنة السعر المحلي للسلعة مع سعرها المخصص للتصدير ، حيث يجب أن يكون الأول أقل من الثاني. وهنالك أسلوب آخر يتمثل بالمقارنة بين كلفة إنتاج السلعة في البلد المصدر مع سعر بيعها للخارج، ويمكن القول أنه يوجد إغراق إذا كانت قيمة كلفة الإنتاج أعلى من سعر البيع، ويسبب هذا النوع من الإغراق خسارة مؤقتة للمصدر بهدف احتكار سوق البلد المستورد لاحقا، الأمر الذي يربك العلاقات التجارية القائمة أساساً على المنافسة.

---

[1] محمد عمر حماد أبو الدوح – مرجع سبق ذكره- ص48

[2] صباح النعوش " المشاكل التجارية للدول العربية " http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1ABC23E-59A9-4B1F.2006-04-20/

– **الشرط الثاني:** على الدولة المستوردة إثبات الضرر الذي تتحمله، الضرر هو إذن الشرط الأساسي لتحريم الإغراق، ويبرر الإجراءات التجارية ضده. وعلى هذا الأساس ليست هنالك أي حكمة أو فائدة من مكافحته عند عدم وجود الضرر كأن لا تنتج الدولة المستوردة سلعة مماثلة حاليا أو في المستقبل المنظور،وهنا لا تستطيع الدول النامية إثبات الضرر.

– **الشرط الثالث:** يجب ألا يكون مبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة محل الإغراق أكبر من الفرق بين سعر استهلاك السلعة في الدولة المصدرة وسعرها في البلد المستورد، كما يتعين ألا تكون الرسوم منحازة، إذ لا يجوز فرضها على سلعة دولة دون سلعة مماثلة لدولة أخرى.

وتطبق سياسات مكافحة الإغراق في جميع أنحاء العالم، خاصة في الدول الصناعية الكبرى، ووفق التقرير السنوي الصادر في عام 2001 عن منظمة التجارة العالمية تم إحصاء 1121 إجراءً لمكافحة الإغراق في الدول الأعضاء، منها 336 في الولايات المتحدة و193 في بلدان الاتحاد الأوروبي و 88 في كندا، في هذه البلدان الصناعية بلغ المعدل العام للرسوم الجمركية أقل من 4%. أما أسعار الرسوم الخاصة بمكافحة الإغراق فقد وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 100%، – وهذا يعني أن الدول الصناعية الكبرى هي التي تنفذ سياسات مكافحة الإغراق في الغالب – وقد أثبتت هذه السياسات فاعليتها في الحد من استيراد كثير من السلع، ولا يزال المنتجون في هذه الدول يمارسون ضغوطًا على حكوماتهم بغية الإبقاء عليها، ولو على حساب المستهلكين الذين أصابهم ضرر كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة، بسبب هذه الضغوط المستمرة، يزداد عدد الإجراءات سنويًا[1].

فالملاحظ أن العديد من إجراءات مكافحة الاغراق تتم بين الدول المتقدمة إلا أن أغلبية الاجراءات تتم ضد المصدرين من الدول النامية ، ففي العام 1996 ومن بين 239 حالة إغراق مبلغ عنها إلى المنظمة العالمية للتجارة كانت 143 حالة منها موجهة ضد البلدان النامية و البلدان التي تمر بحالة تحول [2].

لكن المشكلة أن الدول العربية لا تعتمد على سياسات مكافحة الإغراق إلا نادرًا ، في حين أنها تعاني من هذه السياسات المتبعة في الدول الصناعية الكبرى، لذلك تصبح سلبياتها بالنسبة لها أكبر بكثير من

---

[1] بدون كاتب "العرب و منظمة التجارة العالمية " على الشبكة " http://www.islammemo.cc/somet/one_News13 . 2006-01-30

[2] هشام يوسف – " الوطن العربي و مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة " مجلة الوطن العربي قضايا التنمية (العدد23) – مركز دراسات و بحوث الدول النامية – القاهرة 2002 ص151.

إيجابياتها ، و على العكس فإن المستفيد و المستخدم الرئيسي لإجراءات مكافحة الإغراق سواء قبل نشوء منظمة التجارة العالمية أو بعد نشوءها هي البلدان الصناعية ، سواءا فيما بينها أو بصورة أساسية تجاه صادرات البلدان النامية إليها[1] ، وهذا ما يجعل اتفاقيات مكافحة الاغراق تؤثر سلبا على الدول العربية و تعتبر قضية الإغراق من القضايا التي تشكل خطرا على اقتصاديات الدول العربية و خاصة الزراعية [2] ، في حين أن هذه السياسة تستخدم كوسيلة في يد البلدان المتقدمة للحد من واردات الدول النامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة.

إذ يتعين على الدول العربية وبقية البلدان النامية التنسيق فيما بينها في إطار منظمة التجارة العالمية بهدف الحد من تلك السياسات ومنح صلاحيات حقيقية لجهاز فض المنازعات في تقدير درجة الضرر. كما يجب إجراء دراسة دقيقة لمقارنة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالدول المصدرة بسبب مكافحة الإغراق مع الضرر المماثل الذي يلحق بالدول المستوردة بسبب الإغراق، فليس من الإنصاف أن تقتصر قواعد منظمة التجارة العالمية على الضرر الذي تتحمله البلدان الصناعية دون النظر إلى الضرر الذي يصيب الدول النامية.

المطلب الثالث : الضغوط لزيادة أجور العمال " الاغراق الاجتماعي " :

و يحدث الإغراق بالمفهوم الوارد في المادة التاسعة من الاتفاق العام للج ات نتيجة للسياسات التجارية التي تنتهجها شركات القطاع الخاص بتقليص أسعار سلعها المصدرة، وبالتالي تصل هذه السلع إلى السوق العالمية بأسعار منخفضة. وربما تتحمل هذه الشركات خسارة مؤقتة غايتها كسب الأسواق الخارجية، وقد تصل السلع إلى هذه الأسواق بأسعار متدنية دون تأثير من قبل تلك السياسات عندما تكون كلفة الإنتاج في البلد المصدر أقل من مثيلتها في البلد المستورد نظرا لتباين مستوى المعيشة أو لاختلاف قوانين العمل فيهما، في هذه الحالة تنتفي احتمالات التصدير بخسارة، ولكن في الحالتين تباع السلع للبلدان المستوردة بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار السلع المماثلة المنتجة فيها، عندئذ تتراجع صناعاتها ويتدهور مستوى عمالتها، وهكذا ظهر تعبير الإغراق الاجتماعي الذي استخدم لأول مرة من قبل البرلمان الأوربي

[1] د عبد الواحد العفوري- مرجع سبق ذكره –ص 147 .

[2] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره –ص236 .

في بداية عام 1994. والواقع أن هذا المصطلح غير علمي، لأن العملية التجارية لا تقع تحت طائلة الإغراق إلا في حالة واحدة وهي التصدير بسعر يقل عن السعر المحلي السائد في البلد المنتج وفق تعريف المادة السادسة من الجات، أما إذا كان السعر المحلي لسلعة معينة يعادل سعرها عند التصدير فلا يوجد إغراق رغم كون هذه السلعة رخيصة الثمن في البلد المستورد قياسا بالسلعة المماثلة المنتجة فيه[1].

و من المعلوم أن التكلفة الكلية لساعة العمل في البلدان الصناعية أعلى من كلفتها في البلدان النامية، ففي عام 1995 بلغ معدل كلفة ساعة العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأمريكية 17.2 دولارًا، وترتفع أو تنخفض في البلدان الصناعية الكبرى الأخرى بنسبة 20% تقريبًا مقارنة بالولايات المتحدة، في حين بلغت كلفة ساعة العمل أقل من دولار واحد في الدول النامية بما فيها غالبية البلدان العربية حسب تقرير الاقتصاد العالمي لعام 1998 الصادر عن مركز الدراسات والمعلومات الدولية بباريس.

ولأن تكلفة العمل تعتبر من عناصر السعر يصبح مستوى أسعار السلع المماثلة مرتفعًا في الدول الصناعية ومنخفضًا في البلدان النامية، عندئذ تظهر مشاكل القدرة التنافسية في التجارة العالمية، خاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارة فنية عالية كصناعة الملابس و كذلك الحال في قطاع الزراعة الذي يعرف بأن تكلفة العمل فيه منخفضة جدا في البلدان العربية ، مما يسمح لها أحيانا باكتساب بعض المزايا النسبية في تصدير بعض السلع ، في حين لا تستطيع حكومات البلدان الصناعية تقليص أجور عمالها لارتباط مثل هذه القرارات بسوق العمل وبالعلاقات بين النقابات التي لا تسمح بتخفيض الأجور أو حصرها عند مستوى معين ، و في نفس الوقت لا تستطيع المطالبة برفع أجور العمال في البلدان النامية ؛ لأن ذلك يعتمد على خصوصيات كل بلد ، وهذا ما يخلق هوة لابأس بها فيما يخص مستويات الأجور التي تمثل تكلفة حقيقة في عمليات الانتاج خاصة في ظل فرض معدلات ضريبية مرتفعة جدا في البلدان المتقدمة أما بالنسبة للدول العربية فإن معدلات الضريبية منخفضة و أحيانا منعدمة تماما إلى جانب انخفاض أسعار الوقود ، و هذا ما يؤدي إلى فجوة كبيرة فيما يخص تكاليف الانتاج بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية و منها العربية ، وحينئذ لا يبق أمام البلدان المتقدمة إلا استغلال مبادئ ومفاهيم عامة تتعلق بحقوق الإنسان والعمال والحرية النقابية وتحريم تشغيل الأطفال، إنها طريقة غير مباشرة تسمح بزيادة أجور العمال فتتقلص

[1] صباح النعوش " المشاكل التجارية للدول العربية " مجلة المستقبل العربي على الموقع الالكتروني
2006-04-20/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1ABC23E-59A9-4B1F

الهوة بين كلفة الأجور في الدول النامية وكلفة الأجورفي الدول الصناعية ، وبالتالي تتراجع القدرة التنافسية لسلع البلدان النامية.

وقد أيد هذا التوجه النفعي البحت للدول الكبرى أنه من خلال قمة الدول السبع الكبرى المنعقد في نهاية يونيو 1996 بمدينة ليون الفرنسية، حيث سيطرت فكرة مؤداها أن التقدم التجاري لبعض بلدان جنوب شرق آسيا كان على حساب تزايد البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي في الدول الصناعية، ولأن الآلية لتحقيق الأغراض والأهداف التجارية موجودة وجاهزة، فقد طلبت المجموعة الأوربية من منظمة التجارة العالمية تبني الإجراءات الكفيلة باحترام الحقوق الاجتماعية للعمل كما تدع يهذه الأخيرة ، لأنها جزء من حقوق الإنسان التي تسري على جميع الدول بغض النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية _توصية المجلس الأوروبي رقم 1308 بتاريخ 7 نوفمبر 1996- ، وتعتقد المجموعة الأوربية أن تجاهل هذه الحقوق يقود إلى إفساد مبدأ التبادل الحر وإبطال مشروعيته، وترى تناقضًا بين موافقة منظمة التجارة العالمية على حقوق الملكية الفكرية ومعارضتها لحقوق العمال.

ويقول الخبراء أنه في حالة استجابة البلدان النامية و منها العربية لمطالب الدول الصناعية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية, وعلى افتراض أن هذه الحقوق سوف تؤدي إلى ارتفاع الأجور سوف تفقد الدول العربية الميزة الأساسية لتجارتها الخارجية ، عندئذ تتدهور صادراتها وتهرب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الصناعات التحويلية ، أما إن لم تؤدِّ المطالبة بهذه الحقوق إلى زيادة الأجور فسوف تجد الدول الصناعية مختلف الذرائع لمقاضاة البلدان النامية أمام جهاز فض المنازعات التجارية[1].

المطلب الرابع : الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك

الهدف الأساسي لجولة أوروغواي وكذلك الجولات السابقة إلغاء القدر الممكن من القيود الكمية تدريجيا بتحويلها إلى رسوم جمركية في المرحلة الأولى ، ويتعين في المرحلة الثانية تقليص أسعار هذه الرسوم بنسب تختلف حسب السلع ودرجة التقدم الاقتصادي للدولة، بهذه الطريقة يتم تحرير التجارة العالمية، بيد أن هذه الطريقة التي تنسجم مع المعطيات المالية والتجارية للدول الصناعية مضرة باقتصاديات البلدان النامية

[1] بدون كاتب "العرب و منظمة التجارة العالمية " على الشبكة
. 2006-01- 30/ http://www.islammemo.cc/somet/one_News13.asp?IdNews

بما فيها العربية، كما أنها غير كافية لتحرير تجارة هذه البلدان نظرا لوجود ضرائب أخرى تعرقل صادراتها, تختلف الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن هبوط الرسوم الجمركية وفق درجة اعتماد الميزانية العامة عليها.

ففي الدول الصناعية الكبرى لا تتجاوز حصيلة الرسوم الجمركية 1% من إيراداتها العامة، في حين أنها تساهم بأكثر من 15% من الإيرادات العامة لغالبية البلدان النامية. في عام 1999 بلغت حصيلة الرسوم الجمركية في الدول العربية 7.6% من الإيرادات الكلية للميزانية و 15.5% من الإيرادات العامة غير الضريبية. وعلى هذا الأساس لا يقود تحرير التجارة الخارجية إلى إحداث ضرر كبير بالمالية العامة للمجموعة الأولى، وذلك على عكس المجموعة الثانية. ويصبح من الضروري مواجهة انخفاض الإيرادات العامة بالضغط على النفقات ذات الطابع الاجتماعي، عندئذ يرتفع معدل البطالة ويهبط مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض، وهذا ما حدث للدول العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي تحث عليها منظمة التجارة العالمية.

وأمام هذا الوضع لا بد من تعويض الخسارة المالية بمكاسب تجارية، بيد أن تحقيق هذه المكاسب غير مؤكد، نظرا لضعف مرونة الإنتاج في الكثير من الدول العربية ولوجود قيود تجارية خارجية كسياسات مكافحة الإغراق، من هذا الجانب تصبح سلبيات النظام التجاري العالمي أكبر من إيجابياته. ولا بد من التذكير بالبيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بسنغافورة عام 1996، فقد عبر ممثلو البلدان الأقل نموا عن تذمرهم وخيبة أملهم من النتائج التي حصلت عليها بلدانهم التي قلصت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات استجابة لمتطلبات النظام التجاري العالمي، فهبطت بشدة إيرادات الميزانية العامة، في حين لم يتحسن مركز الميزان التجاري بسبب عدم ارتفاع الصادرات، أي قدمت هذه البلدان تنازلات دون أن تحصل على مكاسب أو على الأقل كانت تنازلاتها أكبر بكثير من مكاسبها.

أما الضرائب على الاستهلاك كالضريبة على القيمة المضافة فإن أهميتها المالية في ميزانيات الدول الصناعية كبيرة جدا ، ويؤدي تقليصها إلى اختلال مالي لا يعالج إلا بزيادة الضرائب المباشرة كالضريبة على دخول الأفراد والضريبة على الشركات، ويصعب تبني هذا الأسلوب لأسباب سياسية.

وعلى عكس القيود الكمية لا تمنع الرسوم الجمركية من دخول السلع إلى الدولة المستوردة بل تقود إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب نقل عبء الرسوم من المستوردين إلى المستهلكين، والضرائب على الاستهلاك تؤدى بالضبط إلى هذه النتيجة نفسها وتؤثر تأثيرا بالغا على التجارة العالمية، ففي فرنسا على سبيل المثال يخضع الوقود لضغط ضريبي قدره 83% من سعر الاستهلاك، يتأتى هذا الضغط من الضريبة الداخلية على المنتجات النفطية ومن الضريبة على القيمة المضافة، نتيجة لهذا العبء المرتفع أصبحت المنتجات النفطية مهمة جدا لميزانية الدولة ولا توجد سلعة أخرى تضاهيها من حيث مكانتها الضريبية والمالية، في عام 1998 بلغت إيرادات الضرائب المفروضة على هذه المنتجات 195 مليار فرنك وباتت تعادل نفقات خمس وزارات، الداخلية والخارجية والزراعة والصناعة والثقافة. يعادل هذا المبلغ تقريبا مجموع الإيرادات العامة في الإمارات وقطر والأردن وسوريا والمغرب وتونس ، ولا توجد أية نية لتخفيف العبء الذي يتحمله المستهلكون سواء ارتفعت أسعار النفط الخام أم انخفضت. ولا يقتصر ارتفاع الضغط الضريبي على فرنسا بل يشمل جميع بلدان الاتحاد الأوروبي[1] ، الأمر الذي يؤثر على التجارة العربية بصفة عامة سواءا في قطاع الزراعة أو في قطاعات أخرى،لاسيما للبلدان العربية المصدرة للنفط كالسعودية والجزائرو الكويت وغيرها.

[1] صباح النعوش " المشكل التجارية للدول العربية " على الموقع http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1ABC23E-59A9-4B1F /2006-04-20

المبحث الثاني : الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية العربية

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الأكثر تأثرا باتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية، لاسيما وأن هذه الأخيرة تتميز بعجز ميزانها الزراعي ، رغم أن هناك من يرى أن اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة سيكفل للدول العربية مرونة كافية للاستفادة منها في الوقت الحاضر و في المستقبل [1]، ولكن ستظهر هذه الآثار من خلال جانبي الصادرات و الواردات ، وعليه سنتناول من خلال هذا المبحث الآثار والمشاكل التي تعاني منها الصادرات العربية للوصول إلى الأسواق العالمية من جراء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، و لكن الآثار الايجابية أو السلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعية لن تكون ملموسة بشكل فوري و لا يمكننا الجزم فيها ، إذ ما زال العديد من الموضوعات في الملف الزراعي خاضعة للتفاوض لذا فإنه من الصعب القول أن الأثر النهائي لنتائج جولة الدوحة للتنمية فيما يخص قطاع الزراعة يمكن قياسه أو استبيانه [2] بشكل حاسم ، لاسيما و أنه حتى نهاية أفريل من العام 2006 لم يتم تحديد الطرائق التي يتم بها إلغاء الدعم سواءا على الصادرات أو دعم منتجي الأقطان ، غير أننا يمكن تقدير الآثار من خلال واقع الصادرات الزراعية العربية من خلال عدة جوانب ، أهمها :

المطلب الأول : أثر رفع الدعم المحلي

إن رفع الدعم الذي تقدمة البلدان الصناعية الكبرى و على رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للسلع الزراعية قد يساعد البلدان العربية على اكتساب قدرة للمنافسة في هذا القطاع ، إذا ما تمكنت من الدخول إلى أسواق هذه البلدان ، والتمتع بحق الدولة الأولى بالرعاية كونها دولا نامية – مع مراعاة مصالح الدول النامية من قبل الدول المتقدمة — كما تنص عليه اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، لأن تكلفة الإنتاج للسلع الزراعية في الدول النامية و العربية بالنسبة للمزارع أكثر ملاءمة منها في الدول الصناعية[3]، لأن الدول العربية تقدم دعما محدودا لمزارعيها و لصادراتها الزراعية أو منعدما أحيانا ، في حين

---

[1] Mohamed Adam - Arabe" Agriculture and the WTO Trad Negotiation Opportunies and Challenenges" journal of Agricultural Investment /The Arab Authority for Agricultural Investment and DevelopmentN°03/p04.

[2] تقرير صادر عن اتحادات المصدرين المصريين بعنوان" المفاوضات الجديدة حول الزراعة في منظمة التجارة العالمية " على الموقع http/ik.ahram.org 20-01-2006.

[3] ياسر زغيب " اتفاقيات الجات بين النشأة و التطور و الأهداف منافع ومخاطر " دار الندى– بيروت–لبنان/ طبعة 1999 ص 72.

أن الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة مرتفع جدا ، الأمر الذي يكسبها ميزة تنافسية في إنتاج بعض المنتجات الزراعية التي لا يمكنها أن تكتسب فيها هذه الميزة لولا الدعم المقدم من قبل حكومات هذه الدول[1] ، وبرفع الدعم فإن أسعار المنتجات الزراعية للدول النامية لا ترتفع بقدر ما ترتفع أسعار منتجات الدول التي تقدم دعما كبيرا جدا ، و هذا ما يمثل دعما حقيقيا للدول العربية لزيادة إنتاجها الزراعي وتحسينه – خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على قطاع الزراعة بشكل كبير من حيث الصادرات ، دون أن نهمل الدول المستوردة للسلع الزراعية الأساسية بكميات معتبرة لأنها ستتأثر هي الأخرى – مما يؤدي إلى إنعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول العربية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة و خاصة الحبوب، اللحوم ، ومنتجات الألبان لأن ارتفاع أسعار تلك المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا و بالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية والعربية على تنمية وزيادة الإنتاج [2]من أجل الاستهلاك المحلي و كذا من أجل التصدير، لا سيما و أنها تملك من المؤهلات ما يمكنها من ذلك، ففتح أسواق الدول الصناعية يمثل دعما حقيقيا لميزان المدفوعات للدول النامية ومنها العربية ، مما يساعد على استيراد ما يلزمها من وسائل الانتاج و السلع الاستهلاكية بدون أن يشكل ذلك ضغوطا على اقتصاديات هذه الدول .

كما ستستفيد بعض الدول العربية المصدرة للقطن كمصر من إلغاء برنامجي قروض التسويق و تأمين المحاصيل المقدم خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار القطن في الأسواق العالمية و يؤثر سلبا على الدول العربية المستوردة له.

ولكن يبقى هذا الاحتمال نسبيا بسبب الدعم الذي مازالت تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها رغم اتفاقيات المنظمة و يمكن إدراك ذلك بسهولة لأنه منذ دخول الزراعة في برنامج منظمة التجارة العالمية أي ما بين عامي 1995و2005 كان من المفترض أن تخفض الدول المتقدمة المساعدات الزراعية بنسبة 25%، ولكنها ـــــ خلافاً للأمر ـــــ زادت الأموال التي يتلقاها المزارعون، وزادت الإعانات بعد أن غيرت شكل توزيعها . فالمزارعون في الدول النامية ومنها العربية يكافحون لكسب دولار في اليوم، بينما

[1] Michel Ranelli ct.ob. /p74

[2] عاطف السيد " الجات والعالم الثالث – دراسة تقويمية للجات و استراتيجية المواجهة –" مجموعة النيل العربية–مصر/ الطبعة 2002 ص149.

تقدم الدول الغنية لمزارعيها مساعدات تبلغ بليون دولار في اليوم كما تحصل البقرة في الاتحاد الأوروبي على دعم يقدر بدولارين في اليوم أما في اليابان تحصل على دعم يقدر بـــ 7.5 دولار يوميا [1] ، إذ مازال حجم وضخامة الدعم الزراعي في الدول المتقدمة لا يزال يحول دون انخفاضه بالشكل المطلوب الذي يسمح للإنتاج المحلي للبلدان العربية بظروف تنافسية عادلة [2]،و خير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي كأكبر مصدر لمادة السكر يرفض رفع الدعم المقدم لمزارعي السكر و يدافع عن هذا الموقف بحجة أن ذلك مساعدة للدول النامية لاستيراد السكر بالأسعار المدعمة و المنخفضة .

كما يمكن للدول المتقدمة التحايل على ما يرد في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة والانتقال فيما بين الصناديق كما سبق و تناولناه في الفصل الثاني ،إذ يمكن للدول المتقدمة أن تحتفظ بمعدلات دعم مرتفعة لبعض المنتجات المهمة لأن نسبة التخفيض تسري على المقياس الاجمالي للدعم إذ يمكن الوصول إلى الدعم المطلوب بتخفيض كبير بالنسبة للسلع الغير مهمة مع الاحتفاظ بدعم السلع المهمة[3].

المطلب الثاني : أثر رفع دعم الصاردات

رغم أن دعم الصادرات من النقاط الهامة في مفاوضات الزراعة إلا أنه لا يزال قائما رغم أنه تم الاتفاق من خلال مؤتمر هونغ 2005 على إلغاء دعم الصادرات تدريجيا ، و لكن الأثر الايجابي لهذا الاتفاق يبقى محدودا لأنه بإمكان الدول المتقدمة القيام بإزالة دعم الصادرات على بعض المنتجات بشكل فوري، و لكن المنتجات ذات الأهمية ستأخذ وقت أطول حتى يتم إزالة الدعم عنها [4]، كما أن تمديد فترة إلغاء دعم الصادرات إلى غاية سنة 2013 بمثابة ربح للوقت بالنسبة للدول المتقدمة لتقديم أكبر دعم ممكن

---

[1] إبراهيم زعبر " هونغ كونغ : مؤتمر منظمة التجارة العالمية – الهوة تزداد اتساعا بين الشمال و الجنوب –" 2006/01/06 http://www.syriancp.org/ar/ssha3b/ssh126/05.htm

[2] عاطف السيد – مرجع سبق ذكره- ص 196.

[3] Cnuced ,Rapport du Commerce et de developpement; New york ;geneve,Nations unies 1994.p33

[4] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" – ص 63 /مرجع سبق ذكره.

لصادراتها في هذه الفترة من جهة و العمل على السيطرة على الأسواق الزراعية للدول النامية و العربية ، كما جرى هناك خلاف كبير في مناقشات المفوضية الأوروبية حول السياسة الفلاحية المشتركة حول إعادة توطين المساعدات –وهذه العبارة تعني التحايل و الحفاظ على الدعم المقدم و لكن في صورة جديدة- من أجل حماية المزارعين و ضمان الاستثمار في السلع الغذائية وتم التوصل إلى تحديد ميزانية لهذا الغرض بما قيمته 862.4 مليار أورو خلال الفترة 2007-2013 إلا أن البعض يراها غير كافية [1]، و هذا ما يحد من استفادة الدول العربية من فتح منافذ الدول المتقدمة لمنتجاتها، رغم أن الأعضاء قد اتفقوا على السماح باستمرار العمل بالمادة رقم 4-9 التي تتيح للدول النامية منح دعم تصديري لخفض تكاليف التسويق والشحن والنقل المحلي والدولي، لمدة 5 سنوات من الوقت المقرر لإنهاء الدعم التصديري ككل أي إلى العام 2018[2] .

وهناك مشكل آخر يتعلق بزيادة حجم الصادرات العربية و المتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، بحيث أن الدول العربية تستورد الآلات و المعدات الزراعية بكميات معتبرة ، إلى جانب استيراد الأبحاث و التقنيات الزراعية الجديدة من أجل تطوير إنتاجها الزراعي كما ونوعا ، إلا أن هذا سيكون مكلفا جدا لاسيما وأن حقوق الملكية الفكرية تحتكرها كبرى الشركات العالمية و تفرض عليها حماية كبيرة من أجل الحفاظ على احتكارها و إبقائها حصرا على الدول المتقدمة، بحيث أن الإنتاج الزراعي يحتاج إلى مدخلات أو مستلزمات إنتاج أو سلع وسيطة وهذه المستلزمات في معظمها غير متوافرة محليا، أي أنها تستورد باستمرار مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلى و يخفض و يلغي أحيانا فرص التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ، إذ أن الوطن العربي يستورد الكثير من الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية وهذه كلها تدخل في تكلفة الإنتاج التي تحد من حجم الصادرات نحوالأسواق الخارجية.

و ستتأثر الدول العربية بشكل خاص الدول النفطية و التي تقدم دعما معتبرا نوعا ما للمزارعين يقدر بـــــحوالي 40% من إجمالي تكاليف الإنتاج ، لأنها ستكون مطالبة بتخفيض هذا الدعم طبقا لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وبالتالي فإن رفع الدعم قد يلغي الميزة النسبية و التي كانت تتمتع بها

[1] Colette Thomas OMC –UE ;le non-dit de l'agriculturehttp/www.rfi.fr /actufr 09-05-2006

[2] سعيد سويد النصيبي – آثار إلغاء دعم الزراعة على دول التعاون في مفاوضات التجارة العالمية – 2006-03-26 http://www.alkhaleej.ae/index.cfm

بعض المحاصيل مثل القمح في ظل الدعم مما قد يؤدي إلى الإحجام عن زراعتها ، و الذي يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل كهدف معلن من قبل تلك الدول [1] ، لاسيما و أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية تعتمد على عوامل ساكنة مثل المناخ ،توفر الري ، كما أن القدرة الإنتاجية متواضعة مما يدل على انخفاض مرونة عرض الإنتاج الزراعي في الدول العربية .

المطلب الثالث : أثر خفض التعريفات الجمركية و تحديد الحصص الكمية والموسمية

من المفترض أن الصادرات العربية ستعرف نموا ملحوظا لاسيما بعد النتائج التي توصل إليها مؤتمر هونغ كونغ حول إزالة دعم الصادرات الزراعية تدريجيا إلى غاية سنة 2013 إلى جانب ما نصت عليه اتفاقات منظمة التجارة العالمية من تخفيض للرسوم الجمركية و غير الجمركية ،فحسب توقعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية ستستفيد من تحرير أسواق البلدان المتقدمة المستوردة للسلع الزراعية نتيجة تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية كما تدعي البلدان المتقدمة وفتح الأسواق أمام البلدان النامية ، كما ستستفيد البلدان العربية من قواعد ضبط التعامل فيما بينها ،ومن وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتمادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الدولية[2]. إلا أن هذا الأمر مشكوك فيه لأن تحويل القيود الغير التعريفية إلى قيود تعريفية ، قد أدى حسب بعض الدراسات إلى مستوى حماية أعلى مما كان من قبل ، وقد لا يكون لهذا التخفيض أثر ملموس في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية[3] –منها العربية –، إذ تعاني الدول العربية من مشكل ارتفاع التعريفات الجمركية المفروضة على صادراتها الزراعية من قبل الدول المتقدمة، والتي تستعملها هذه الأخيرة بمعدلات مرتفعة ، بحيث أن التخفيضات على التعريفات و الحواجز التجارية التي توصلت إليها اتفاقية الجات على السلع الزراعية المصنعة ما تزال غير كافية ، بينما بقي مبدأ ممارسة التعريفة التصاعدية الذي يعني زيادة التعريفة مع كل مرحلة تصنيعية [4]، متجاوزة بذلك ما تنص عليه اتفاقيات المنظمة كما

---

[1] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره- ص285

[2] التقرير العربي الموحد لسنة 2002 /ص 76 .

[3] Cnuced ,Rapport du Commerce et de developpement op .cit p133

[4] عاطف السيد- مرجع سبق ذكره- ص196 .

سبقنا وتناولناه في الفصل السابق كمعوق رئيسي يواجه صادرات الدول النامية وهذه المعدلات المرتفعة تفرض من أجل حماية المنتجين المحليين ، والحفاظ على مستويات الرفاهية في تلك الدول[1]، مما يحد من حجم صادرات الدول العربية .

مع العلم أن الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية محدود جدا وفي معظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية, لأن هذه الدول تعد من أكبر مستوردي الحبوب و عليه لا يمكن أن تضاعف صادراتها، كما يرى البعض أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستعطي للمنتجات الزراعية العربية قدرة تمكنها من أن تنافس من الناحية السعرية في أسواق الدول الغنية ، الأمر الذي سيترتب عنه دفع ثمن أكبر لما تستورده لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي على اثر رفع الدعم عوض أن تخصص هذه الأموال لتشجيع الصادرات، رغم الاعتقاد السائد بأن التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية قد يساعد الصادرات الزراعية على النفاذ إلى الأسواق العالمية إلا أن هذا سيبقى نسبيا بسبب المعوقات التي تتعلق بالحصص الكمية و الموسمية للمنتجات الزراعية و التي تفرضها الدول المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر من أهم أشكال القيود الكمية التي تعيق التجارة الزراعية للدول النامية و منها العربية باتجاه أسواق البلدان المتقدمة ، ونظرا لطبيعة المنتجات الزراعية خاصة في الدول النامية ، و التي يستلزم تسويقها خلال مواسمها التقليدية و ارتباط أنماط الاستهلاك بتلك المواسم بسبب القيود الكمية المرتبطة بالمواسم الزراعية ، يتسبب ذلك في خسارة المنتجين الزراعيين في الدول النامية بشكل عام و العربية بشكل خاص لفرص تصديرية كبيرة مما يضطرهم إلى التخلص من فوائض إنتاجهم في أوجه غير مربحة في غالب الأحيان كبيع إنتاجهم للمصانع التي تنتج المعلبات و العصائر و مرتكزاتها بأسعار منخفضة ، ولا يتوقف الأمر عند التزامات الدول المتقدمة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، بل يتم التعامل بذات الأسلوب حتى في الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين بعض الدول المتقدمة و الدول النامية و العربية ، وعلى وجه الخصوص

[1] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" –ص 48 –مرجع سبق ذكره– بتصرف

اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية[1]،ففي مجال السلع الزراعية فان اتفاقات الشراكة لا تقرر مبدأ حرية النفاذ الى السوق الأوروبية بل ان الصادرات الزراعية العربية ستبقى خاضعة لقيود شديدة [2].

و إلى جانب هذه النقاط هناك نقطة مهمة و هي استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات و اعتبارها سلعا صناعية ، مما يعني أنها لا تستفيد إلا من تخفيض التعريفة الجمركية ، فيما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية ، و هذا في غير صالح الدول العربية لأن منتجات الأسماك تتصدر قائمة المنتجات التصديرية لدى عدد من الدول العربية خاصة موريتانيا و المغرب [3].

و من جانب آخر ستتأثر إيرادات بعض الدول العربية ، التي تعتمد بشكل كبير على الرسوم الجمركية كمصدر رئيسي لإيراداتها ، فهناك العديد من الدول العربية ينحصر (95%) من رسومها الجمركية على المنتجات الزراعية بمعدلات متدنية جداً، مثل (البحرين، الأردن، مصر، وعمان [4])، و هذا ما يؤدي زيادة ضرائب جديدة نتيجة انخفاض عائدات هذه الدول من الرسوم الجمركية.

المطلب الرابع :أثر المعايير البيئية

إن إصرار الدول المتقدمة و على رأسها الاتحاد الأوروبي على تطبيق المعايير البيئية بمستوى مرتفع غير آبهة بمدى التكلفة و قدرات الدول النامية و منها الدول العربية ، ومناداة الاتحاد الأوروبي بمبدأ الوقاية والذي يعني المنع أفضل من العلاج لما في العلاج من تكلفة وإنفاق ، سينعكس لا محالة على نفاذ المنتجات الزراعية للدول العربية إلى أسواق الدول المتقدمة و التي تستعمل هذا العائق لعدم قدرتها على تطبيق الحد الأدنى من الحماية ، رغم أن إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري قد تضمن آثار التدابير البيئية على النفاذ إلى

---

[1] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" --مرجع سبق ذكره- ص 4 بتصرف

[2] عصام الزعيم " منطقة التجارة العربية الكبرى أهميتها للاندماج و الانماء الاقتصادي " www.damascusbar.org /2006/02/25

[3] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره- ص 285 .

[4] يونس الشميري " قطاعا الزراعة والصناعة العربيين ... التحديات و عضوية المنظمة العالمية للتجارة "
http://www.raynews.net/index.p 2006-06-07

الأسواق ، خاصة ما يتعلق بالدول النامية والأقل نموا و ما يؤدي إليه ذلك من تشوهات تجارية أو تخفيضها لمنافع تصيب التجارة و البيئة و التنمية.

و من انعكاسات التدابير البيئية على الدول العربية أن الدول العربية تواجه نقصا كبيرا فيما يخص المؤسسات الخاصة بالمتطلبات البيئية ، و الأمر الأكثر تأثير هو أنها تواجه بعوائق عديدة من قبل البلدان المتقدمة لاسيما دول الاتحاد الأوروبي ، على الرغم من سعيها لتعزيز قدراتها التنافسية و تحسين نفاذ منتجاتها إلى الأسواق ، فالكثير من الدول العربية تواجه مشاكل خاصة بطرق التغليف و التعليب الصحي والجيد و المواد المستخدمة التي يمكن إعادة تصنيعها، و مشاكل تتعلق بإجراءات أخرى تزيد من التكلفة وتقلل من القدرة التصديرية كالاجراءات الخاصة بوضع العلامات البيئية و أخرى لإعلام المستهلك بكافة المعلومات الخاصة بتركيبة المنتج و كيفية استعماله وحفظه ،و كذلك نظام الضرائب في الدول الصناعية الكبرى و الذي يميز ضد منتجات الدول النامية ، إذ تصل النسبة المفروضة على منتجاتها أربع مرات أكثر من الضرائب المفروضة على منتجاتها فيما بينها[1] .

و من ناحية أخرى قامت دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر من أهم أسواق الدول العربية بتطبيق برامج بيئية و اجتماعية خاصة جدا ، و التي أعدتها منظمات المزارعين و تجار التجزئة و المستوردين مثل قواعد الممارسة الزراعية الجيدة و هي عبارة عن نظام لتأكيد جودة المنتج و نظام خاص بتوحيد أساليب الإنتاج الزراعي كأحد أهم أسس التجارة ،و يهتم هذا النظام بصحة وسلامة الغذاء و بالعمال (مزرعة، تعبئة ، نقل ، تخزين) ، وكذلك بالبيئة . و لكي يتمكن المصدر من التصدير إلى هذه الدول لابد له من القيام بالتسجيل للحصول على هذه الشهادة و التي يتطلب الحصول عليها المرور بخطوات متعددة من تسجيل و إشراف و رقابة وتتبع و اختيار للأصناف و الأصول الوراثية و البذور و طرق الري و التسميد واهتماما بالبيئة و نظافة المزرعة و محطات التعبئة و الاحتفاظ بالسجلات مما يحد من مقدرة العديد من الشركات العربية على التصدير إلى الأسواق الأوروبية نظرا لصغر حجمها و محدودية مواردها من جهة ولتوفر أسواق عربية و غير عربية يمكن دخولها دون الحاجة إلى ما سبق من جهة أخرى.و إذا ما تم تجاوز ما سبق ذكره سابقا ، فسرعان ما تصطدم الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية بخط دفاع ثان أكثر

[1] إبراهيم زعبر –مرجع سبق ذكره–

ارتفاعا و صلابة يتمثل في الجوانب الخاصة بمعايير الجودة و المواصفات و السلامة الصحية و الرقابة الخاصة بالأمراض و المعاملات الكيماوية و الهرمونية ،و الظروف و الخصائص العامة و التي لا تتعلق بالمنتج في حد ذاته و إنما بواقع الإنتاج و حقوله و مراكز التعبئة و التجهيز و مواصفاتها و مواد التعبئة,و إلى غير ذلك من العوامل و المعاملات المتعلقة بما قبل و ما بعد الحصاد التي تبالغ قوانين السوق الأوروبية–و بخاصة ما استحدث منها مؤخرا–في معاييرها و مدى صرامة الالتزام بها[1]

المطلب الخامس : أثر الاتفاقيات الخاصة بالمعايير الفنية و تدابير الصحة و الصحة النباتية

لقد شرعت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قيام الدول الأعضاء بتطبيق لوائح خاصة بها على مستورداتها من الدول الأخرى بهدف حماية البيئة أو السلامة العامة أو صحة الإنسان و الحيوان و النبات ، و تتوزع النصوص التي تسمح بتطبيق المعايير ذات العلاقة بالسلامة بين عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كاتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية و اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة .إذ يحق لأي دولة الاعتراض على أي من المواصفات الفنية أو المعايير المذكورة إذا لم تستند إلى الأسس العلمية المعروفة و حتى بموجب اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية .

ورغم أن المنظمة منحت إعفاء مؤقت للبلدان النامية من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة، و الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب و المتوسط [2]، لكن مازالت صادرات الدول العربية تعاني من مجموعة من المعوقات، و ترتبط بعض المعوقات باستعمال قوانين الصحة والصحة النباتية وقوانين الحجر الزراعي من قبل الدول المتقدمة كحواجز و قيود غير جمركية على الواردات الزراعية ، حيث تشترط دول الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق اللوائح الصارمة على المنتجات الطازجة خاصة الخضروات و الفاكهة ، وتطبق دول الاتحاد معايير متناسقة و متشددة جدا فيما بينها لضمان سلامة الأغذية المستوردة ، و لكن يحق لكل دولة أن تضع الشروط الصحية و الفنية التي تراها

[1] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"ص50– مرجع سبق ذكره–

[2] محمد متناوي –مرجع سبق ذكره– سنة2003 /ص134 .

مناسبة لصناعتها المحلية مما يخضع السلع العربية إلى معايير مزدوجة عند دخولها إلى الأسواق الأوروبية مما يشكل عائقا قويا أمام الصادرات العربية ، و هذا بدوره يعطي ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة فيما بين دول الاتحاد الأوروبي خاصة على منافستها للدول العربية لكون الأولى تنتقل بين كافة دول الاتحاد و بدون رقابة إلا في حالات معينة ، كما قد تخضع المنتجات المستوردة من الدول العربية للفحص عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى أخرى.

و تطبق هذه المعايير على الواردات الزراعية من قبل الدول المتقدمة على الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير منتجاتها إليها ، وإذا تمت عملية التصدير من قبل المستوردين المحليين ففي هذه الحالة يكون المستورد هو المسؤول عن سلامة المنتجات الزراعية ، مما يدفع به إلى ممارسة ضغوطات على المصدرين ، ولكون غالبية شركات تصدير المنتجات الزراعية في الدول العربية من الحجم الصغير ، فإن فرض مثل هذه الضغوطات و الضمانات يعتبر عاملا محددا لقدرة معظم هذه الشركات على اختراق أسواق الدول المتقدمة و خاصة الأسواق الأوروبية التي تعتبر من أهم أسواق الدول العربية من جهة و تطبق قواعد صارمة من جهة أخرى . كما أن الدول المتقدمة قد تستخدم هذه الإجراءات لحماية المستهلك فيها و لكنها في الحقيقة كسبيل من سبل السياسة الحمائية المنتهجة ، فعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بحظر استيراد الأسماك من بعض الدول الإفريقية مثل كينيا و مدغشقر عندما ظهرت الكوليرا هناك تحت ذريعة احتمال انتقال الكوليرا في صادرات الأسماك و ظل الاتحاد الأوروبي يماطل في أعقاب ثبوت عدم وجود احتمالات الكوليرا من خلال صادرات الأسماك[1].

وإذا أضفنا إلى ما سبق عنصر الجودة الذي يتحقق بدرجة أكبر في البلدان الغنية, دون منتجات البلدان الفقيرة والنامية والذي يرجع بنفس الدرجة بصفة أساسية لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بدرجات شديدة في هذه الدول ويصعب عل ى الدول العربية م واكبتها،ومن ثم يكاد يكون من الشاق منافستها في الأسواق الأجنبية فضلا عن أسواقها المحلية [2]. كما قد يؤثر التطور التكنولوجي في مجالات عديدة الى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة الأيدي العاملة في الدول النامية و منها العربية ,

[1] هشام يوسف " النظام التجاري الدولي و العولمة و الدول النامية " مجلة الوطن العربي قضايا التنمية العدد 23 القاهرة 2002 / مركز دراسات وبحوث الدول النامية ص ص131.

[2] بدون كاتب "21 مليار دولار الفجوة الغذائية في المنطقة العربية" http://www.al-watan.com/dat 20-02-2006 .

وسوف تواجه الدول العربية التي تتخصص في تصدير المواد الخام (الزراعية والمعدنية) أو تعتمد على التصدير على أساس انخفاض تكلفة الأيدي العاملة تحديات كبيرة نتيجة لتأثير عامل التطور العلمي المطرد الذي لم يعد يقتصر على قطاع الإنتاج الصناعي, بل امتد أيضا إلى قطاع الإنتاج الزراعي بتأثير التطور العلمي في استخدام الهندسة الوراثية في استنباط أنواع جديدة من البذور عالية المحصول واستحداث وسائل جديدة للري مع تطوير صناعة الأسمدة ، خاصة أن الأبحاث الزراعية تحظى بدعم كبير من الدول المتقدمة كما يصنف هذا الدعم بالدعم الغير المشوه للتجارة الخارجية مما يسمح لهذه الدول بإنفاق مبالغ هائلة في هذا المجال وهذا ما يحد أيضا من الصادرات الزراعية العربية .

كما لا يمكن في هذه الحالة تجاهل المعوقات الخاصة بالمنتجات المعدلة وراثيا ، فقد أصبحت الدول مؤخرا تولي اهتماما كبيرا بهذا الموضوع ، وقد تضمن التشريع الجديد للاتحاد الأوروبي معوقات بهذا الشأن، و قد تكون ذات تكلفة باهظة على كاهل الدول العربية فيما يخص إعادة النظر ببنود وشروط التشريعات الخاصة بالغذاء و المنتجات المعدلة وراثيا و تقصي المعلومات حول الأغذية المشتقة من مكونات معدلة وراثيا[1].حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المعدلة الوراثيا بهدف التقليل من دخول هذه المنتجات إلى أسواق الدول الأعضاء فيه ، فمنذ عام 1998 منع الاتحاد الأوروبي استيراد المحاصيل الزراعية المعدلة وراثيا أو زراعتها داخل دول الاتحاد الخمس عشرة ، مما يمثل ذلك حظرا لدخول منتجات بعض الدول .

إن الصادرات العربية تواجه العديد من المعوقات في الأسواق الخارجية و خاصة الأوروبية التي تعتبر من أهم أسواق المنتجات العربية و من أهم المصدرين للدول العربية بالمنتجات الزراعية ، و السبب في ذلك خاصة:

–تشدد المواصفات ومتطلبات البيئة الفنية المطبقة خاصة في دول الاتحاد الأوروبي.

[1] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" -مرجع سبق ذكره- ص50

- إجراءات الصحة و الصحة النباتية ، و التي تفرض متطلبات كثيرة لضمان سلامة المنتجات الزراعية إلى جانب متطلبات التعبئة و البيان و الحفظ ، و ضمان خلو المنتجات من المواد المحورة أو المعدلة جينيا.

-المنافسة الشديدة التي تواجهها المنتجات الزراعية العربية من قبل الدول المتقدمة ، وبعض الدول النامية مثل الهند و البرازيل اللتان أصبحتا تمثلان فاعلا قويا فيما يخص تجارة السلع الزراعية .

-إلى جانب فقدان الامتيازات التي كانت تجنيها الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك الأول للدول العربية في المعاملات التجارية ، مما يؤدي إلى تآكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتحديد الدول الأوروبية ، فهناك اتفاقيات تعاون ثنائية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل من المغرب ، تونس ، سوريا ، مصر ، الأردن ، البحرين ، الجزائر، لبنان تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا ، منها الاعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى و لا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها يؤدي إلى ضعف المركز التنافسي لتلك الدول في مواجهة الدول الأخرى وبالتالي إلى حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة و التي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة [1].

رغم المشاكل و المعوقات التي تواجهها الصادرات العربية و التي تحول دون دخولها إلى أسواق جديدة ، وأحيانا تحد من الأسواق القائمة ، ولكن يمكن لهذه البلدان أن تستفيد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة من خلال مجموعة من النقاط الهامة التي تؤثر إيجابا على الصادرات العربية ، نذكر منها :

- قد يؤدي تخفيض التعريفات الجمركية من حيث المبدأ إلى زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المحمية كالسوق الأوروبية.

[1] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره- ص287.

– سيقلل تخفيض مستويات الدعم المحلي من الميزات الممنوحة للمزارع في الدول المتقدمة و الذي يحظى بدعم كبير جدا ، مما سينعكس على زيادة تنافسية المنتجات الزراعية العربية في أسواق البلدان المتقدمة خاصة الأسواق الأوروبية ، و تجدر الاشارة إلى أن أغلب الدول العربية لا تقوم بتقديم الدعم المحلي ، أما الدول التي تقدم الدعم فإنها دعمها محدود مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة،من دعم لمزارعيها و مصدريها في مجال المنتجات الزراعية.

– سيعمل تخفيض دعم الصادرات إلى تصحيح الأسعار الدولية ، وبالتالي قد يساعد بعض الدول العربية على إنتاج بعض السلع الزراعية التي لم تكن تنتجها من قبل ، نتيجة إلى عملية المزاحمة التي يخلقها دعم الصادرات.

– إن محصلة التخفيض في الركائز الثلاثة (النفاذ إلى الأسواق – الدعم المحلي – و تنافسية الصادرات) ستدعم من زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق ، و ستؤدي بالتالي إلى تحفيز الاستثمار والتوسع الزراعي نتيجة زيادة الربحية في هذا القطاع ، مما يسمح بتوسيع التصدير في المجال الزراعي.

– كما يمكن للدول العربية الاستفادة من مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة للدول النامية لدعم القطاع الزراعي وتتضمن هذه المعاملة التفضيلية المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الريفية وكذلك الإعانات الزراعية الموجهة للمزارعين منخفضي الدخول أو ضعيفي الموارد هذا .. بالإضافة إلى الإعانات المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير[1].

[1] عبد الله بن عبد الله العبيد " مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية و الدولية " و رقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020 - / 2003 /www.planning.gov.sa/home/Home/Arabic -20-05- 2006.

المبحث الثالث : الآثار المحتملة على الواردات الزراعية العربية

ستتأثر الواردات الزراعية العربية كما و سعرا بنتائج اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و ما سينجر عن ذلك من آثار يمكن القول بأنها سلبية أكثر منها إيجابية على جانب الواردات ، لأن الدول العربية أغلبها يتسم بالاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين حاجياتها الزراعية خاصة الغذائية الرئيسية كالحبوب والألبان و السكر ، و التي لا يمكن التخلي عنها أو التقشف في استهلاكها ، ومن جانب آخر فإن الفجوة بين الواردات و الصادرات في الدول العربية ما زالت تتعمق سنة بعد أخرى مما يؤثر بشكل مباشر في الميزان الزراعي العربي[1] و بالتالي التأثير سلبا على ميزان مدفوعات هذه الدول ، وهكذا يتبين الضعف النسبي للموقف التجاري الزراعي في معظم البلدان العربية من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

المطلب الأول : ارتفاع أسعار الواردات

يعتبر الوطن العربي من أهم المجموعات التي ستعاني خسائر كبيرة من جراء جولة أوروغواى إذ يقدر الخبراء انه نتيجة لتحرير التجارة في قطاع السلع الزراعية, فمن المتوقع أن ترتفع أسعارهاحسب بعض الدراسات ما بين 24إلى 33%، و بشكل خاص السلع الرئيسية منها (القمح، الخضر الجافة ، اللحوم، منتجات الحليب والزيوت)حيث تقدر بعض المنظمات و المكاتب الدولية أن متوسط ارتفاع الأسعار لهذه المواد يقدر بـــــ 5% إلى 10 %[2] و هذا ما ينعكس سلبا على الواردات الغذائية العربية , في حين تتوقع بعض الدراسات أن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة حول تحرير تجارة السلع الزراعية سيترتب عنه خسارة للدول العربية تقدر بنحو خمسة مليارات دولار سنويا [3] ،كما ترى بعض الدراسات أنه سوف تؤدي اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية ثلاثة أضعاف عما كانت

---

[1] عاطف السيد – مرجع سبق ذكره- ص 195.

[2] عبد القادر بابا "سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية / جامعة الجزائر 2004//ص 117.

[3] عاطف السيد – مرجع سبق ذكره- ص 192 .

عليه علما أن الواردات الزراعية تشكل 19% من إجمالي الواردات العربية ، والذي يعني امتصاص جزء كبير جدا من موارد الدول العربية ، خاصة و أنها تستورد أكثر من 21 مليار سنويا من الغذاء [1] ، بسبب تخفيض الدعم المقدم للمنتجين و المصدرين للحبوب و السلع الزراعية باعتباره الجانب الأكثر أهمية من الاتفاق مما سينعكس على ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية مثل الحبوب و على رأسها القمح، السكر، اللحوم ، الأرز و البذور الزيتية – و هي السلع التي تحظى بأكبر قدر من الدعم – و غير الغذائية في الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى أن كمية الاستيراد ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان, وعدم مجاراة النمو في مجال الزراعة لهذه الزيادة السكانية .

وتتوقع دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية أن تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاعا لأسعار الحبوب الغذائية إلى انخفاض الإنتاج الحيواني في دول المجموعة الأوروبية بسبب تخفيض الدعم و ارتفاع أسعار الأعلاف ، وبالتالي تتوقع ارتفاعا في الأسعار العالمية للحوم والألبان و القمح و السكر ، مما سينعكس مباشرة في صورة زيادة الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلكون، فأغلب الدراسات تؤكد حدوث ارتفاع في أسعار معظم السلع الزراعية لاسيما الغذائية، وهذا ما يؤثر على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية باعتبار هذا الأخير له علاقة مباشرة بأداء قطاع الزراعة ووضعيته في الدولة و هذا ما يضعف مواقف الدول العربية على المستوى الاقتصادي و السياسي.

وتفيد بعض الدراسات أن خسائر الدول العربية، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن تحرير التجارة الزراعية العالمية تقدر بنحو 664 مليون دولار (زيادة في قيمة الواردات للدول العربية)، وكذلك تقدر الخسائر في صورة نقص الرفاهية الاجتماعية للدول العربية بمقدار 887 مليون دولار سنويا يعود في معظمها إلى انخفاض في فائض المستهلك و المنتج و الايرادات الحكومية [2] ، ويمكن تفسير ذلك بأن البلدان المتقدمة كانت تتبع سياسة دعم الزراعة بشكل كبير جدا وبذلك تكون صادراتها إلى الدول النامية من

[1] د.عبد المجيد قدي – مقدم عبيرات " العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي " مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة العدد الأول 2002/1 ص 40.

[2] إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي – العولمة و التكتلات البديلة –" مكتبة مدبولي–مصر / الطبعة 2002 – ص189.

المواد الغذائية رخيصة مما يؤدي إلى تشجيع هذه الدول على الاستيراد بدل أن تنتج غذاءها بنفسها محليا مما سمح للبلدان المتقدمة من احتكار بعض أسواق البلدان النامية . إلا أن الدول المتقدمة مضطرة الآن لرفع الدعم الزراعي مما سينعكس سلبا على واردات الدول العربية من السلع، وبالتالي زيادة كبيرة في قيمة فاتورة الغذاء المستورد. و تعتبر السعودية و مصر، الجزائر ، العراق ، المغرب ، اليمن و ليبيا هي أكبر الدول العربية المستوردة للحبوب و الغذاء كما أسلفنا و بالتالي فهي الأكثر تؤثرا بشكل سلبي من الارتفاع المتوقع لأسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية ، مما يتوقع له أن يغذي التضخم في المنطقة العربية التي تستورد سنويا من المواد الغذائية أكثر من 25 مليار دولار، وفي تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أكد المدير الإقليمي في صنعاء أن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية سيكبد اقتصاديات الدول العربية أكثر من 1104 مليون دولار سنويا كفارق سعر للسلع الزراعية المستوردة[1]. و لكن هناك اعتقادا سائدا أن هذه الآثار السلبية ستكون في الأجل القصير فقط على الدول المستوردة للسلع الزراعية باعتبار هذه الآثار السلبية دافعا قويا لتحسين الإنتاج كما ونوعا ، و التنسيق فيما بينها.

رغم أن الاتفاقية قد منحت بعض المعاملة التمييزية للدول النامية فى مجال السلع الزراعية، مثل السماح للدول النامية – ومنها الدول العربية – بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات المتاحة للزراعة، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء، وأيضا تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية والتى تعانى من صعوبات فى تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية (6 سنوات)، وتنص المادة على توجيه الاهتمام الكامل لطلبات هذه الدول للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين انتاجيتها الزراعية والبنية الأساسية الزراعية، وتتضمن أيضا أحقية الدول النامية المستورد ة للغذاء فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية سواء فى إطار التسهيلات التي تمنحها حاليا أو التى قد تنشأ مستقبلا، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية، ومهما يكن الأمر فإن منح الدول النامية - ومنها الدول العربية – بعض المواد الخاصة كمعاملة تمييزية لها، فإن ذلك لا يلغى بأي حال من الأحوال الآثار السلبية والانعكاسات البالغة الخطورة على القطاع الزراعي والتى ستنجم عن اتفاقية الزراعة ، على الموازين

[1] د. محمد علي حوات " العرب و العولمة – شجون الحاضر و غموض المستقبل –" مكتبة مدبولي–مصر / الطبعة 2002 –ص 98.

التجارية و خاصة الزراعية ، وموازين مدفوعات تلك الدول ، حيث أن الحصول على المعاملة التمييزية صعب للغاية ، كما أن الدول المتقدمة تعمل على فرض بعض الالتزامات الصعبة على الدول التي تستفيد من المعاملات التمييزية[1] تنفي ما قد تجنيه هذه البلدان من هذه المعاملة التفضيلية .

المطلب الثاني : ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة

في ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية العربية لاسيما مع النمو السكاني ، فإن الدول العربية ستصبح مضطرة على الاعتماد وبالأساس على قدرات العلم والتكنولوجيا التي ستشكل فيه ا التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء. وتشمل التكنولوجيا الحيوية مدى واسعا من التكنولوجيات الحيوية التقليدية والمستخدمة على نطاق واسع والقائمة على الاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحبيبية الأخرى والطور الثاني ويشمل زراعة الأنسجة والطور الثالث الهندسة الوراثية، وتفسح التكنولوجيات الحيوية الحديثة مدخلا بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحيواني.

ولكن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية و التي سيكون لها آثار على المدى البعيد خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة و بالخصوص الهندسة الوراثية والتكنولوجيات المتقدمة لزراعة الخلايا والأنسجة سواء للحاصلات النباتية أو الثروة الحيوانية ، حيث تنص المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المعايير لحماية الملكية الفكرية و على تعزيز تطبيقها و بالتالي سيؤدي هذا إلى حرمان المنطقة العربية من حقها في الحصول على المعرفة التقنية [2]، مما سيحد كثيرا من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية في الدول العربية ، ولاسيما فى مجال إستخدام البذور والشتول المحسنة بالهندسة الوراثية ، حيث تحتكر الدول المتقدمة معظم الأبحاث والتجديدات التكنولوجية في هذا المجال وتمنع تصديرها للدول النامية والعربية منها، وستكون انعكاسات ذلك شديدة الخطورة على الزراعة بصورة

[1] محمد ولد عبد الدايم " أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في الأمن الغذائي العربي"
2006-02-14/ http://students.washington.edu/jamali/hatar136

[2] عاطف السيد – مرجع سبق ذكره- ص 192 .

عامة، وعلى الصادرات الزراعية بصورة خاصة، وستتمثل بشكل مباشر في ارتفاع تكاليف الواردات من المدخلات الزراعية، وخاصة البذور الزراعية [1]، لاسيما وأن الدول العربية قدراتها و جهودها محدودة في مجال تطوير الأبحاث الزراعية , و تكاليف الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي – سواءا عتاد و آلات أو أسمدة و مبيدات – مرتفعة بحيث قدرت سنة 2003 بحوالي 992004.31 ألف دولار [2] ، دون أن ننسى تأثر الثروة الحيوانية بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف في البلدان المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم.

فمثلا محدودية الإمكانيات للدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي يمكن الحد منها نتيجة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و نتيجة للمزايا الممكن الاستفادة منها في مجال نقل التكنولوجيا و دعم مراكز البحوث والخدمات الإرشادية الزراعية التي لا تحضرها الجات ، كما أن زيادة الاستثمار الوطني وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا و إنشاء مراكز زراعية متقدمة يساعد على ذلك [3].

وبهذا يظهر أن الواردات العربية ستتأثر تأثيرا مزدوجا من جراء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة ، الأول يتعلق بارتفاع أسعار السلع الزراعية التي تستوردها في الأسواق العالمية بسبب تحرير تجارة هذا القطاع بعد حمايته من قبل الدول الصناعية الكبرى خاصة دول الاتحاد الأوروبي لمدة أكسبتها ميزة نسبية في هذا القطاع ، و الثاني يتعلق بارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي التي تستوردها بغرض تحسين إنتاجها سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، لاسيما في ظل احتكار التكنولوجيات الحديثة من قبل كبرى الشركات التابعة للدول المتقدمة.

و تعتمد الزراعة العربية على مستوى مستلزمات الإنتاج على مجموعة من المؤسسات تهدف إلى توفير مستلزمات الإنتاج الحديث كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية. أما على مستوى التمويل فإنه يوجد في البلدان العربية مجموعة من المؤسسات المختصة في الإقراض الزراعي على المديين المتوسط والطويل تؤمن في حدود معينة —مع اختلاف كبير بين الدول العربية– بحسب الحاجة إلى التمويل وبفوائد منخفضة، وتوجد مؤسسات عربية أخرى تقوم بتسويق المنتجات العربية وتشجيع المنتجين

[1] محمد ولد عبد الدايم –مرجع سبق ذكره–

[2] محسوبة من خلال إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلد 24 القسم الثاني عشر.

[3] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره –ص 293.

على زيادة إنتاجهم , وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة ، إلا أن هذه المؤسسات سيرفع عنها الدعم الحكومي العربي مما سيؤثر عليها سلبا ولو لبعض الوقت إضافة إلى المعوقات لبتي ذكرناها في السابق ، وذلك نتيجة مضمون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، خاصة بعدما نصت نتائج مؤتمر هونغ كونغ 2005 على إلغاء كافة أشكال دعم الصادرات سواءا في شكل مالي أو في تلك الممارسات التي لها أثر مماثل لذلك مثل ءتمانات التصدير المدعومة و إلها ء الدعم الذي تحظى به مؤسسات الإيجار مع نهاية العام 2013 بحيث لابد أن تكون الاءتمانات والمعاملات لهذه المؤسسات تمنح بالشروط العادية .

المطلب الثالث :الأثر على التجارة الزراعية العربية البينية

ستتأثر المعاملات التجارية العربية البينية في المجال الزراعي باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حول الزراعة ، بحيث تصبح الأسواق العربية مفتوحة عن مصرعيها لدخول المنتجات الزراعية الأجنبية نتيجة الالتزام بما تنص عليه اتفاقيات المنظمة من إلغاء للدعم وفتح للأسواق ،و بالتالي تصبح البلدان العربية أقل تعاملا فيما بينها في مجال تجارة المنتجات الزراعية بسبب مزاحمة المعاملات مع الدول الأجنبية للمعاملات البينية ،لاسيما و أنها لم تصل بعد إلى تكامل زراعي يضمن لها المحافظة على مستويات معينة من المعاملات البينية في هذا المجال .

وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن ملف الزراعة ستكون متباينة من دولة إلى أخرى بحسب هيكلها الاقتصادي و معاملاتها التجارية ، و في هذا الإطار يمكن القول أن الدول العربية تتفاوت في درجة اعتمادها على الأسواق العالمية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تميل دول المغرب العربي إلى الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها الزراعية بدرجة كبيرة جدا، في حين تقل نسب الاعتماد على الأسواق العالمية في دول وادي النيل و دول المشرق العربي التي ترتفع فيها معدلات التجارة الزراعية البينية، و يعود السبب في ذلك إلى طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية والتجارية التي تربط دول المغرب العربي بدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي و كذلك درجة تقدم

النظام التسويقي للمنتجات الزراعية في دول المغرب العربي ، و عليه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة اعتمادها على الأسواق العربية و العالمية[1]:

– **المجموعة الأولى** : و تشكل الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية، حيث تتراوح نسبة صادراتها الزراعية إلى الأسواق العربية من إجمالي صادراتها الزراعية من 50 إلى 80% و تضم كلا من الأردن ، الجمهورية العربية السورية ، السودان ، لبنان واليمن ،حيث شكل المعدل السنوي للصادرات الزراعية البينية لهذه الدول للفترة 2000-2002 ما نسبته 78% و65.5% و 61% و55% و80% من إجمالي الصادرات الزراعية على التوالي، وهذه البلدان الأقل تضررا من اتفاقيات الزراعة و يعود الفضل إلى كونها لا تقدم دعما كبيرا وبالتالي لن تكون مجبرة على رفع أسعار منتجاتها مقابل ارتفاع أسعار منتجات الدول المتقدمة خاصة ، و إلى كون هذه الدول تتعامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تمنح تكاليف أقل لعمليات تصدير واستيراد المنتجات الزراعية فيما بين الدول .

– **المجموعة الثانية**: و تضم الدول التي تعتمد اعتمادا متوسطا على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها و تتراوح نسبة صادراتها الزراعية البينية إلى إجمالي صادراتها الزراعية ما بين 20و30% ، وتشمل كلا من البحرين ، تونس، عمان، الكويت ، مصر، حيث يشكل المعدل السنوي لصادراتها الزراعية البينية ما نسبته 23.1% ، 19% و 20.9% و40% و 31.3% من إجمالي الصادرات الزراعية لكل منها على التوالي.

– **المجموعة الثالثة**: و تضم الدول التي لا تشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة إلى صادراتها الزراعية البينية ،حيث تقل صادراتها عن10 % من إجمالي صادراتها الزراعية و هي تضم كلا من الجزائر ، فلسطين ، قطر، ليبيا ، المغرب موريتانيا . و من الجدير بالذكر أن كافة الدول الواردة في هذه المجموعة باستثناء المغرب تعتبر من الدول ذات الحجم التصديري المنخفض حيث لا يزيد المعدل السنوي لإجمالي صادراتها الزراعية عن 129 مليون دولار ، وهذه البلدان الأكثر تضررا باتفاقيات المنظمة بشأن موضوع

[1] دراسة صادرة عن الاسكوا " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة و الآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"ص 43-44-* مرجع سبق ذكره-.

الزراعة بسبب ارتباطها خاصة بأسواق البلدان الأوروبية و التي تقدم دعما معتبرا جدا لمنتجاتها الزراعية ، كما أن هذه البلدان مرتبطة مع البلدان الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

و عموما فإن التجارة العربية البينية ستتأثر باتفاقيات المنظمة العالمية لاسيما في مجال التجارة الزراعية، حيث يتم تحول للمعاملات التجارية القائمة بين الدول العربية إلى معاملات مع البلدان المتقدمة كون المنظمة العالمية للتجارة تمنح نفس المعاملة للدول الأعضاء فيها من جهة ؛ و ارتباط الدول العربية بالدول المتقدمة عن طريق اتفاقيات تلزمها على التعامل مع العالم المتقدم ، ويعزز هذا التعامل المعونات الغذائية التي تمنحها الدول المتقدمة مقابل شروط، وعليه فإن التجارة العربية البينية في المجال الزراعي ستتأثر سلبا على الأقل في المدى القصير .

المطلب الرابع : التحفيز على الاستثمار الزراعي

فيما يتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن إيقاف الدول الصناعية المتقدمة دعمها للسلع الزراعية و المتمثلة خاصة في ارتفاع أسعار السلع الغذائية – ارتفاع فاتورة الواردات – خاصة في المدى القريب، كما يؤدي ذلك إلى دخول العديد من المزارعين الأجانب نتيجة قلة الاستثمارات الزراعية في العديد من البلدان العربية بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي ، لاسيما و أن المزارعين العرب يعانون من عدة مشاكل كنقص التمويل و الدعم و نقص استعمال التقانات الحديثة ، بالإضافة إلى بعض المشاكل المناخية وهذا ما يجعل المنتج العربي غير قادر على منافسة المنتج الأجنبي الذي يتميز بتكلفة أقل وجودة عالية.

و يمكن تحويل هذه الآثار السلبية إلى آثار إيجابية على المديين المتوسط والطويل ، لأنه يعتقد البعض أن هذه العملية سوف تؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعي لما سوف تحدثه من تغييرات على بنيتها الانتاجية .

و سيكون لزاما على الدول تعديل سياستها الاقتصادية من أجل التوافق مع نتائج و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الانتاجية وهو ما يسمح بزيادة دخل المزارعين وبدخول المزيد من المشاركين إلى سوق الصادرات الزراعية [1]، و ذلك إذا ما ثابرت الدول العربية على

[1] عاطف السيد- مرجع سبق ذكره- ص 191 .

تصميم و تنفيذ برامج إنمائية تستهدف رفع معدلات الإنتاج الغذائي في هذه الدول و تعزيز القدرات الذاتية في سد الفجوة من السلع الغذائية الأساسية .

لأنه في السابق لعبت الأسعار الرخيصة للمستوردات الغذائية التي كانت في معظم الحالات تتلقى الدعم من بلد التصدير و من البلد المستورد دورا قويا في انصراف المنتجين عن إنتاج السلع الزراعية و منها الغذائية الأساسية طالما أن الاستيراد يوفرها للمستهلك بأسعار أقل من الأسعار الحقيقية وبجودة أفضل لذلك فإنه من المحتمل أن يؤدي خفض الدعم التدريجي للصادرات الزراعية إلى ارتفاع أسعار هذه السلع و بالتالي إلى تشجيع المزارعين المحليين على التوجه نحو زيادة إنتاجهم من هذه السلع [1]، أي سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم الزيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي ،وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية ، و هذا سوف يؤدي إلى تحسين الموقف التنافسي للمنتجين المحليين في الدول العربية بالعمل على مقارنة أسعار و جودة منتجاتهم الزراعية مع السلع الزراعية المستوردة و العمل على مقاربة المواصفات والأسعار فيما بين السلع المحلية والسلع المستوردة ، وبالتالي فإن الحوافز الاقتصادية للأموال الاستثمارية العربية لزيادة الانتاج العربي من السلع الزراعية سوف تتزايد بما قد يؤدي إلى تزايد التوسع الزراعي العربي لاستغلال الإمكانيات الزراعية العربية المتاحة و غير المستغلة خاصة في كل من مصر و السودان و دول شمال إفريقيا و العراق و سوريا و اليمن ، و ربما تؤدي التغيرات في أسعار المحاصيل المختلفة في الأسواق الدولية إلى تغيير هيكل المحاصيل المزروعة في الدول العربية لصالح المحاصيل الضرورية التي سترتفع أسعارها ، وهي بشكل أساسي الحبوب و السكر و السلغ الغذائية بصفة عامة ، غير أن هذا بالطبع مرهون بمدى توافر النوايا للاستثمار العربي بنوعيه الحكومي والخاص ، و على توافر عناصر الأمان للمال المستثمر و عوائده [2]،وإلى مدى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة في هذا المجال للدول ، بتركيز كل دولة على إنتاج المحاصيل التي تتمتع بميزات نسبية فيها .

عدا هذا فإنه من الواضح أنه على المدى القريب فإن الدول العربية سيلحق بها ضرر كبير جدا من جراء تحرير المنتجات الزراعية في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إذ ستحصل الدول العربية مجتمعة

[1] د. عبد الواحد العفوري " –مرجع سبق ذكره– ص 132 بتصرف .

[2] محمد علي حوات – مرجع سبق ذكره– ص 176

على فوائد متواضعة على مستوى الرفاهية الكلية ولكنها بالمقابل ستواجه عجوزات متصاعدة في تجارتها الزراعية[1] .

وبعد هذا العرض حول الآثار المحتملة على الصادرات و الواردات الزراعية العربية في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، يمكن القول أن ما تجنيه تجارة السلع الزراعية في الدول العربية من سلبيات أكثر منه من إيجابيات ، رغم أنه في الواقع و لما يتوفر عليه القطاع الزراعي العربي من الإمكانيات الطبيعية كان من المفترض أن يستفيد هذا القطاع من هذه الاتفاقيات ، و لكن تخلف القطاعات الزراعية للدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة – سواءا بسبب السياسات الزراعية السائدة أو بسبب عوامل أخرى – حال دون ذلك .

من خلال هذا المبحث يمكن أن نستنتج مجموعة من الآثار المحتملة على الوردات الزراعية للدول العربية ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المدعمة ، وبالتالي ارتفاع فاتورة واردات السلع الغذائية بحيث ستكلف مبالغ أكبر، بحيث أن 85% من مجمل الاحتياجات الغذائية للانسان العربي و خاصة تلك التي تدخل ضمن نطاق عناصر الأمن الغذائي يتم استيرادها من خارج حدود الوطن العربي[2]، و بشكل خاص للدول ذات القدرات الزراعية المحدودة والتي لا تستطيع زيادة إنتاجها من السلع الغذائية .
- تأثر موازين المدفوعات للدول العربية ، و بالتحديد الموازين التجارية بسبب ارتفاع قيمة الواردات الناتج عن ارتفاع الأسعار، و زيادة عدد السكان بشكل لا يتناسب مع زيادة النمو في الإنتاج الزراعي.

---

[1] Nasredine Elamin- Mohamed AdamArabe" Agriculture and the WTO Trad Negotiation Opportunies and Challenenges" Journal of Agricultural Investment /The Arab Authority for Agricultural Investment and Developmen N°3/p04.

[2] يوسف الشريقي مقال بعنوان " التخطيط الاستراتيجي للتنمية هو العماد الذي تبنى الأمم لاستقرارها و سيادتها " 2006/06/07 http://agriculturenews.faorne.ne

– استنزاف موارد النقد الأجنبية المتاحة للدول العربية ، بحيث أنها ستعمل على تخصيص المزيد من موارد النقد الأجنبي لشراء السلع الغذائية الضرورية – بعد ارتفاع أسعارها بعد إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة – و هذا يعني تقليص المتوفر من تلك العملات الصعبة المتوفرة لدى البلدان العربية لشراء السلع الاستهلاكية الأخرى غير الغذائية ، بالاضافة إلى نقص الاعتمادات المخصصة لشراء السلع الرأسمالية التي تساعد على قيام المشاريع الانتاجية في هذه البلدان ، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية [1].

–ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيات الحيوية و الأبحاث الزراعية الحديثة و المحتكرة من قبل الدول المتقدمة .

–رفع الدعم عن المؤسسات الخاصة بتوفير المستلزمات الزراعية و مؤسسات التمويل و كذا مؤسسات التسويق الزراعي ، مما يؤثر سلبا على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية لاسيما وأن هذه المؤسسات قدراتها محدودة مقارنة بالمؤسسات التي تمتلكها الدول المتقدمة مما يؤدي إلى القضاء عليها.

–تناقص المنح والمساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لعدد من الدول العربية و ربط هذه المساعدات باستخدامات تحددها الدول المانحة ، و بما يحقق لها منافع خاصة بصرف النظر عما تمليه أولويات التنمية في تلك الدول [2].

–اتساع الفجوة الغذائية في البلدان العربية ، فحسب التقرير العربي الموحد لسنة 2005 فإن الفجوة الغذائية في المنطقة العربية ستبلغ العام 2010 حوالي 61 مليون طن من الحبوب منها حوالي 28 مليون طن من القمح ،و 7 مليون طن من السكر ، وحوالي 5 مليون طن من الزيوت، و 15مليون طن من اللحوم، و حوالي 17 مليون طن من الألبان ، و هي كلها سلع استهلاكية أساسية من جهة ، و مدعمة من قبل البلدان المصدرة لها ، و هذا يعني أن أسعار هذه السلع سيرتفع مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية إلى أكثر من 21 مليار دولار و هي القيمة التي سجلت سنة 2005 .

[1] عاطف السيد – مرجع سبق ذكره– ص 177.

[2] التقرير العربي الموحد 2005 – الفصل الثالث – ص 25.

و من جانب آخر فإن هناك مجموعة من النقاط الايجابية على قطاع الزراعة في الدول العربية ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة في الدول ذات الموارد نظرا لارتفاع معدلات عائد المشروعات الزراعية ، وبالتالي زيادة الانتاجية والانتاج الكلي و انخفاض الواردات الزراعية.

- تشجيع الدول العربية على تحسين الإنتاج الزراعي كما و نوعا ، من أجل سد الفجوة الغذائية من جهة و اكتساب قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية من جهة أخرى بتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية ، كما توفر شروط اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حافزاً للدول العربية لتحديد مجالات وأولويات العمل الزراعي العربي المشترك من منطلق اقتصادي ير اعي مصالحها[1].

- التحفيز على تنمية التجارة العربية البينية بصفة عامة ، و تجارة السلع الزراعية بصفة خاصة ، كون قطاع الزراعة له علاقة وطيدة بالأمن الغذائي ، من أجل التقليل من درجة الارتباط بالخارج فيما يخص استيراد الغذاء من جهة ، واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى.

[1] مصطفى العبد الله الكفري " الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية – الآثار الاقتصادية على قطاع الزراعة – " 2006/02/20 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp

المبحث الرابع : الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة بشأن الزراعة

من خلال ما تناولناه فيما سبق يمكن القول أن اتفاقيات تحرير تجارة السلع الزراعية قطعت شوطا كبيرا منذ جولة أورجواي وصولا إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005 الذي انبثق عنه توافقا هاما جدا حول موضوع الزراعة ، و بالتحديد حول دعم الصادرات و دعم مزارعي الأقطان والدعم المحلي ، و لكن هناك تضارب في الآراء حول الآثار المحتملة على قطاع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية ، بين من يرى أن نتائج المفاوضات سيكون لها أثر سلبي في المدى القصير سرعان ما تتحول إلى محفز لتحسين الانتاج الزراعي ، وبين من يرى أن الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات على الاقتصاديات العربية أكثر من الايجابيات ، و لكن تبقى هذه الاتفاقيات و النتائج التي انبثقت عن الجات ثم عن المنظمة العالمية للتجارة ضرورة و حتمية لابد للدول النامية و منها الدول العربية من التعامل معها ، ولكن هذا يعني أن نتعامل مع نتائج هذه الاتفاقيات بشكل يعظم المكاسب و يقلل من حجم الخسائر المتوقعة على الزراعة في الدول العربية ، وذلك بأخذ الأسباب و الأساليب المساعدة على التفاعل مع هذه المستجدات ، لاسيما و أن القطاعات الزراعية العربية هشة و محدودة الأداء – كما سبق و أن تعرضنا له في الفصل السابق – ، بحيث لابد من انتهاج مجموعة من الاستراتيجيات التي تسمح للدول العربية من مواكبة التطورات في هذا المجال لتحقيق مجموعة من الأهداف ، ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر:

المطلب الأول : تعزيز التكامل و التنسيق الزراعي العربي

يعتبر التكامل بشكل عام و التكامل في مجال الزراعة بشكل خاص من الاستراتيجيات الهامة للاستفادة قدر الامكان من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة ، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضيا في العقود السابقة ، و لعل أكثر المؤشرات الدالة على ذلك الفجوة الغذائية[1] ، بالرغم من أنه لا يمكن لأي استراتيجية أو خطة أن تنجح

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 190.

دون خلق مجال للتكامل فيما بين الدول العربية، فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول ما يساهم في تحسين التجارة البينية و كذا الاستثمار البيني (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول العربية الأخرى)، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية[1]، و تعظيم المصلحة العربية المشتركة ومن ثم زيادة الانتاج الزراعي وتسويقه و تحسين معدلات الإنتاجية الزراعية وتوفير السلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي ظل مكشوفا لسنوات طويلة معتمدا على الخارج مستترفا بذلك للموارد العربية من النقد الأجنبي، كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوج العربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجر عن التخصص الإنتاجي من خفض في التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج المتسع، خاصة و أن العديد من مقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية .

و لكن تعد ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي، فبينما تتوافر الموارد المالية لأغراض الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية، نجد أن مواردها الأرضية تتسم بالندرة والعكس أيضا، إذ تتسم بعض الأقطار بوفرة الموارد الأرضية والعمالة الزراعية في حين نجد أن ندرة مواردها المالية تؤدي بالموارد المتوافرة إلى حالة عدم الاستخدام الكفؤ، وهكذا فإن حالة التجزئة التي ترتب عليها التوزيع غير المتكافئ للموارد وسيادة القيود على حركة الموارد الزراعية عبر الحدود القطرية، أدت إلى انخفاض التناسب بين عوائد بعض هذه الموارد وإنتاجيتها مقارنة باستخدامها على المستوى القومي، وأصبح إنتاجها في إطار الحدود القطرية لا يحقق تعظيم دالة الإنتاج الزراعي العربي.

إن اعتماد كل دولة على مواردها الذاتية وعدم تحقيق إطار تكاملي عربي متين تستطيع من خلاله الحصول على موارد إضافية لدفع عجلة التنمية بالسرعة المطلوبة، أدى إلى أن يكون استخدام الموارد

[1] علي ولد الشيخ " مرتكزات الاستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي " على الموقع http://www.aljazeera.net/NR/exer 2006/05/20/

الاقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية لا يزال دون التشغيل الكامل (العمل الزراعي في مصر والسودان والصومال، أو الأراضي الزراعية في السودان) رغم المقومات المتوفرة في المنطقة العربية ، وهو ما انعكس سلبا على حجم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ويزيد من اتساع الفجوة الغذائية في جل الدول العربية [1]. ولا يمكن ذلك إلا من خلال:

أولا – تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : إذ تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة هامة لتعزيز و دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي لما تحمله من مزايا تتمثل بشكل أساسي فيما يلي :

- وتكمن أهمية هذه المنطقة في توحيد الاسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الانتاج الواسع، وخفض التكاليف، وخلق فرص عمل جديدة، وتوزيع أمثل للموارد، وتكامل أفضل للصناعات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومن فوائدها أيضاً أنها تسهل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة ، وتخلق توجهاً عربياً موحداً للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية ، خاصة وأن توحيد الأسواق العربية سيؤدي الى اقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب ، وتدفق الاستثمار ات بين الدول الأعضاء ، وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا ، بما يسهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية العربية التي ستؤدي إلى تحقيق الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وانجاز التقدم والازدهار الاقتصادي المنشود لجميع الدول العربية.
- كما تساعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حماية المصالح الاقتصادية العربية، وتفعيل التجارة البينية بينها، بشكل يعمل على رفع مستوى الاقتصاد العربي، خاصة وأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر انطلاقة مهمة أمام تحرير تدريجي يؤدي الى تأمين حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول العربية والاستخدام الأمثل لها، وتفعيلها بشكل ناجع يعمل على انتقالها الى اتحاد جمركي عربي وصولاً الى سوق عربية مشتركة.

[1] علي ولد الشيخ –مرجع سبق ذكره–

إلا أنه رغم مرور عدة سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لكن مازالت هناك العديد من القيود المرتبطة بتجارة السلع من قيود جمركية وقيود مرتبطة بالنقل بين الدول العربية ، فشبكات النقل غير مرتبطة بين الدول العربية كما أن تكلفة النقل مرتفعة ، إلى جانب القيود الإدارية وغير ها من القيود المعقدة ، و قد أكدت بعض التقارير العديد من التجاوزات خاصة فيما يتعلق بتعدد الإجراءات غير الضرورية ، والتعسف في دخول بعض المنتجات بحجة عدم مطابقتها للمواصفات أو الشروط الصحية .

وبهذا تبقى آثار هذه المنطقة محدودة جدا رغم أهميتها ،لذا يجب القيام بما يلي لتفعيلها وتحقيق الهدف من إنشاء هذه المنطقة[1] :

- اكتمال مصادقة كل الدول العربية على الجوانب التنفيذية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى تصبح سارية المفعول في كل الدول العربية .
- إصلاح النظام الجمركي فيما بين الدول العربية ، وهذا بإعادة النظر في معدلات الخفض في التعريفات الجمركية حتى بلوغ مرحلة التحرير الكامل قبل أن يتحقق ذلك تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، وهذا ما يسمح بزيادة فرص وصول السلع و المنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية في إطار حركة التبادل التجاري بين الدول العربية ، وزيادة قدرتها على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات العربية من الدول الغير عربية و من ثم تحسين وضعية الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي ، وهو ما يحد نوعا ما من الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة بل والاستفادة من المزايا منها.
- القيام بتنسيق السياسات الاقتصادية بصفة عامة ، وفي الزراعة بصفة خاصة مع التعجيل بها ، وهذا باعتبار أن التجارة الحرة بين الدول العربية و تنمية التجارة الزراعية تظل محدودة القيمة ما لم يدعمها تنسيق السياسات الزراعية ، بما يتناسب و تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة ، بالتركيز على البلدان التي تتمتع بموارد إنتاجية زراعية كبيرة كالسودان والعراق وسوريا، إذ لابد من تنسيق السياسات الزراعية العربية من خلال عمل استراتيجية زراعية موحدة تأخذ

[1] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره– ص290

بعين الاعتبار ظروف كل بلد ووفقا للموقع الجغرافي للبلدان وظروفها الاقتصادية والزراعية مع ضمان المنافع المتبادلة والمتوازنة لجميع الأطراف التي من شأنها أن تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي العربي خاصة السلع الغذائية الأساسية ، إذ يرى الكثير أن السودان وحدها يمكن أن تكون سلة الغذاء للوطن العربي ، و إعطاء أولوية لمشروعات المياه و خاصة في أعالي النيل و العراق و سوريا [1].

- لابد من تنشيط القطاعين الخاص و التعاوني و كذلك تغيير دور الدولة في التنمية الزراعية العربية المشتركة ، و هذا بالتركيز على دعم الاستثمار في المجال الزراعي ومساهمة القطاع الخاص في عجلة الإنتاج الزراعي وفي المجالات الأساسية المرتبطة بمدخلات الإنتاج وتسويق وصناعة المنتجات الزراعية الغذائية وبالاستثمار في مشروعات الانتاج النباتي والحيواني والسمكي والتي تدخل في غذاء الإنسان مباشرة.
- و وضع سياسة فعالة بين نشاط هذه القطاعات في مختلف فروع و قطاعات الإنتاج الزراعي والنباتي و الحيواني و صيد الأسماك و الغابات ، وبما يتناسب مع إمكانيات كل قطر عربي وحاجاته القومية.

ثانيا – إنشاء أجهزة تنسيقية عربية في مجال الزراعة : إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنه أن يساعد الدول العربية على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية و الاستفادة منها قدر الامكان ، وتفاد ي أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية ، ومن أمثلة هذه الأجهزة [2]:

- إقامة جهاز أو مركز عربي لتدعيم القدرات العربية في كشف و مكافحة عمليات الاغراق ، لأن الاغراق من أهم المشاكل التي تعاني منها التجارة في الدول العربية خاصة الزراعية ، كما سبق وأن ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، و عليه فإن قيام مثل هذا الجهاز في إطار عربي مشترك تحت مظلة الجامعة العربية قد يساهم في كشف عمليات الاغراق السلعي ، وتدريب

[1] الفونس عزيز " الوطن العربي ومواجهة التحديات الاقتصادي للعولمة " / مجلة قضايا التنمية العدد 23 تحت عنوان العولمة و الوطن العربي الصادرة عن مركز دراسات و بحوث الدول النامية / القاهرة 2002.

[2] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره – ص 296.

الاطارات و الكوادر العربية ذات القدرة الفنية على كشف الاغراق و إثباته و مواجهته بالطرق الصحيحة .

–إقامة شبكات عربية قومية خاصة بالمعلومات ذات طبيعة نوعية ، كإقامة شبكة عربية للمعلومات الزراعية قد تشرف عليها إحدى الهيئات العربية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وذلك لتفعيل و دعم التجارة الزراعية العربية البينية من جهة و لترشيد التجارة الزراعية العربية مع باقي الدول و التجمعات الاقتصادية الأخرى .

–التنسيق و التعاون بأقصى درجة ممكنة في المجالات ذات الجوانب الزراعية و ما يتعلق بها من نقل و توطين التقنية الحديثة .

–تأسيس شبكة مواصفات قياسية للسلع الزراعية لدفع عجلة التقييس العربية إلى الأمام لتتماشى مع متطلبات التقييس الدولي ، و لابد أن يعتمد ذلك على [1]:

- العمل بمواصفات موحدة متفق عليها الزامية التطبيق
- على الدول العربية ان تبدأ فى ترقية وتطوير هيئات المواصفات الوطنية وان توفر لها الكادر الفنى المؤهل وآليات العمل الفني.
- اعتماد شهادات المطابقة المعتمدة من هيئات التقييس العربية أو الجهات ذات الصلة
- توحيد الموقف العربي لدى المنظمات العالمية للتقييس.
- الاستفادة من خبرات وخصوصيات البلاد العربية
- اشراك القطاع الخاص فى الأمور المتعلقة بالتقييس.

لأن تأسيس مثل هذه الشبكة من شأنه أن يساهم في دعم منطقة التجارة الحرة و تعزيز التكامل الزراعي بين البلدان العربية ، و ذلك بوضع معايير عربية موحدة و مطابقة للمواصفات و الجودة للمنتجات الزراعية ، وتحفيز كل الدول العربية على العمل والالتزام بهذه المعايير الدولية ، و هذا ما يساعد على تسهيل

[1] عبد القادر محمد عبد القادر " تنسيق وتوافق المواصفات القياسية للسلع و المنتجات الزراعية الخام و شبه المصنعة لخدمة منطقة التجارة العربية الكبرى " www.aoad.org/stand/papersp/Egypt 2006/06/17 .

تطبيق معايير الصحة النباتية و الحيوانية و إجراءات الفحص و التفتيش التي تتعمد ها البلدان المتقدمة لحماية أسواقها من البلدان النامية .

- إنشاء اتحادات عربية نوعية متخصصة في النشاط الزراعي و المنتجات الزراعية وظيفتها التنسيق والتعاون بين الدول العربية سواءا في السياسات الانتاجية أو الاستيرادية أو التصديرية إلى جانب التنسيق و التعاون بين الدول العربية في المشروعات الإنتاجية المرتبطة به ، كما هو الحال للاتحاد العربي لمنتجي الحبوب أو البذور الزيتية .
- خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الزراعية أو الغذائية ، تختص بمجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي و التصدير ، مع توفير الظروف الملائمة لذلك وتشجيعها في أداء هذه المهام بمنحها التسهيلات اللازمة ، و التي قد يتحقق عنها دفع و تعزيز الأنشطة التسويقية الزراعية وفقا للأساليب الفنية الحديثة و المتطورة ، كما قد يتحقق عنها تشجيع التجارة البينية في المنتجات الزراعية ، فضلا عن تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق العربية الخارجية ، إضافة إلى تحسين شروط و فرص الاستيراد على نطاق عربي مشترك يحقق مزايا الصفقات الكبيرة و الحصول على أفضل الشروط الاستيرادية.

ثالثا – تفعيل و تنسيق دور الهيئات و المؤسسات ذات الطابع الانمائي و التمويلي[1] : لتعزيز التكامل و التنسيق العربي في مجال الزراعة لابد من تفعيل دور المؤسسات والهيئات الانمائية التي تنشط في هذا المجال من الناحية الفنية والتمويلية و التنسيق فيما بينها ، بالعمل على تعظيم دورها والاستفادة منها قدر الامكان ، بإعطاء أهمية بالغة للتنسيق و التكامل بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، و الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي و الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعي و إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى ، و هذا على سبيل المثال لا الحصر ، من جانب آخر لابد على المؤسسات المالية العربية أن تلعب دورا مهما في تطوير و دفع الاستثمارات الزراعية في الدول العربية بالتنسيق بينها و بين المؤسسات الانمائية، فهناك مبالغ مالية عربية هائلة موظفة في مؤسسات مالية أجنبية ، في حين يعاني الاستثمار الزراعي في الدول العربية من نقص الموارد المالية في ظل توفر موارد زراعية غير مستغلة استغلالا كاملا ، فإذا تم التنسيق بين

[1] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره– ص 300.

المؤسسات الانمائية و المؤسسات المالية بتوفر الموارد الزراعية فمن الممكن جدا أن تحقق الدول العربية تقدما كبيرا في مجال الزراعة ، مما قد يقلل من الآثار السلبية المحتملة من جراء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، وتعظيم الاستفادة منها.

و يرى البعض أن تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية الزراعية ، يمكن أن يتم على عقد أو ما يزيد عن ذلك من السنين ، والتي تتركز خاصة في إشباع حاجة السوق المحلية – العربية – من السلع الزراعية في الوطن العربي و الكف عن استيرادها و المشاركة في بعض أنواع السلع الفائضة عن الحاجة إلى العالم الخارجي ، ثم يمكن بعد هذا تطوير هذا الهدف بالاتجاه نحو الإنتاج من أجل التصدير ، ويفترض أن تتم دراسات علمية و ميدانية عن حالة الطلب العربي والاقليمي و الدولي على مختلف السلع الزراعية و عن السياسة الزراعية لمختلف الكتل والأسواق الدولية لوضع رؤية واضحة في هذا المجال تعظم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة[1].

المطلب الثاني :تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

يعتبر تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي من أهم الاستراتيجيات الهامة للقيام بهذا القطاع لحمايته من الآثار السلبية الناجمة عن التحديات و المتغيرات الحالية من جهة و ليساهم في الاقتصاد من جهة أخرى ، فالنهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار في القطاع الزراعي و من أهم هذه الجهود [2]:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين أداء ما هو موجود منها.
- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارعين المتعاملين معها، مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعية ،مع إستمرار الدعم المباشر غير المرتبط بسلع زراعية محددة مثل الإعانات والقروض الزراعية بل ويمكن زيادة هذا الدعم

[1] عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سبق ذكره- ص 192.

[2] علي ولد الشيخ- مرجع سبق ذكره-

للوصول به إلى الحد الأعلى المسموح به (إلى 10% من قيمة الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الزراعي)[1] ، واستغلال المرحلة الانتقالية الممنوحة للدول النامية و منها العربية إلى غاية 2018 في تقديم أفضل سبل الدعم لقطاع الزراعة وتمكينه من اكتساب ميزة تنافسية قبل هذا التاريخ.

- التوسع في دعم القطاع الزراعي دعماً غير مباشر من خلال برامج الصندوق الأخضر ، والتي تسمح بها المنظمة العالمية للتجارة ، وتمارس على نطاق واسع من جميع الدول خاصة الدول المتقدمة (وللإحاطة فإن أكثر من 85% من إجمالي ما يصرف عالمياً على برامج الصندوق الأخضر يتم في الدول المتقدمة مقابل أقل من 15% في الدول النامية) ومن الأمثلة على هذه البرامج ما يلي[2] :

أ– الخدمات الإرشادية الزراعية والوقائية والأبحاث الزراعية والتدريب والفحص وما يتطلبه ذلك من إنشاء المعامل والمختبرات.

ب – تحسين البنية الأساسية اللازمة للقطاع الزراعي مثل السدود ومحطات التحلية وقنوات الري والصرف والطرق الزراعية ومستودعات التبريد ووسائل الاتصال والمواصلات والطاقة الكهربائية.

ج – شراء بعض المنتجات الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفواكه واللحوم والألبان من قبل الدولة وتوزيعها على فئات سكانية مستهدفة مثل منخفضي الدخل وطلاب المدارس و الباحثين فإن متوسط ما تنفقه الولايات المتحدة لتمويل برنامج المساعدات الغذائية يصل إلى 25 مليار دولار سنوياً كما أن مثل هذه البرامج مطبقة على نطاق واسع في دول الاتحاد الأوربي وسويسرا واليابان وغيرها من الدول).

د– تقديم مساعدات تعويضية مباشرة تدفع للمزارعين ومربي الماشية في حالة حدوث الكوارث الطبيعية أو التعرض لظروف قاسية تؤدي إلى هلاك نسبة كبيرة من المحصول أو الماشية ومثل هذا البرنامج مطبق على نطاق واسع في معظم دول العالم.

[1] عبد الله بن عبد الله العبيد –مرجع سبق ذكره–

[2] نفس المرجع

هـــ – شراء الحكومة للمحاصيل الزراعية من أجل إنشاء مخزون غذائي استراتيجي لأغراض الأمن الغذائي ولا يقتصر هذا البرنامج على الحبوب بل يمكن أن يشمل كل سلعة غذائية استراتيجية مثل التمور واللحوم والألبان وغيرها، وهذا للحد من الآثار السلبية لاتفاقيات الزراعة على الرفاهية الاجتماعية .

و- الاستفادة من برنامج (المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية) وذلك لدعم المزارعين في بعض المناطق النائية والريفية ذات الظروف الخاصة وكذلك المزارعين أصحاب الدخول المنخفضة.

ز- دعم مباشر لدخول المزارعين على ألا يرتبط ذلك بحجم الإنتاج أو الأسعار السائدة في السوق أو استخدام عناصر الإنتاج.

ح – المساهمة في إنشاء مستودعات التبريد ودعم بعض الخدمات التسويقية مثل الفرز والتدريج ودعم برامج ترويج الصادرات.

- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.
- الرفع من الكفاءة الإدارية للبنوك الزراعية للحدّ من تعقيد شروط الإقراض وارتفاع فوائده.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من آجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.
- العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها ، أي خدمات ما بعد الحصاد أو الجني و التي لا تحظى باهتمام كبير في الدول العربية ، وإنشاء شركات التسويق الزراعي تقوم ببيع المنتجات الزراعية في الداخل والخارج، و تمويلها من قبل الحكومات حتى يتفرغ المزارع للإنتاج فقط .

- العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحدّ من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

- مواصلة حكومات الدول العربية عمليات الاصلاح و إعادة الهيكلة الاقتصادية ، لايجاد مناخ جذاب للاستثمارات الزراعية ، وكذلك التأكيد على تطبيق قوانين ولوائح الاصلاح الاقتصادي الشامل[1] .
- إعطاء أهمية تفعيل دور القطاع الخاص – خاصة صغار المزارعين في عملية تطوير القطاع الزراعي بدعم و تشجيع من قبل القطاع الحكومي.
- إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.

المطلب الثالث : تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحسين الانتاج الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي و التحدي لما قد ينجم عن اتفاقيات المنظمة العالمية حول الزراعة من آثار سلبية على تجارة المنتجات الزراعية ، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام السلالات (بذور القطن والقمح والفول ونحوها) والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة، والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني في البلدان المتقدمة ، يعود إلى حد كبير إلى التحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي ، ورغم إدراك الدول العربية ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لاتزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية أو اكتسابها واستخدامها بشكل يسمح لها بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير. فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف

[1] التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي 2004/ص12.

الإنتاج عن طريق استخدام التقنيات الحديثة لم يتطور في الوطن العربي إلا بنسبة متواضعة، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان. وتفيد الإحصائيات أن مساهمة التوسع الرأسي للإنتاج لم تتجاوز 15% من مجمل الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية، وهكذا فإن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهمّ الوسائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة على القيام بالوظائف التالية[1]:

- التحديد الموضوعي والمعقلن للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.
- توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعلّق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي.
- بلورة نظم إنتاج متكاملة ومتطوّرة أي العمل على تكامل البحوث التي تعالج العمليّات الإنتاجية وتبلورها إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلف الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين المزارعين.

و الفعالية في تحقيق هذه الوظائف تستدعي أن تكون الجهود البحثية الهادفة إلى التنمية الزراعية تراعي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية في الإنتاج الزراعي وأنّ تولي اهتماما خاصا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ولعائد استثمار هذه الموارد، وأن تكون على وعي كامل بأهمية عنصر الزمن لتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المطلوب ، إذ لابد من الاسراع في اكتساب التكنولوجيا لأن الوقت في غير صالح الدول العربية ، لأن متطلبات وشروط المنظمة العالمية للتجارة تزداد سنة بعد أخرى .

[1] علي ولد الشيخ –مرجع سبق ذكره–

المطلب الرابع : الاعداد و التنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة اتفاقيات الزراعة

إن الدول العربية لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومؤسساتها التي أصبحت تضم أكثر من 149 دولة ، وتسيطر على ما يزيد عن 95% من حجم التجارة العالمية. كما أن عدم انضمام الدول العربية إلى الاتفاق لن يحول دون تأثرها بأحكامها، وبخاصة أن النظام الدولي الجديد الذي ظهر مع بداية عام 1995 سيمثل الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (وبخاصة التكنولوجيا) وتجارة الخدمات (سياحة، نقل، مصارف، اتصالات، استشارات وغيرها) وكذلك الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار والتنمية [1] كما أن البقاء خارج المنظمة يجعل الدول العربية في موقف صعب للغاية حيث ينعكس ذلك سلبا على اقتصادياتها دون الانتفاع بأي نقطة إيجابية يوفرها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، بحيث يمكن للدول العربية عند انضمامها كافة أن تستفيد من[2]:

- إن انضمام الدول العربية جميعها إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلا ، ويعد التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من المزايا و الايجابيات التي توفرها نظم التجارة الدولية الجديدة للدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية ، كما يمكنها انضمامها جميعا من أن تكون في موقع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف خاصة في إطار تكاملي يوحد مواقفها .
- تنسيق المواقف العربية حول قضايا النفاذ إلى الأسواق و خاصة أسواق الدول المتقدمة التي تفرض عليها حماية معززة جدا، ومطالبتها بتحقيق جو من المنافسة أكثر عدلا في التجارة الدولية ، كما هو الحال في تطبيق المواصفات و اتفاقية الصحة النباتية و الحيوانية .
- تقديم مجموعة من المطالب أهمها :
  - المطالبة بضرورة تشديد الضوابط الخاصة بتحديد السلع الحساسة ،لأنه من الممكن أن يسبب الاختيار الذاتي للسلع الحساسة في استثناء العديد من السلع من التزامات التخفيض ، مما يؤدي إلى استمرار الحماية.

[1] مصطفى العبد الله الكفري –مرجع سبق ذكره–

[2] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره –ص298.

- عدم التمييز و منح الفرص المتساوية لكافة الموردين لسوق الدولة التي تستخدم الحصص.
- اتباع السهولة و الشفافية ، والأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الطبيعة بين المنتجات الزراعية.
- تعزيز وتسهيل المبادلات بدلا من إعاقتها.
- المطالبة بأن يكون إلغاء دعم الصادرات على كميات و مبالغ و ليس على منتجات معينة، وأن تتم النسبة الأكبر من هذا الالغاء في أقصر فترة ممكنة.
- أن لا يمثل أسلوب تخصيص الحصص عائقا تجاريا ، بل يجب العمل على توسيع هذه الحصص.
- المطالبة بوضع ضوابط صارمة فيما يخص استخدامات المعونات الغذائية.
- إنشاء آلية للتحقق و المراقبة ، لأنه من المشاكل التي تعاني منها المنظمة العالمية للتجارة هي عدم توفر الاحصائيات و البيانات.

–العمل على إيجاد سياسة زراعية موحدة في الدول العربية للمشار ككتلة هامة في المفاوضات الزراعية و التعمق أكثر في مفهوم تعدد مهام الزراعة [1] قبل تأييده في المفاوضات خاصة في المفاوضات التي تجري بعد مؤتمر هونغ كونغ 2005 التي تدور حول كيفية و طرق إلغاء الدعم ، لاسيما وأنه من صالح الدول العربية فتح الأسواق الأوروبية التي تتبنى هذا المفهوم إلى جانب اليابان .

–تنسيق المواقف في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفردية ، لما لذلك من علاقة وطيدة بإمكانيات الحصول على التقنيات و المعدات الزراعية الحديثة ، و ما تساهم به هذه التقنيات من تحسين الانتاج الزراعي في الدول العربية بما يسمح من الاستفادة من اتفاقيات المنظمة بشأن الزراعة وتقليل آثارها السلبية .

– إن المبادرة باستكمال عضوية الدول العربية و الحصول عليها ، يسمح بالحد من الآثار السلبية لمقررات المنظمة العالمية للتجارة ، وبالتالي اتخاذ التدابير و الاجراءات المناسبة لتكييف القطاعات

[1] عماد مكي مستشار في شؤون منظمة التجارة العالمية " دور الحكومات في رسم السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف الانمائية في ظل العولمة و نظام منظمة التجارة العالمية " – سلسلة حلقات عمل معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي 2001 /ص 135 .

الانتاجية والتسويقية والتصديرية في الدول العربية، لذلك لابد من التعامل مع هذه المقررات والتفاعل معها في أقصر أجل ممكن، و تجدر الإشارة إلى أنه ومع مرور السنين تزداد اجراءات تطبيق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التجارية ، و من ثم تزداد الالتزامات والشروط التي تضعها الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع الدول الجديدة التي تريد العضوية في المنظمة ، مما قد يؤدي إلى صعوبة إجراءات العضوية الجديدة ، وقد اتضح ذلك من خلال ما تواجهه بعض الدول العربية التي لا تزال في مرحلة التفاوض من أجل العضوية العاملة كما هو الحال للجزائر مثلا.

-الحرص خلال المفاوضات الحالية لرفع الدعم من قبل المنظمة التجارة العالمية والمشاركة في التكتلات الإقليمية والدولية لحماية المنجزات والمكتسبات التي تحققت للقطاع الزراعي وعلى تقليل مخاطر الانضمام على القطاع الزراعي ، وذلك من خلال الحصول على رسوم جمركية مناسبة خاصة على السلع الزراعية الحساسة والتي تناسب ظروف الدول العربية .

لذا يجب على الدول العربية أن تنضم في أقرب وقت ممكن لأن الانضمام لا مفر منه و بالموازاة مع هذا فإن التزامات البلدان العربية اتجاه المنظمة العالمية للتجارة تزداد صعوبة من سنة إلى أخرى ، و أن تطالب جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتيسير وتسريع انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وعدم استخدام اعتبارات غير تجارية لتأخير انضمامها إما النظر في طلباتها للانضمام أو عملية الانضمام ذاتها ، و أن تطالب الدول العربية بأن تلعب الجامعة العربية دورا فعالا في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بشأن القضايا التي تهم الدول العربية و التأكيد على منح الجامعة صفة المراقب في المنظمة وبصورة عاجلة كونها تمثل كتلة هامة من الدول ، وأن تصبح هذه الأخيرة طرفا فاعلا في المنظمة.و بهذا يمكن للدول العربية أن تحضر و تنسق بشكل جيد في مفاوضات المنظمة في مجال الزراعة و في المجالات الأخرى ، إذ لابد من التحضير و الدراسة العميقة لمقررات المنظمة بشأن الزراعة وما يتعلق بها والتي تعود بالفائدة على هذه الدول ، كما أن الدول العربية مطالبة بتنسيق المواقف و الآراء باعتبار ذلك ذا أهمية بالغة في توحيد كل ما يتعلق بالاهتمام المشترك[1].

[1] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره- 299.

إلى جانب هذا لابد من تطوير وتعميق علاقات التعامل و التبادل التجاري مع العالم الخارجي[1]،وتنسيق مواقفها مع دول غير عربية خاصة تلك الدول النامية فيما يخص القضايا التي تهم بصفة خاصة البلدان النامية ذات المصير المشترك ، و التي ستتأثر بارتفاع أسعار المنتجات و الاعانات والتعويضات التي تستفيد منها جراء تطبيق مقررات المنظمة العالمية للتجارة [2] ، لآن ذلك سيسمح لها بإيجاد منافذ جديدة للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.

[1] علي ولد الشيخ – مرجع سبق ذكره-

[2] مقدم عبيرات – مرجع سبق ذكره-ص 301.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن الآثار المحتملة على قطاع تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية خطيرة جدا ، رغم أنه يبدو أن البلدان العربية ستستفيد من فرص فتح أسواق البلدان المتقدمة و اكتسابها مستقبلا لميزة تنافسية أفضل في مجال السلع الزراعية كونها لا تقدم أي دعم – دعم إنتاج أو دعم صادرات– سيؤثر عليها ، لما سينجر عنه من رفع للدعم سيؤدي حتما إلى ارتفاع في الأسعار العالمية، خصوصا أسعار السلع الأساسية التي تستوردها البلدان العربية بكميات كبيرة ومتزايدة بفعل النمو السكاني

من جانب آخر فإن الصادرات الزراعية العربية لن تستفيد من إلغاء الحواجز الغير جمركية وتحويلها إلى حواجز جمركية أو تخفيض معدلاتها بشكل كاف ،لأن البلدان الصناعية مازالت تستعمل معدلات تعريفة مرتفعة جدا

استخدام الدول المتقدمة لبعض العوائق الأخرى كالمعايير البيئية و معايير صحة الإنسان والحيوان والنبات ، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الاختلالات في الموازين التجارية الزراعية سواءا كل ميزان على حدا أو مجتمعة ، وهذا ما يشكل مؤشر خطير على الأمن الغذائي العربي مستقبلا .

و قد تكون آثار هذه الاتفاقيات نقطة إيجابية في تشجيع الاستثمار و الاهتمام أكثر بمجال الزراعة واستغلال الموارد الزراعية المتوفرة أحسن استغلال لتحسين الإنتاج كما ونوعا ، بالعمل على تنسيق الجهود فيما بين البلدان العربية و تعزيز التكامل فيما بينها سواء في المجال الزراعي أو في المجالات الأخرى ، والظهور في المحافل الدولية ككتلة اقتصادية ذات مواقف موحدة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية والسياسية.

الخاتمة

لقد تناولنا من خلال هذا البحث أهم النتائج التي تمخضت عن المفاوضات المتعلقة بموضوع الزراعة في ظل منظمة التجارة العالمية منذ جولة أورجواي و التي دار حولها الخلاف كثيرا ، لاسيما في ظل اختلاف المواقف بين الدول وتعنتها ، و توصلنا إلى أن الإسهام و الهدف الأساسي لاتفاقية الزراعة يتمثل في زيادة النفاذ إلى الأسواق و إيجاد القواعد الهادفة إلى القضاء على الأساليب المشوهة للتجارة و محاولة خلق نظام أكثر شفافية يحكم التجارة الزراعية على المستوى العالمي.

و قد تمثلت الأطراف الرئيسية في هذه المفاوضات في الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت وبإلحاح تحرير التجارة الزراعية إلى جانب مجموعة الكيرنز باعتبارها من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية ، و في المقابل دول الاتحاد الأوروبي و اليابان حيث طالبت هذه الدول بضرورة حماية هذا القطاع كونه يرتبط باعتبارات الأمن الغذائي ، ولكن منذ مؤتمر كانكون 2005 ظهرت قوى فاعلة أخرى كمجموعة العشرين و التي كان لها تأثير على قرارت المنظمة حول ملف الزراعة، ولاشك أن هناك عدة آثار على كافة الدول ومن بينها الدول العربية من جراء اتفاقيات الزراعة.

وقبل أن نتطرق إلى آثار هذه الاتفاقيات على الدول العربية ارتأينا أن نتعرض إلى كافة التطورات التي مرت بها المفاوضات بشأن الزراعة ، كما تناولنا كافة النتائج التي توصلت إليها هذه الأخيرة.

و لتقدير الآثار التي قد تنجم عن اتفاقيات الزراعة قمنا بدراسة واقع قطاع الزراعة و كذا تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية ، وهذا من أجل التنبؤ بما قد ينجر عن هذه الاتفاقيات من آثار .

ومن خلال دراستنا لآثار اتفاقيات الزراعة تبين لنا أن الدول العربية تتأثر تأثيرا سلبيا أكثر منه إيجابيا من جراء هذه الاتفاقيات ، و هذا يرجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بواقع قطاع تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية ، و منها ما يتعلق بالسياسات التي تعتمدها الدول المتقدمة في مجال تجارة المنتجات الزراعية.

ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية :

* دارت المفاوضات بشأن الزراعة حول معالجة ثلاث نقاط رئيسية و هي:

- النفاذ إلى الأسواق و الذي يشمل تخفيض و تثبيت الرسوم الجمركية ، اقتصار تحديد دخول السلع الزراعية إلى الأسواق على التعرفة الجمركية و الرسوم المتحصلة مقابل خدمة مؤداة، وعدم الاحتفاظ أو اللجوء أو العودة إلى أية تدابير غير جمركية.

- الدعم المحلي و تم الاتفاق من خلال هذه النقطة على الالتزام بتخفيض الدعم المحلي و التقليل من النفقات الحكومية التي تؤثر بشكل سلبي على التجارة باستثناء بعض إجراءات الدعم المسموح بها.

- الاتفاق حول دعم الصادرات و الذي يتمثل في إلغاء الدعم المالي للصادرات ، و التعامل مع المعونات الغذائية بشكل لا يؤثر على عمليات التصدير ، و اتخاذ إجراءات فيما يخص ءتمانات التصدير والضرائب المفروضة على الصادرات.

- وهناك بعض الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة كاتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية و التي تهدف إلى ضمان غذاء آمن صحيا شريطة أن تتم الاجراءات على أساس علمي ، و اتفاقية المعوقات الفنية، واتفاقيات البيئة وغيرها.

* و بعد تقييم التزامات الدول الأعضاء خاصة المتقدمة منها تبين:

- أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق ،إلا أن نسب التعريفات المربوطة في هياكل الدول الأعضاء ما تزال مرتفعة خاصة في الدول المتقدمة.

- عدم كفاية الاجراءات و القواعد التي تشمل عليها اتفاقية الزراعة خاصة ما يتعلق بهياكل التعريفات لأن أسلوب التخفيض للتعريفات الجمركية الذي تم اتباعه لم ينتج عنه تخفيضات جوهرية واستمرت ظاهرة التعريفات المرتفعة والتعريفات التصاعدية سمة أساسية لهيكل التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة مع استمرار الدول المتقدمة في حماية منتجاتها لاسيما الحساسة التي تحظى بدعم واهتمام كبير جدا.

- أما في مجال تخفيض الدعم المحلي تبين وجود العديد من الثغرات التي اشتملت عليها اتفاقية الزراعة وأدت إلى عدم تحقيق تقدم ملموس ، حيث بقيت مستويات الدعم المشوه للتجارة شبه ثابتة خلال فترة التنفيذ مع قيام البلدان المتقدمة بزيادة الدعم المفتوح في إطار البرامج المستثناة من التخفيض و التحايل على ما ورد من خلال اتفاقيات أورجواي .

- و في مجال دعم الصادرات أظهرت الدراسات زيادة الدعم المقدم عن المستويات الملتزم بها نتيجة ضعف القواعد و عدم تمثيل فترة الأساس للمستويات الحقيقية للدعم التي شهدت مستويات غير مسبوقة من الدعم، بالاضافة إلى عدم وجود قواعد كافية لتحكم أشكال دعم الصادرات المتنوعة كبرامج ءتمان التصدير و برامج التأمين و غيرها.

و لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حاسم حول إلغاء دعم الصادرات إلا من خلال مؤتمر هونغ كونغ 2005 ،أين تم الاتفاق على الالغاء التدريجي لدعم الصادرات في غضون الفترة الممتدة من 2006إلى غاية 2013 و تعد هذه الفترة بمثابة ربح للوقت من قبل الدول المتقدمة.

- التوصل إلى اتفاق يقضي بإلغاء دعم منتجات القطن وتصديرها نهائيا مع بداية سنة 2006.

- و لكن لم يتم التوصل بعد إلى توافق لحد الساعة حول بعض القضايا كموضوع الدعم المحلي وتعريف وتحديد المنتجات الحساسة و التي تعمل الدول المتقدمة على حمايتها بشكل كبير ، مما يجعل اتفاقيات الزراعة غير تامة و صعبة للغاية.

- و إلى جانب القضايا الثلاث فقد تناولت المفاوضات بعض المواضيع المرتبطة بالزراعة كاتفاقيات تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الانسان و الحيوان و النبات و التي تطبقها الدول المتقدمة الأمر الذي يحد من المزايا الممنوحة للدول النامية من خلال مبدأ المعاملة التفضيلية ، بالاضافة إلى المعاملة الخاصة و التفضيلية لبعض المنتجات والتي تسمح بفرض قيود غير تعريفية على بعض المنتجات لاعتبارات الأمن الغذائي، حيث تم منح فترة استفادة حددت بخمس سنوات للدول المتقدمة و عشرة سنوات للدول النامية ، كما تم السماح بآلية الوقاية الخاصة في حالة الزيادة المفاجئة في الواردات الزراعية أو انخفاض مستوى الأسعار لمنتج ما بصورة تهدد السوق المحلية .

و في ظل هذه المفاوضات الطويلة فإن البلدان العربية لم يكن لها أي دور في التأثير على مسار هذه المفاوضات أو الدفاع عن القضايا التي تهمها ، بل الاكتفاء بإبداء آراء فقط حول نتائج هذه الأخيرة ،مما ينبئ بالآثار السلبية لهذه المفاوضات على تجارة المنتجات الزراعية في البلدان العربية ، لاسيما و أن قطاع الزراعة في البلدان العربية يتميز بـــ:

- توفر موارد زراعية هامة تتباين من دولة إلى أخرى و اتساع مساحاتها الزراعية و لكنها غير مستغلة استغلالا عقلانيا ، وتباين في المناخات يسمح بتباين المنتجات في المنطقة العربية من دولة إلى أخرى.

- توفر عدد لابأس به من الأيدي العاملة،ولكنها غير مؤهلة بشكل يسمح لها بتحسين الانتاج كما ونوعا.

- أما عن المياه تعاني الدول العربية من مشكل الجفاف ونقص الكميات اللازمة من المياه لوقوع الجزء الأكبر منها في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلى جانب نقص أساليب استغلال المياه الجوفية ومياه الأمطار.

- تواضع مستويات التقنيات و التكنولوجية في استخدام الموارد المتاحة .

- ضعف الاستثمار و عجز مؤسسات التمويل و الاقراض الزراعي عن القيام بواجبها.

– أما التعاون العربي في مجال الزراعة مايزال متواضعا رغم إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و التي حددت رزنامة خاصة بالمنتجات الزراعية ، بالاضافة إلى قلة الهيئات و المنظمات التي تعمل في مجال قطاع الزراعة.

وعن تجارة المنتجات الزراعة في البلدان العربية فهي تتميز باللاتوازن بحيث تمثل الصادرات الزراعية العربية 1"% من الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية وتمثل الواردات 06% من الواردات الزراعية العالمية.

و تتابين نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية من دولة إلى أخرى إذ لا تتجاوز في أحسن الأحوال 16% و لا تتعدى أحيانا 01% في بعض الدول كليبيا والكويت،و تواجه الصادرات العربية العديد من المعوقات في الأسواق الخارجية خاصة الأوروبية .

أما عن جانب الواردات فإن البلدان العربية مستورد صافي للمنتجات الغذائية وتمثل الحبوب حصة الأسد من حجم الواردات و تليها الألبان و اللحوم ثم السكر و الزيوت النباتية و هي سلع رئيسية تحظى بدعم لابأس به من قبل الدول المتقدمة.

وفيما يخص الآثار المحتملة عموما تتمثل في التأثير سلبا على الموازين الزراعية ولكن تختلف الدول العربية بدرجة تأثرها ، فهناك الدول المستوردة و التي سيؤدي رفع الدعم إلى تأثرها سلبا بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية التي تستوردها ، في المقابل تستفيد البلدان المصدرة باكتساب ميزة تنافسية.

و قد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى النتائج التالية :

*** عموما ستتأثر الصادرات العربية كما يلي :**

1. إمكانية النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة بفضل تخفيض التعريفات الجمركية وضمان الحد الأدنى انفاذ منتجات الدول النامية ، و لكن هذا يبقى نسبيا بسبب القيود غير التعريفية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من البلدان النامية.
2. إن رفع الدعم المحلي المقدم من قبل الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد يساعد البلدان العربية على اكتساب قدرة تنافسية في هذا القطاع ، لآن تكلفة إنتاج المنتجات الزراعية في البلدان النامية والعربية بالنسبة للمزارع أكثر ملاءمة منها في الدول الصناعية ، ولكن هذا يبقى نسبيا أيضا لأن الدول المتقدمة ما تزال تقدم دعما لابأس به للقطاع الزراعي و تتحايل على ما يرد في اتفاقيات المنظمة إن لم ترسمها وفقا لمصالحها.

3. سيسمح تخفيض دعم الصادرات إلى تصحيح الأسعار الدولية و بالتالي قد يساعد بعض الدول العربية على إنتاج بعض السلع الزراعية التي لم تكن تنتجها من قبل .
4. كما يمكن للدول العربية الاستفادة من مبدأ المعاملة التفضيلية و الخاصة بالدول النامية لدعم القطاع الزراعي ، و تتضمن هذه المعاملة التفضيلية المساعدات الحكومية المباشرة و غير المباشرة و كذلك الاعانات الزراعية بما فيها الاعانات المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير.

*** أما عن الآثار المحتملة على الواردات الزراعية العربية فهي بصفة عامة سلبية و يمكن إيجازها فيما يلي :**

5. ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية بسبب رفع الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة و الذي يؤدي إلى ارتفاع المنتجات في الأسواق الخارجية و هذا ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطات العربية من النقد الأجنبي، لاسيما وأن الواردات الزراعية عبارة عن سلع غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.
6. ارتفاع حجم الفجوة الغذائية و جعل الأمن الغذائي العربي في وضعية صعبة بسبب ارتفاع الواردات، مما يضعف موقف الدول العربية في الاتفاقيات الخاصة بالمجال الاقتصادي و حتى السياسية.
7. ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة لأن المنظمة العالمية للتجارة تنص على مجموعة من المعايير لحماية الملكية الفكرية ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا والأبحاث الحديثة .
8. تراجع الانتاج النباتي و كذا الثروة الحيوانية بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج المستوردة كالأعلاف و المبيدات و التي كانت تتلقى دعما من قبل الدول المصدرة لها .

*** و لكن يمكن أن تكون هذه الآثار السلبية دافعا قويا للإستفادة من اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة وذلك بالعمل على :**

9. تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة و دمج القطاع الخاص بشكل أكبر في هذا القطاع.
10. العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية وفقا للمواصفات العالمية بما يسمح بمنافسة منتجات الدول المتقدمة .
11. استخدام الموارد المتاحة أحسن استغلال .

12. بذل جهود أكبر في تحسين المعاملات التجارية – التجارة البينية – فيما بين الدول العربية في مجال الزراعة، وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي يعد السبيل الوحيد في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها الدول العربية.

التوصيات :

و على ضوء الدراسة التي قمنا بها يمكننا أن نقوم باقتراح التوصيات التالية :

1. العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق التنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما له من تأثيرات إيجابية على التجارة الخارجية و استغلال الموارد المتاحة ، لذلك لابد من إنجاز خطوات جدية في سبيل تشجيع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىو ذلك من خلال :

أ – زيادة معدل التبادل البيني في مجال التجارة الزراعية بتذليل الصعوبات التي تحد من التجارة البينية وبالأخص في مجال الصحة النباتية والحيوانية ، وتسهيل انتقال السلع فيما بين الدول العربية بسهولة وسرعة.

ب –تشجيع الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة بإزالة المعوقات التي تحول دون ذلك.

ت –العمل على تعزيز و تطوير التعاون الاقليمي في مجال التخفيضات و الاعفاءات الجمركية على تجارة السلع الزراعية مما يسمح بتخفيض التكاليف ، لزيادة المزايا التنافسية للسلع العربية على السلع الأجنبية .

ث –العمل على تحقيق و إزالة القيود المفروضة على حرية انتقال العمالة و رأس المال و عناصر الإنتاج الأخرى بين البلدان العربية.

2. إحداث الآليات و الصيغ المناسبة لتنسيق السياسات الزراعية وفق أولويات تأخذ في الحسبان الخصوصيات القطرية بالتركيز على السياسات التمويلية للاستثمار الزراعي و سياسات الانتاج و استخدام الموارد الطبيعية ،سياسات التصنيع والتسويق و كذا التعليم والبحث والارشاد ، و كذا تنسيق التنظيمات التشريعية والادارية و المالية فيما بينها.

3. –تفعيل و تكثيف دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المجال الزراعي بتكوينها وتوظيفها لإطارات ذات كفاءة عالية تسمح بدراسة وضعية قطاعية الزراعة و تجارة المنتجات الزراعية ، وكذلك إنشاء مكاتب تابعة لهذه المنظمة على مستوى كل قطر عربي تعمل على متابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

4. تشجيع إقامة المشروعات الزراعية المشتركة في المجالات الانتاجية والتسويقية و الخدمية و التجارية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لها ،باعتبارها إحدى الصيغ المناسبة للتكامل الزراعي العربي الذي يساعد على مواجهة تحديات تطبيق المنظمة العالمية للتجارة، وحث مؤسسات و صناديق التمويل العربية و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لدعم إقامة هذه المشروعات .
5. إنشاء صندوق عربي مشترك في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية يضمن تمويل المشروعات الزراعية .
6. تأسيس شبكة مواصفات قياسية للسلع الزراعية العربية ، لربط المؤسسات المعنية بالمواصفات القياسية وضبط الجودة للسلع والمنتجات الزراعية، و العمل على التوعية بأهمية المواصفات للقدرة على المنافسة.
7. إنشاء مركز يتولى جمع المعلومات حول القطاع الزراعي في البلدان العربية .
8. دعم وتطوير البحوث الزراعية في الدول العربية و تحسينها كما و نوعا بإنشاء مركز عربي للبحث الزراعي تمتد فروعه في كل دولة عربية للبحث و دراسة خصائص و ميزات كل دولة في الإنتاج الزراعي،وفي نفس الوقت لابد من ربط مراكز البحث العلمي الزراعي و مراكز الانتاج في الدول العربية بشبكة معلومات فيما بينها ، وتنسيق البحوث الزراعية العربية و توفير التمويل اللازم لذلك.
9. استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال لاسيما و أن هناك أراضي صالحة للزراعة ولكنها غير مستغلة كلها ، إلى جانب هدر الثروة المائية مع ندرتها .
10. توفير مصادر تمويل مناسبة للمستثمرين في المجال الزراعي و زيادة حجم الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجال الزراعة .
11. إعادة هيكلة القطاع الزراعي بشكل يسمح بالتوسع في التصدير ، والتقليل قدر الإمكان من حجم الواردات لاسيما بعد ارتفاع الأسعار .
12. تقديم الخدمات الارشادية .
13. تحسين البنية التحتية التي تعتبر من الأمور الهامة للقيام بقطاع الزراعة كبناء السدود و قنوات الري والطرق و مستودعات التبريد و التخزين و التي هي من مهام حكومات الدول العربية
14. تفعيل دور القطاع الخاص في المجال الزراعي و إسهام العمالة الوطنية و تطويرها مما يساعد على خلق وحدات إنتاجية أكبر تسد على الأقل الطلب المحلي للدول العربية ،كما يسمح بالتوجه نحو المنتجات ذات الميزة التنافسية والعمل على رفع ونوعية الانتاج و التعبئة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

15. تكوين اليد العاملة وجعلها أكثر تأهيلا و قدرة على استعمال الأساليب العلمية في عمليات الانتاج، بتوفير المزيد من المعاهد و المراكز المتخصصة في هذا المجال ، مما يسمح بتحسين الانتاج كما ونوعا.
16. تطوير الأرياف و المناطق الزراعية و توفير المرافق الضرورية (مدارس ، مستوصفات ، دور ثقافة، طرقات ، وسائل نقل) لمنع النزوح الريفي ، وتحسين الوضعية الاجتماعية للمزارعين و الحد من الفقر مما يساعدهم على تحسين نشاطهم و المحافظة عليه من خلال:
   - استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.
   - الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
   - خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
   - دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
   - استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
   - الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

17.تعزيز قدرات نقل و توطين التكنولوجيا الحديثة لما لها من أهمية في تطوير الزراعة و رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة، و استخدامها لمواكبة المقاييس والمواصفات العالمية لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
18.استخدام التقنيات الزراعية و الأساليب المتطورة في مختلف مراحل الانتاج الزراعي من زرع ، وجني ونقل .
19. الاستمرار في تقديم الدعم الزراعي المباشر في حدود ما تسمح به اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والمقدر بـــ10 % من الناتج الاجمالي المحلي من الانتاج الزراعي ، وتوسيع هذا الدعم ليشمل أكبر عدد ممكن من السلع خاصة الأساسية منها ، لاسيما و أن جل الدول العربية تقدم دعما يقل عن المستوى المسموح به ، وتقديم الدعم الغير مباشر في إطار برامج الصندوق الأخضر و التي تمارس على قدر كبير من قبل الدول المتقدمة دون الدول النامية .
20. تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي.

21. تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها – نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

– تنويع القاعدة الانتاجية في المجال الزراعي على المستوى العربي في ظل التنسيق بين مؤسسات الانتاج العربية لما له من أهمية لمواجهة الطلب على أكبر قدر ممكن من السلع المستوردة من خارج المنطقة العربية.

22. تطوير قطاع الصناعات الغذائية بتحسين طرق التصنيع و التعبئة و التغليف، حتى تسهم بصورة إيجابية في مواجهة الطلب على السلع الغذائية الأجنبية وبالتالي تقليص حجم الواردات من الأسواق العالمية ، ويتم ذلك من خلال انتهاج سياسة يتم فيها الربط بين الإنتاج المحلي والتسويق والتصنيع من جهة ، والتنسيق فيما بين البلدان العربية في هذا القطاع من جهة ثانية ، مما يسمح بتفادي تكدس المنتجات وفسادها أو نقصها، مما يسمح بتخفيض الواردات من خارج المنطقة، و ضمان نفاذ الإنتاج العربي فيما بين الدول العربية .

23. رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة بشكل يتوافق مع التطور الحاصل في كل من الإنتاج والاستهلاك ويجب ألا يقتصر الأمر على متطلبات التسويق فيما بين الدول العربية فقط وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي مع الدول الأخرى ، وتوفير قاعدة معلومات حول الأسواق المحلية و العالمية المنافسة ، ودراسة السبل الكفيلة بتطوير و رفع كفاءة الأسواق العربية، ودعم برامج ترويج الصادرات.

24. التركيز على إجراءات حماية المستهلك وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الصحية والصحة النباتية وإجراءات العوائق الفنية أمام التجارة وما تنطوي عليه من المواصفات والمقاييس اللازمة وإنشاء المعامل والمختبرات اللازمة لهذه الإجراءات وتدعيمها بالكفاءات والأجهزة اللازمة خاصة في المنافذ الرئيسية للواردات براً وجواً وبحراً.

25. ترشيد الاستهلاك فيما يخص السلع الزراعية المستوردة لاسيما الثانوية والغير ضرورية منها للتقليل من فاتورة الواردات.

26. التنسيق بين مؤسسات التسويق الزراعي العربية من أجل تخفيض تكاليف الاستيراد والتصدير.

27. العمل على التنسيق بين مراكز البحث في مجال الزراعة ، ومؤسسات الانتاج الزراعي و مؤسسات التسويق على المستوى القطري من جهة ، و على المستوى العربي من جهة ثانية.

28. تنسيق سياسات الاستيراد و خصوصا استيراد الحبوب كسلع غذائية هامة لا يمكن التخلي عنها أو تخفيض استيرادها بسهولة.

29. الاستمرار في المشاركة و التنسيق بين البلدان العربية في المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية وبكثافة لإدراج القضايا التي تهم المنطقة ضمن مفاوضات المنظمة.و الحرص خلال المفاوضات الحالية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والمشاركة في التكتلات الإقليمية والدولية على حماية المنجزات والمكتسبات التي تحققت للقطاع الزراعي وعلى تقليل مخاطر الانضمام على القطاع الزراعي وذلك من خلال الحصول على رسوم جمركية مناسبة خاصة على السلع الزراعية الحساسة ، وكذلك التأكيد على الحصول على المرونات الانتقالية اللازمة والتي تتناسب مع وضع الدول العربية كدول نامية إلى جانب العمل على توافق السياسات الزراعية مع الاتفاقيات و المعاهدات الدولية.

30. العمل على أن تكون المفاوضات شاملة وواضحة حول الموضوعات الأساسية الثلاثة و ذلك لأن إهمال أحد المواضيع الأساسية سيؤدي إلى تلاشي الأثر الايجابي الذي يتحقق من موضوع آخر .

31. توفير الأعداد الكافية من الاطارات الوطنية المؤهلة للتفاوض في المؤتمرات و المناسبات الدولية ، لأن من أهم المتطلبات اللازمة للتعامل مع مستجدات المرحلة القادمة وما ستتطلبه من سياسات وبرامج وإجراءات توفير الأعداد الكافية من الكفاءات المؤهلة والتي يمكنها التعامل مع هذه المستجدات بكفاءة عالية و هذه الكوادر يجب أن يوكل إليها متابعة شؤون المنظمة وتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة وحضور اجتماعات لجانها والدفاع عن المصالح الممتلكة فيها والتعرف على الامتيازات الموجودة فيها لاستغلالها والاستفادة منها.

آفاق الدراسة :

بما أن دراستنا دارت حول اتفاقيات المنظمة العالمية بشأن الزراعة فإننا نقترح بعض المواضيع و التي ستكون مكملة أو ذات علاقة ببحثنا هذا، لتكون كإشكاليات لبحوث في المستقبل ، مثل :

1. آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة في دول شمال إفريقيا .
2. مستقبل الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
3. تأثير اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن تجارة الأسماك على الدول العربية.
4. أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.
5. دور التسويق الزراعي في ترقية الصادرات الزراعية العربية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أهم الصعوبات :

– قلة المراجع التي تتناول موضوع اتفاقيات الزراعة و ما يتعلق بها في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، بالرغم من توفر كم هائل من المراجع والدراسات التي تتناول اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هذه المراجع والدراسات لا تتناول موضوع بحثنا هذا بشكل مفصل.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا أيضا أثناء قيامنا بهذا البحث هي عدم توفر المعطيات و الإحصائيات الحديثة التي تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية بخصوص دراسة الآثار المحتملة لاتفاقيات الزراعة، لاسيما الإحصائيات الخاصة بسنتي 2004و2005 حول قطاع الزراعة و التجارة الزراعية في البلدان العربية، مما جعل تحليلنا يشوبه بعض القصور : وكذلك صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بكل الدول العربية.

قائمة الكتب

باللغة العربية :

1 -أسامة المجدوب " الجات من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية – مصر/ الطبعة الثالثة2003 .

2 -أسامة المجدوب " الجات من هافانا إلى مراكش " الدار المصرية اللبنانية – مصر/الطبعة الأولى 1996 .

3 -إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي – العولمة و التكتلات البديلة –" مكتبة مدبولي–مصر - / الطبعة 2002.

4 -زينب حسنين عوض الله " الاقتصاد الدولي –العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية – اتفاقات التجارة العالمية –الدار الجامعية الجديدة –مصر /الطبعة 2003 .

5 - سليمان المنذري – السوق العربية المشتركة – الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة – الناشر مكتبة مدبولي – مصر/الطبعة 2004.

6 -سمير محمد عبد العزيز " التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة الدولية " دار الإشعاع –مصر – الطبعة الأولى .

7 -صلاح عباس" العولمة في إدارة المنظمات العالمية" شباب الجامعة –مصر/ الطبعة 2003 .

8 -عادل أحمد حشيش " أساسيات الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية الجديدة – مصر/ الطبعة 2002 .

9 -عادل أحمد حشيش " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعية الحديثة للنشر –مصر/الطبعة 2000.

10 - عادل المهدي " عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية " الدار المصرية اللبنانية –مصر/الطبعة الثانية 2004 .

11 - عادل المهدي " عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية " الدار المصرية اللبنانية –مصر/ الطبعة الثانية 2004.

12 - عاطف السيد " الجات والعالم الثالث – دراسة تقويمية للجات و استراتيجية المواجهة –" مجموعة النيل العربية–مصر/ الطبعة 2002 .

13 - عبد الحميد عبد المطلب " الجات و آليات المنظمة العالمية للتجارة " الدار الجامعية –مصر /الطبعة2002-2003 .

14 - عبد المطلب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مجموعة النيل المصرية-مصر/ الطبعة الأولى 2003 .

15 - عبد الواحد العفوري " العولمة والجات – التحديات والفرص " مكتبة مدبولي-مصر / الطبعة 2000.

16 - فادي علي مكي – مابين الغات ومنظمة التجارة العالمية- المركز اللبناني للدراسات – الطبعة الأولى 2000 .

17 - فضل علي المثني " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية مكتبة مدبولي – مصر/الطبعة 2000 .

18 - فلاح سعيد جبر – انعكاسات العولمة و تحرير التجارة على الصناعة العربية – منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية –الطبعة 2001.

19 - كميل حبيب ، د.حازم البني " من النمو و التنمية إلى العولمة والجات – رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد" المؤسسة الحديثة للكتاب "طرابلس /الطبعة 2000 .

20 - مجدى محمود شهاب" الاقتصاد الدولي " دار المعرفة –مصر/الطبعة 1996.

21 - محمد عبيدات " التسويق الزراعي " دار وائل للنشر "الأردن/ الطبعة 2000.

22 - محمد علي حوات " العرب و العولمة " شجون الحاضر و غموض المستقبل " مكتبة مدبولي- مصر/ الطبعة 2002.

23 - محمد عمر حماد أبو دوح "منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية" – الدار الجامعية -الإسكندرية –مصر/الطبعة 2003.

24 - محمد محمد على إبراهيم – " الجات – الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات " الدار الجامعية- مصر/الطبعة 2003-2002 .

25 - محمود يونس " اقتصاديات دولية " الدار الجامعية –الاسكندرية/ الطبعة 2000/1999 .

26 - مصطفى سلامة – قواعد الجات "الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية " – المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-مصر/ الطبعة الأولى 1999 .

27 - ياسر زغيب " اتفاقية الغات بين النشأة و التطور و الأهداف منافع ومخاطر " /دار الندى- بيروت /طبعة 1999 .

الرسائل و الأطروحات

1 -مقدم عبيرات " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة مقدمة لنيل شهادةدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية --جامعة الجزائر -سنة 2001-2002 .

2 -عبد القادر بابا "سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004.

3 -محمد متناوي " المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر إليها و الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير –جامعة الجزائر سنة2003 .

4 -بوطمين سامية "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر - جوان 2001 .

النشريات و المقالات :

1 -" تحرير التجارة الزراعية في سوريا في إطار الاتفاقيات الثنائية والاقليمية و الدولية"ورقة عمل– لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي- سوريا 2004.

2 -د.عبد المجيد قدي – مقدم عبيرات " العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي " مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة/ العدد الأول 2002/1

3 -دراسة صادرة بعنوان " التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ على الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2005.

4 -سليمان ناصر – استراتيجية مواجهة تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة– مجلة الباحث العدد 2002/2001 –جامعة ورقلة -.

5 -صالح العصفور "السياسات الزراعية" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد21 سبتمبر 2003/السنة الثانية / المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

6 - صباح النعوش – الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية – مجلة المستقبل العربي العدد 282 العدد 2002/8.

7 عبد الصاحب علوان " أزمة التنمية الزراعية العربية و مأزق الأمن الغذائي " مجلة المستقبل العربي / العدد 117.

8 عبد الله بن عبد الله العبيد " مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية و الدولية " و رقة مقدمة إلى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام2020 -2003/. وزارة التخطيط السعودية .

9 عماد مكي مستشار في شؤون منظمة التجارة العالمية " دور الحكومات في رسم السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف الانمائية في ظل العولمة و نظام منظمة التجارة العالمية " – سلسلة حلقات عمل معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي 2001 .

10 - عياش قويدر – إبراهيمي عبد الله – آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا /جامعة الشلف – العدد 02 ماي 2005

11 - الفونس عزيز – " الوطن العربي و مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة " مجلة الوطن العربي قضايا التنمية (العدد23) – مركز دراسات و بحوث الدول النامية – القاهرة 2002 .

12 - محمود بيبلي " المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ " مجلة الرسالة الاخبارية الصادرة عن المركز الوطني للسياسات الزراعية بسوريا العدد 8 – تشرين الأول 2005.

13 - محمود بيبلي مفاوضات منظمة التجارة العالمية : هل ستستفيد الدول النامية من تفاهم جديد – مجلة الرسالة الاخبارية الصادرة عن المركز الوطني للسياسات الزراعية بسوريا/ تشرين الأول 2001 العدد 01.

14 - موضوعات أجندة الدوحة للتنمية –كتيب صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أوت 2003 .

15 - موضوعات أجندة الدوحة للتنمية كتيب صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2004.

16 - هشام يوسف – " الوطن العربي و مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة " مجلة الوطن العربي قضايا التنمية (العدد23) – مركز دراسات و بحوث الدول النامية – القاهرة 2002 .

التقارير

1 مشروع المقرر العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في 31 تموز /جويلية 2004 ترجمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

2 تقرير من قبل المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة عن صفقة تموز /يوليو – ترجم إلى العربية من قبل وزارة الصناعة والتجارة سلطنة عمان.

3 تقريرعن المنظمة العالمية للتجارة الادارة المركزية لشؤون المنظمة العالمية للتجارة – وزارة التجارة الخارجية و الصناعة – جمهورية مصر العربية " مفاوضات تجارة السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية للتجارة "2005

4 مشروع المقرر العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في 31 تموز /جويلية 2004 /ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا

5 إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري التحضيري للؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بتاريخ 28-09-2005.

6 تقرير عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول واقع الزراعة في الدول العربية سنة 2005 .

7 تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2004 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

8 تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003 " .

9 إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 1317 د.ع 59 بتاريخ 2006/02/19 .

10 - التقرير العربي الموحد – الفصل الثاني عشر ،- التعاون الاقتصادي العربي : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظرة عامة 2003 .

11 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية – المجلد 24 – القسم الرابع عشر –الجدول 439 .

12 - التقرير العربي الموحد 2006.

13 - التقرير العربي الموحد 2005 .

14 - التقرير العربي الموحد 2004 .

15 - التقرير العربي الموحد 2003 .

16 - التقرير العربي الموحد 2000.

17 - التقرير السنوي لسنة 2004 للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي .

18 - محضر اجتماع لجنة الاستيراد و الجمارك حول "نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ ديسمبر 2006" المنعقد في 2006/01/03.

19 - تقرير صادر عن اتحادات المصدرين المصريين بعنوان" المفاوضات الجديدة حول الزراعة في منظمة التجارة العالمية "/جانفي 2006.

مراجع باللغة الفرنسية

1- Anne Hanaut- Elmouhoub.Mouhoub"économie international " édit:Dyna'sup-france/ Edition 2002.

2- Annie Krieger –krynicki "L'organisation mondial du commerce" édit 1997-France.

3- Emmanuel Combe –" L'organisation mondial du commerce" - Armand colin ,Paris1999.

4- Paul R.Krugman – Maurice obstfeld" èconomie international " Edition de Book Université –France/ troisième Edition 2003.

5- Maurice Durousset "La Mondialisation de l'économie " Edition Marketing, ellipses Décembre1994

6- Michel Ranelli " Organisation Mondial du Commerce " édition la Découverte Paris2000.

7- Cnuced ,Rapport du Commerce et de developpement; New york ;geneve,Nations unies 1994.

المراجع باللغة الانجليزية

1- The Hong kong Declaration explained

2- The Doha Declaration explained

3- Nasredine Elamin- Mohamed Adam Arabe" Agriculture and the WTO Trad Negotiation Opportunies and Challenenges" journal of Agricultural Investment /The Arab Authority for Agricultural Investment and DevelopmentN°03/

المراجع الالكترونية :

01- www.djazeera.net 2006-02-20

02- www.albayane –magazine.com .2006-02-20 -

www.aljazeerat.net **03-** 2005-11-20-

http://www.islam-online.net/iol-arabic/ -9**04-** 2006/04/22

http://www.arabrenewal.com/index.php0 **05-** 2006-04-14

http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa/Index **06**-2006-02-14

07- http://www.muqatel.com2006-02-26

08- http://www.geocities.com/cscruk/133.html 2006-02-23 "

09- www.uae.gov.aehttp:/ / 2006-03-27

10- www.geocities.com . 2006-02-06

11- www.aue.gov.ae.org 27-03-2006

12- www.uae .gov.ae2006-03-22

http://news.bbc.co.uk/hi/arabi 13- 2006/04/20 http://www.fao.org-.2006-02-20

14- 18-02-2006www.zmag.org

15- http.//ik.ahram.org.eg20-01-2006

www.zmag.org 16- .2006-03-25

17- http://www.agr.gc.ca/misb/itpd/francais/accord 13/03/2006

18- http/isps.news.net 2006-02-20

19- www.naharain.net2006-01-20

20- http/ kefaya .org 2006-02-23

21- http/kassioun.org2006-01-31

22- http://www.alkhaleej.ae/index2006-03-26 .

23- http://ar.chinabroadcast2006-04-24

http24- //www.oba.org.eg/docs 2006-03-22

25- http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=agreement2006-04-30

26- http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=meetings2006-05-30

http://al-jazirah.com.sa/179018/xx10d.htm -30-01-2006 27-

28- http:// www.project-syndicate .org /contributor . 2006-04-30

29- http://www.wto.org/french/tratop_f/agric_f/ag_questions_f.htm 09/02/2006
24-04-2006-http://www.wtoarab.org/Arabic_Country_Members.aspx?&lang=ar 30-
www.islamonline.net31- http:.// . 2006-02-27

32 www.albayan.co.ae- http:.// .2006-03-20

33- http://www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2003/july/22.htm 28-04-2006

34- /http://www.mowaten.org 2006-04-25

35- http:// www.aoad.org2006-02-20

36- http://www.sudaneconomy.com/sects/agr/projects1.htm 2006-05-08

37- http://www.al-watan.com/data/20060102/index.asp? " 2006-02-24

38 0http://www.rezgar.com/debat/ - http://www.aljazeera.net/NR/exeres2006-01-20

39-

40- /http://agriculturenews.faorne.net/wwwStats 2006-05-08

41- /http://www.mowaten.org 2006-04-25

http://saaid.org/arabic/11.htm 42- 2006/06/07

.43 - http://www.raynews.net/index 2006-06-07

44- http://www.qada.gov.ye/mal.asp2006-02-20 "

45- http://www.islammemo.cc/somet/one_News13. 2006-01-30/

46- www.rfi.fr /actufr 09-05-2006

47- http://www.raynews.net/index.p 2006-06-07

48- http://students.washington.edu/jamali/hatar136.htm2006-02-14/

http://agriculturenews.faorne.ne 49- 2006/06/07

الفقرتان 13و14 من إعلان الدوحة الوزاري/ نوفمبر 2001 حول ملف الزراعة

الفقرة 13-" نعترف بالعمل المنجز في المفاوضات التي انطلقت في مرحلة سابقة من العام 2000 عملا بالمادة 20 من الاتفاقية بشأن الزراعة ، ومن ضمنه عدد كبير من المقترحات التفاوضية تقدم بها ما يزيد عن 121 عضو.و نذكر بالهدف الطويل الأجل المشار إليه في الاتفاقية ، و المتمثل في إرساء نظام تجاري عادل وقائم على آليات السوق ، من خلال برنامج إصلاح جذري يشمل قواعد محصنة و التزامات محددة بشأن الدعم والحماية ،بغية تصحيح ومنع القيود و التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية .و إننا نؤكد من جديد التزامنا بهذا البرنامج واستنادا إلى العمل الذي أنجز حتى الآن، نتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق ، و تخفيض الإعانات المخصصة للصادرات بمختلف أشكالها تمهيدا إلغائها و الحد من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة . إننا نتفق على المعاملة الخاصة و التفضيلية للبلدان النامية ينبغي تشكيل جزءا أصيلا من عناصر المفاوضات ، وأن تدرج في جداول التنازلات و الالتزامات ، وأن تدرج حسب الاقتضاء في القواعد و الضوابط التي سيجري التفاوض بشأنها بغية تفضيل هذه المعاملة عمليا ، وتمكين الدول النامية من مراعاة احتياجاتها التنموية ، ومن ضمنها الأمن الغذائي والتنمية الريفية ، و نحيط علما بالاهتمامات غير المتصلة بالتجارة الواضحة في المقترحات التي تقدم بها الأعضاء ، و أن هذه الاهتمامات ستوضع في الاعتبار كما هو منصوص عليه من الاتفاقية بشأن الزراعة" .

الفقرة 14- " تحدد أنماط الالتزامات الاضافية و من ضمنها المعاملة الخاصة والتفضيلية في مدة لا تتجاوز 31آذار/مارس من العام 2003 ، و ينبغي من المشاركين تقديم مسودات شاملة لجداولهم حسب هذه الأنماط في ندة لا تتجاوز تاريخ عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري . و تنتهي المفاوضات و من ضمنها المفاوضات المتصلة بالقواعد و الضوابط التنظيمية و النصوص القانونية ذات الصلة مع الانتهاء من خطة المفاوضات و كجزء منها" .

المصدر : المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ترجمة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية .

الملحق 1/2 : الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه في الدول العربية

(1995 و 2000–2004)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"						نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار"						مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)					
	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2004 - 95	2004 - 03	1995	2000	2001	2002	2003	2004	1995	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع الدول العربية	45,140	56,503	58,101	57,901	62,702	67,062	4.5	7.0	189	209	210	204	216	226	9.5	8.3	8.8	8.6	8.3	7.7
الأ ر د ن	245	171	175	210	252	276	1.3	9.5	58	35	35	41	48	52	3.7	2.0	2.0	2.2	2.5	2.4
الإمـــارات	1,226	2,463	2,413	2,479	2,492	2,750	9.4	10.4	509	759	692	660	617	630	2.9	3.5	3.5	3.3	2.8	2.6
البحريـــن	52	61	59	57	61	66	2.5	6.9	89	95	90	85	89	93	0.9	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6
تونـــس	2,052	2,402	2,317	2,380	3,240	3,682	6.7	13.6	229	251	241	244	328	371	11.4	12.4	11.6	10.3	12.0	12.6
الجزائـــر	4,122	4,594	5,334	5,236	6,589	7,784	7.3	18.1	146	142	162	156	192	221	9.8	8.4	9.7	9.2	9.7	9.2
جيبوتـــي	14	17	18	18	19	20	4.1	6.0	24	25	25	25	26	26	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1
السـعودية	8,426	9,326	9,522	9,627	9,721	9,917	1.8	2.0	465	456	454	448	442	440	5.9	4.9	5.2	5.1	4.5	4.0
السـودان	2,162	4,677	5,315	6,144	7,164	8,334	16.2	16.3	80	150	168	190	218	248	44.4	35.7	36.4	37.3	37.5	37.8
سـورية	4,624	4,666	5,135	5,197	5,380	5,416	1.8	0.7	327	286	307	303	306	301	27.8	24.7	25.9	25.2	24.8	23.0
العـراق	2,540	2,131	2,775	2,760	2,006	3,191	2.6	59.1	124	88	112	108	76	118	33.9	6.3	9.5	10.3	10.1	9.5
عُمـــان	383	389	409	412	423	421	1.0	0.6-	180	162	165	162	182	186	2.8	2.0	2.1	2.0	2.0	1.7
قطـــر	80	66	66	50	55	55	4.0-	0.5	163	116	114	80	87	83	1.0	0.4	0.4	0.3	0.2	0.2
الكويـت	114	137	156	197	217	238	8.5	9.7	58	62	67	81	87	90	0.4	0.4	0.5	0.6	0.5	0.4
لبنـــان	871	1,288	1,307	1,357	1,415	1,542	6.6	9.0	249	342	344	355	368	399	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ليبيـــا	2,667	2,813	2,314	1,062	1,066	1,184	8.6-	11.1	554	499	396	176	171	185	8.7	8.1	7.7	5.5	4.4	4.3
مصـــر	9,449	15,174	13,860	13,204	12,718	11,133	1.8	12.5-	166	240	214	200	189	162	15.7	15.5	15.4	15.4	15.6	14.2
المغـــرب	4,828	4,610	5,278	5,820	8,048	9,037	7.2	12.3	183	161	181	196	267	295	14.6	13.8	15.6	16.1	18.4	18.1
موريتانيـا	248	186	181	185	219	234	0.6-	6.4	108	70	66	66	76	78	23.4	19.8	18.8	18.7	18.9	17.4
اليمـــن	1,038	1,332	1,468	1,507	1,615	1,782	6.2	10.3	67	73	78	77	80	86	20.2	14.0	15.2	14.6	14.3	13.8

التقرير العربي الموحد 2005

الملحق 2/2 /1: تطور أعداد الحيوانات الزراعية الرئيسية و الدواجن في أهم الدول العربية الزراعية

الوحدة :ألف رأس

	2000					2004				
	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	دواجن	الإجمالي بالمعادل من الوحدات الحيوانية* (بالألف)	نصيب الفرد من الإجمالي	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	دواجن	الإجمالي بالمعادل من الوحدات الحيوانية* (بالألف)	نصيب الفرد من الإجمالي
المغرب	2,675	22,231	135,000	5,904	0.206	2,670	21,951	137,000	5,871	0.192
الجزائر	1,430	20,643	110,069	4,377	0.136	882	21,900	125,069	4,036	0.115
مصر	6,909	7,894	107,200	8,253	0.130	7,798	8,142	110,300	9,183	0.134
السودان	37,093	84,643	36,465	47,795	1.538	38,325	89,000	37,000	49,573	1.476
سورية	987	14,555	21,730	2,879	0.176	870	14,440	30,100	2,775	0.154
العراق	1,565	8,200	31,670	2,696	0.112	1,620	7,545	34,607	2,678	0.099
السعودية	290	10,397	404,115	2,937	0.137	346	9,089	474,779	3,064	0.135
اليمن	1,339	13,111	29,600	3,077	0.168	1,405	13,900	34,800	3,259	0.156
الصومال	5,139	41,516	1,268	10,333	1.077	5,319	43,789	1,385	10,797	1.082
موريتانيا	1,475	13,122	4,100	3,129	1.183	1,565	14,200	4,200	3,354	1.123
الإجمالي	58,902	236,312	592,102	90,415	0.370	60,760	244,067	649,461	93,433	0.347

المصدر : التقرير العربي الموحد 2005 .

2/2/2 : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي

(1995و2000–2004)

الكمية :ألف طن

	1995	2000	2001	2002	2003	2004	نسبة التغير السنوي% 2004 - 1995	نسبة التغير% 2004-2003
اللحوم	4,626	6,361	6,509	6,853	6,811	6,738	4.3	1.1-
(لحوم حمراء)	2,908	3,923	3,844	3,918	4,151	4,072	3.8	1.9-
(لحوم بيضاء)	1,718	2,438	2,665	2,935	2,660	2,666	5.0	0.2
الالبان	15,907	18,721	19,521	20,488	21,685	20,077	2.6	7.4-
البيض	841	1,118	1,169	1,365	1,329	1,243	4.4	6.5-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة في الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2004.

الملحق 3/2 : **تطور إنتاج الأسماك في البلدان العربية**

الفترة (1955و 2000-2004)

الكمية بالألف طن

	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	*2004	نسبة التغير 2004-1995 %	نسبة التغير 2004-2003 %
مجموع الدول العربية	**1,863.4**	**2,439.7**	**2,310.8**	**2,546.5**	**2,467.0**	**2,761.9**	**3,062.0**	**3,477.4**	**3,361.0**	**3,411.7**	**3,344.7**	**3.6**	**2.0-**
الأردن	0.4	0.5	0.5	0.6	0.8	0.8	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	9.1	0.0
الإمارات	95.1	105.9	107.0	114.4	114.7	117.6	105.5	112.6	97.6	114.0	110.7	0.5	2.9-
البحرين	8.1	9.3	9.4	10.1	9.8	11.5	11.9	11.2	11.2	12.1	11.7	2.6	3.3-
تونس	88.6	83.6	84.2	89.0	90.0	93.2	95.6	96.8	94.8	96.3	96.3	1.6	0.0
الجزائر	91.0	106.3	88.6	93.1	92.3	90.0	102.3	102.3	103.8	101.6	102.1	0.4-	0.5
جيبوتي	0.4	0.4	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	3.1-	50.0
السعودية	52.0	48.4	50.7	53.9	55.0	52.3	54.7	56.0	56.6	66.7	67.0	3.7	0.4
السودان	32.2	50.0	47.0	50.0	52.0	53.0	58.0	58.0	60.0	64.3	60.5	2.1	5.9-
سورية	5.8	11.6	12.1	11.8	14.5	14.2	13.4	14.2	15.2	16.4	15.0	2.9	8.5-
الصومال	17.5	16.4	16.2	17.2	15.9	99.0	83.3	110.0	110.0	101.7	100.7	22.3	1.0-
العراق	18.6	33.0	35.0	37.0	32.0	19.0	28.0	33.0	26.0	32.6	30.1	1.0-	7.7-
عُمان	118.6	139.9	121.6	118.9	106.2	108.8	120.4	129.9	134.3	124.9	127.7	1.0-	2.2
فلسطين	-	2.6	-	-	-	-	2.6	2.0	2.6	3.4	2.7	0.4	20.6-
قطر	5.7	4.3	4.7	5.0	5.4	4.4	7.1	6.9	7.2	6.2	6.8	5.2	9.7
الكويت	4.5	8.5	8.3	5.9	5.8	4.4	8.1	6.0	5.9	7.1	6.7	2.6-	5.6-
لبنان	1.8	4.7	4.8	2.9	4.6	4.5	7.4	8.0	8.2	7.9	7.9	5.9	0.0
ليبيا	7.8	28.0	28.0	36.0	37.0	38.0	44.0	46.0	46.0	50.8	46.8	5.9	7.9-
مصر	338.0	407.1	431.6	457.0	545.6	648.9	724.4	768.2	767.9	788.3	763.0	7.2	3.2-
المغرب	576.6	852.1	625.2	783.2	708.5	758.1	914.3	1,114.5	960.1	1,007.7	999.1	1.8	0.9-
موريتانيا	322.4	441.1	547.8	554.4	450.4	504.8	544.9	642.3	672.6	642.7	628.5	4.0	2.2-
اليمن	78.3	86.0	87.7	105.8	126.1	139.1	134.7	158.1	179.6	165.7	160.0	7.1	3.4-

التقرير العربي الموحد 2005

الملحق 4/2: مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية ومتوسط نصيب الفرد منها

	مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)									متوسط نصيب الفرد بالهكتار								
	1990			1995			2003			1990			1995			2003		
	بعلي	مروي	إجمالي	بعلي	مروي	إجمالي	بعلي	مروي	إجمالي	من البعلي	من المروي	من إجمالي الأرض المزروعة	من البعلي	من المروي	من إجمالي الأرض المزروعة	من البعلي	من المروي	من إجمالي الأرض المزروعة
المغـــرب	8,185	1,258	9,443	8,491	1,258	9,749	7,938	1,345	9,283	0.34	0.05	0.39	0.32	0.05	0.37	0.26	0.04	0.31
الجزائـــر	7,251	384	7,635	7,474	555	8,029	7,705	560	8,265	0.29	0.02	0.31	0.26	0.02	0.28	0.22	0.02	0.24
مصـــر	-	2,648	2,648	-	3,283	3,283	-	3,400	3,400	-	0.05	0.05	-	0.06	0.06	-	0.05	0.05
الســـودان	11,289	1,946	13,235	14,466	1,946	16,412	14,703	1,950	16,653	0.48	0.08	0.56	0.53	0.07	0.60	0.45	0.06	0.51
ســـورية	4,933	693	5,626	4,413	1,089	5,502	4,088	1,333	5,421	0.41	0.06	0.46	0.31	0.08	0.39	0.23	0.08	0.31
العـــراق	2,065	3,525	5,590	2,015	3,525	5,540	2,565	3,525	6,090	0.12	0.20	0.31	0.10	0.17	0.27	0.10	0.13	0.23
الســـعودية	69	1,310	1,379	65	1,236	1,301	61	1,155	1,216	-	0.08	0.08	-	0.07	0.07	-	0.05	0.05
اليمـــن	1,278	348	1,626	1,251	485	1,736	1,169	500	1,669	0.10	0.03	0.13	0.08	0.03	0.11	0.06	0.02	0.09
باقي الدول العربية	8,356	1,302	9,658	11,852	1,413	13,265	13,079	1,448	14,527	0.23	0.04	0.27	0.29	0.03	0.32	0.27	0.03	0.30
إجمالي الدول العربية	**45,238**	**13,704**	**58,942**	**52,127**	**15,174**	**67,301**	**53,421**	**15,681**	**69,102**	**0.21**	**0.06**	**0.27**	**0.21**	**0.06**	**0.27**	**0.18**	**0.05**	**0.23**

الملحق 2/ 5 /1: نصيب الأقاليم في الدول العربية من الأمطار السنوية

الاقليم	مليار متر مكعب/السنة	نسبة مئوية
○ حوض النيل و القرن الافريقي	1308	57.3
○ المغرب العربي .	588	25.7
○ شبه الجزيرة العربية.	211	9.2
○ المشرق العربي	178	7.8
المجموع	2285	100

المصدر :التقرير العربي الموحد 2005

الملحق 2/ 5 /2: كميات وتوزيع الهطول المطري السنوي في الوطن العربي

الدولـــة	كمية الهطول السنوي (مليار م2)	متوسط الهطول السنوي (ملم)	أقل من 100 ملم		100 - 300 ملم		أكثر من 300 ملم	
			المساحة (ألف كم2)	كمية (مليار م2)	المساحة (ألف كم2)	كمية (مليار م2)	المساحة (ألف كم2)	كمية (مليار م2)
مجموع الدول العربية	**2,285**		**9,474**	**332**	**2,195**	**438**	**2,523**	**1,515**
الأردن	8.5	90	69.4	4.0	13.9	2.7	6.1	1.8
تونس	39.8	243	57.3	4.1	58.3	11.6	39.9	24.1
الجزائر	192.5	81	2041.3	67.9	150.6	30.1	189.8	94.5
السعودية	126.8	57	1953.4	89.5	129.0	24.7	167.6	12.7
السودان	1094.4	437	828.8	41.7	382.3	76.5	1294.7	976.2
سورية	52.7	285	10.6	0.6	129.0	25.4	45.6	26.8
الصومال	190.6	299	119.7	6.6	213.4	38.7	304.6	145.3
العراق	99.9	228	98.7	4.7	267.2	54.5	69.2	40.7
عُمان	15.0	50	239.3	5.4	61.9	7.6	8.3	1.9
فلسطين	8.0	296	1.4	0.1	6.8	1.2	12.8	6.8
لبنان	9.2	885	0.0	0.0	0.4	0.1	10.1	9.1
ليبيا	49.0	28	1675.0	28.4	89.7	16.2	10.8	4.4
مصر	15.3	15	982.0	11.1	20.0	4.1	0.0	0.0
المغرب	150.0	211	395.3	29.2	173.6	34.1	142.0	86.7
موريتانيا	157.2	153	476.6	29.2	384.6	73.5	169.5	54.5
اليمن	67.2	114	404.4	7.0	98.8	30.8	51.8	29.4
باقي الدول العربية	**9.2**	**74**	**120.8**	**2.9**	**15.8**	**6.3**	**0.0**	**0.0**

أسس و معايير إعداد الرزنامة الزراعية :

إن الرزنامة الزراعية لا تعني بأي حال من الأحوال منع استيراد السلع الزراعية ، و أن الهدف من الرزنامة هو إعطاء الفرصة للدول العربية للتكليف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع العربية و تداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره 1350بتاريخ 1998/02/12 الأسس و المعايير التالية لإعداد الرزنامة الزراعية :

أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية ، ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الانتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة، و التي يتم فيها التحكم في ظروف الانتاج ، ومن قيمة الانتاج ممكنا خلال العام كله ، و تشمل هذه التقانات على سبيل المثال البيوت الزجاجية و البلاستيكية و غيرها من الأساليب .

1 – أن تقتصر الزراعية المدرجة في جدول مواسم الانتاج (الرزنامة الزراعية العربية) ، على السلع الطازجة و بذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة أو المجهزة سواءا بالحفظ أو التغليف أو التخليل بهدف تنظيم أو إطالة الفترة . كما لا يدخل في الرزنامة الزراعية السلع التي تخضع لعمليات تحويلية على صورتها الخام الأولية ، و في كل الأحوال يجب يجب تحديد البند الجمركي للسلعة .

2 – أن تمثل فترات الانتاج للسلع المحددة بالرزنامة الزراعية العربية مواسم ذروة الانتاج ، ولا تمتد لتغطي طوال فترة الحصاد أو الجني أو الجمع للمحصول ، و يمكن تعدد المواسم الذروة للسلعة الواحدة في حالة إنتاجها في مناطق مناخية مختلفة داخل البلد الواحد ، على أن لا تتجاوز عدد السلع في الرزنامة الزراعية للدولة عن 10 سلع وأن لا يتجاوز مجموع فترات ذروة الانتاج لقائمة كل دولة 45 شهرا ، و الحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الانتاج لأي سلعة سبعة أشهر.

القواعد و الضوابط لطب الاستثناء

1 – تقدم طلبات الاستثناء فقط من قبل الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج على أن يتضمن طلب الاستثناء المبررات و الظروف الداعية له ، وأن يركز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة و حصول الضرر أو يكون هناك تهديد بحصول الضرر.

2 – يشترط لطلب الاستثناء أن تكون السلعة منتجة محليا في الدولة العربية صاحبة الطلب و أن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء.

3 – لا تشمل طلبات الاستثناء السلع الزراعية ، إذ أن السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار الرزنامة الزراعية و التي وضعت لها ضوابط خاصة بها .

4 – يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبحد أقصى ثلاث سنوات على أن يبدأ تاريخ التطبيق لكافة المستثناة من 16 /1999/09 و ينتهي بنهاية المدة المحددة لكل سلفة. وللجنة التنفيذ و المتابعة صلاحية تقليص هذه المدة إذا اتضح انتفاء حاجة السلعة للاستثناء.

5 – لا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناء ات.

6 – أن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناة عن 15 في المائة من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة لتاريخ طلب الاستثناء.

7 – أن لا يكون الاستثناء مانعا لتطبيق البرنامج التنفيذ لباقي السلع.

8 – أن يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث :

- حجم الانتاج والاستهلاك والاستيراد و التصدير لكل سلعة.
- الأهمية الاقتصادية للسلعة من حيث تشغيل الأيدي العاملة والاستثمارات وأثرها على الميزان التجاري.
- الأهمية النسبية للسلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

9 – تبنيد السلع الواردة في طلبات الاستثناء وفق النظام المنسق عند مستوى 06 أرقام على الأقل .

10 –تقدم الاستثناءات وفق الأولويات التي تراها كل دولة .

11 على الدولة الحاصلة على استثناءات تقديم تقرير سنوي يتضمن تحديثا للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناة للجنة المفاوضات التجارية ، ثم يرفع إلى لجنة التنفيذ و المتابعة.

12 في حالة استثناء أي سلعة يتم تصديرها من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى يكون من حق الدولة الأخرى الطلب من لجنة التنفيذ و المتابعة الحصول على استثناء مماثل اتجاه الدولة الأولى إن كانت الدولة الأخيرة تنتج و تصدر نفس السلعة وأن يكون هنالك ضرر وقع على الدولة المتقدم بالطلب .

المصدر : التقرير العربي الموحد 2000 –الفصل الثاني عشر –

1/4: صافي الواردات و متوسط نصيب الفرد

الفترة (1995و2000-2003)

	صافي الواردات الزراعية (مليون دولار)					متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات(دولار)				
	1995	2000	2001	2002	2003	1995	2000	2001	2002	2003
مجموع الدول العربية	17,711	23,069	20,572	21,932	21,827	71	82	72	75	73
الأردن	264	594	505	386	520	62	118	97	72	95
الإمارات	1,671	1,951	1,951	2,114	2,114	693	601	559	563	524
البحرين	349	342	342	437	393	595	536	522	650	570
تونس	350	242	240	430	210	39	25	25	44	21
الجزائر	3,484	2,671	2,866	3,315	3,426	123	83	87	98	100
جيبوتي	98	100	100	100	100	169	147	143	139	134
السعودية	4,584	5,375	4,745	5,153	5,500	260	268	230	243	252
السودان	123-	1,011	44	263	108	5-	33	1	8	3
سورية	81-	218	288	228-	58	6-	13	17	13-	3
الصومال	37	41	41	34	43	4	4	4	3	4
العراق	1,065	1,713	1,576	1,713	1,713	52	71	64	67	65
عُمان	334	698	581	558	578	157	291	234	220	248
فلسطين	0	514	244	216	172		163	74	62	47
قطر	236	547	547	141	57	483	958	945	228	90
الكويت	1,317	1,198	1,198	1,207	1,207	672	540	519	499	474
لبنان	737	1,088	1,176	1,195	1,150	211	289	310	313	299
ليبيا	1,136	260	140	774	774	236	46	24	129	124
مصر	1,340	3,080	2,315	2,335	1,786	23	49	36	35	27
المغرب	1,160	798	507	1,083	1,084	44	28	17	37	36
موريتانيا	77-	84-	92-	94-	92-	34-	32-	34-	33-	32-
اليمن	640	693	609	800	894	42	38	32	41	44

2/4 تطور الفجوة الغذائية العربية بالكميات

(1995و2000-2003)

الوحدة : ألف طن

	1995			2000			2001			2002			2003			متوسط الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد كجم/سنويا	متوسط نصيب الفرد كجم/سنويا
	صافي الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	2003-2000	1999-1995	2003-2000
الحبوب والدقيق	32,419	37,727	70,146	46,469	37,606	84,075	48,070	45,519	93,589	49,993	54,689	104,682	44,976	47,793	92,769	93,779	282.5	312.6
القمح	14,586	16,735	31,321	22,305	16,865	39,170	24,035	22,370	46,405	22,496	22,482	44,978	21,139	27,457	48,596	44,787	126.1	149.3
سكر خام	3,749	25,481	29,230	4,582	30,222	34,804	5,210	30,318	35,528	5,498	31,203	36,701	5,503	31,182	36,685	35,930	117.7	119.8
البذور الزيتية	451	2,679	3,130	1,078	2,927	4,005	1,161	6,509	7,670	1,211	6,909	8,120	1,204	6,493	7,697	6,873	12.6	22.9
لحوم	1,047	4,626	5,673	1,090	6,361	7,451	422	6,509	6,931	486	6,853	7,339	557	6,811	7,368	7,272	22.8	24.2
الالبان ومنتجاتها	8,267	15,907	24,174	7,484	18,721	26,205	8,531	19,521	28,052	9,041	20,488	29,529	9,854	21,685	31,539	28,831	97.3	96.1

المصدر : التقرير العربي الموحد 2005